تمكين
TAMKINE

مجلة نصف سنوية تعنى بحقوق الإنسان يصدرها
المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الملف

الحقيقة والإنصاف والمصالحة

التجربتان الشيلية والمغربية

العدد -1 يناير/يونيو 2011

تمكين
العدد 1 - يناير/ يونيو 2011
N°1- Janvier/Juin 2011
Tamkine

تمكين Tamkine

Revue semestrielle des droits de l'Homme éditée par
le Conseil national des droits de l'Homme

DOSSIER

RECHERCHE DE VERITE, DE JUSTICE ET DE RECONCILIATION

LES EXPERIENCES MAROCAINE ET CHILIENNE

N°1- Janvier/Juin 2011

الحقيقة والإنصاف والمصالحة :

التجربتان الشيلية والمغربية

تقدير وإهداء

كان هذا العدد من المجلة جاهزا للنشر قبل إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان في صيغته الجديدة، غير أن ظروفا قاهرة حالت دون صدوره في الوقت المناسب. لذلك ارتأينا أن نصدره على حالته.

ومن باب الاعتراف بالفضل لأهله القول إن الرئيس السابق للمجلس السيد أحمد حرزني لعب دورا أساسيا سواء في فكرة الإصدار نفسها أو في صيغته وشكله ومحمولاته. ولئن كان قد فعل ذلك فلاقتناعه العميق بدور نشر الأفكار وتعميمها، وتبادل الرأي والحوار، والنقاش حول القضايا التي تهم المواطن المغربي بعامة وقضايا حقوق الإنسان بخاصة في الارتقاء بالإنسان المغربي وتملكه وسائل النهوض بمكانته الحضارية وحضوره الإنساني وتشبعه وتشبثه بحقوقه وواجباته.

وإذا كان إثراء الحوار والنقاش والفكر حول أسئلة حقوق الإنسان والديمقراطية من المهام الأساسية التي بات يضطلع بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصريح نص القانون المحدث له، فإن فكرة إصدار المجلة، وهي وسيلة هامة من وسائل هذا الإثراء، تكتسي صبغة استشرافية واستباقية لا تنكر.

وإن فراسة من هذا النوع لخليقة بشخص من طينة السيد أحمد حرزني يواكب تحولات المجتمع المغربي مواكبة نظرية، علمية وميدانية، ويجس نبض اللحظات التاريخية الفاصلة، ويعرف كيف يكيف بكل حكمة وجرأة وتجرد، وبعيدا عن كل ليونة مفتعلة أو صلابة زائفة، مواقفه واختياراته.

من ثمة، فإن أقل ما يمكن أن يميز صدور هذا العدد هو إهداؤه إلى السيد أحمد حرزني واعتباره تقديرا وتكريما له.

إدريس اليزمي
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مدير النشر	: أحمد حرزني
المستشار العلمي	: محجوب الهيبة
رئيس التحرير	: مصطفى الناوي
هيئة التحرير	: عزيز أيت حمو، محمد صبري، عبدالرزاق روان، حميد بنحدو، أسماء فالحي، عبد الواحد الأثير، عبد الحميد الكم، احمد توفيق الزينبي، بوشعيب دوالكيفل، نجلاء زنيبر
سكرتارية التحرير	: شعبة الإعلام والتواصل
المسؤولة عن النشر	: نزهة بنجلون
التوزيع والترويج	: مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان
الإيداع القانوني	: 2011 PE 0089
مطبعة	: Prestige World

مجلة يصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ص ب -1341 ساحة الشهداء - باب العلو- الرباط - المغرب

الهاتف :05.37.72.22.07

الفاكس : 05.37.72.68.56

العنوان الإلكتروني : cndh@cndh.org.ma

الموقع الإلكتروني : www.cndh.org.ma

تمكين TAMKINE

الفهرس

06 افتتاحية

07 مقالات

ملخصات المقالات المحررة بالفرنسة أوالإنجليزية 08

- عبد العزيز العروسي 10

المداخل السبعة لتدبير منظومةحقوق الإنسان بالمغرب

- يوسف البحيري 17

حماية الأحداث الجانحين بين مرجعية القانون الدولي والتشريع المغربي

25 الملف

- أحمد حرزني 26

المصالحة منهاجا

خوسيه زالاكيط 30

الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية : استجواب مع خوسي زالاكيت

الآراء الواردة في هذا الإصدار لا تلزم إلا أصحابها

افتتاحية

انطلق التفكير في إصدار مجلة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من ملاحظة مفارقة ضاربة، ألا وهي التناقض الذي يؤكده جميع المهتمين والمتتبعين بين غنى التجربة المغربية العملية في مجال تثبيت وترسيخ حقوق الإنسان، بدءا بجوانبها المتعلقة بالعدالة الانتقالية وبالمصالحة الوطنية، وبين فقر التأطير والمواكبة النظريين لتلك التجربة.

فلو اقتصرنا على ما أنجز في ميدان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، فهو بكل المقاييس عظيم، وفي كثير من الأحيان يتجاوز ما أنجز في بلدان تعتبر، عن حق أو عن باطل، رائدة في هذا الميدان، سواء تعلق الأمر بجبر الأضرار الفردية أو الجماعية، أو بالكشف عن الحقيقة وحفظ الذاكرة، أو بإطلاق ديناميات إصلاحية في مجالي القانون ودمقرطة المؤسسات.

ومع ذلك، فلما يتعلق الأمر بالتنظير للممارسة التي أثمرت هذه المنجزات، فإن المرء يكاد لا يجد شيئا يضاهي ما أنتج في بلدان أخرى، بعضها تعد تجربته العملية في المجال المقصود متواضعة جدا. فلا المقاربة نوقشت في أبعادها الفلسفية، وعلاقاتها بالعدالة النظامية، وانعكاساتها على قضايا من قبيل الصفح والعقاب. ولا المواكبة وتقييم الأداء كانا في المستوى المطلوب. ولا- أخيرا وليس آخرا – خضعت النتائج والآثار للقياس والتقييم اللازمين. ونفس الشيء ينطبق على ميادين أخرى من المجال الواسع لحقوق الإنسان.

نحن لا نريد هنا الغوص في أسباب هذا القصور. نفضل أن نعتقد أنها وقتية وعابرة، وأن أحدها هو النقص، الفظيع فعلا، في فضاءات الالتقاء والتعارف والتحاور في بلادنا. ونريد أن نساهم في تقليص هذا النقص. لهذا نصدر هذه المجلة.

إنها إذن فضاء نفتحه لكل الغيورين على حقوق الإنسان، خاصة المنتمين منهم إلى الوسط الجامعي، فليقتحموه ويتملكوه، فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في هذا المضمار كما في غيره، ليس سوى ميسر أو هكذا يطمح أن يكون.

بقي أن نجيب على سؤال التسمية: لماذا «تمكين»؟ لأن التمكين هو جوهر حقوق الإنسان، إذ حتى لو افترضنا أن تمتع الناس بحقوقها يتطلب في البدء مبادرات وإشارات من خارج الذات – حتى لا نقول من فوق الذات – فإن استدامة الحقوق تقتضي اكتساب الذات للقدرة على ممارسة وحماية الحقوق، وهو معنى التمكين.

أحمد حرزني
رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

مقالات

ملخصات المقالات المحررة بالفرنسية أو الإنجليزية :

ملخصات المقالات المحررة بالفرنسية أو الإنجليزية

حرية الفرد بالمغرب : موجز تاريخ يتقاطع فيه السياسي والجنائي - محمد موقيت *

ص : 18 الجزء المحرر بلغات لاتينية

هذا المقال الذي يحمل توقيع فاعل قانوني يمتح من مفاهيم من الفلسفة السياسية مستوحاة بخاصة من المبادئ التي نادى بها الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو، من قبيل «الحرية الفردية»، بقدر ما يحيل على أبحاث في العلوم الاجتماعية تناولت المغرب.

يشير صاحب المقال إلى أنه من الأجدر، من الناحية التاريخية، أن يتم الحديث في المغرب عن «حرية الفرد»، وهومفهوم يحيل على حرية ممارسة فعلية، تتحدد إزاء المجتمع (أي القبيلة) وليس إزاء الدولة.

لقد تشكلت البوادر الأولى لتعبير المغاربة عن «الحرية الفردية» على محك النضال الوطني لنيل الاستقلال، في الوقت الذي تراجعت فيه قوة البنيات الاجتماعية التقليدية. أما موجة «السيبة» القبلية، التي لم تكن في الواقع إلا تطلعا للمشاركة السياسية، فقد حلت محلها تدريجيا «سيبة فردية».

لقد اصطدم هذا التطلع في البداية بالنظام العام الذي وضعه المستعمر ثم بالنظام العام المخزني.

إن تاريخ القانون الجنائي بالمغرب المستقل لم يكن إلا سلسلة من المواجهات والخيبات، رغم أن«الحرية الفردية»، بوصفها نموذجا مثاليا، شكلت مصدرا استلهم منه المشرع المغربي طيلة السنوات الأولى للاستقلال.

ويعتبر الكاتب أنه على مستوى الممارسة «فإن ما يسمح به المخزن للفرد عبر الحريات العامة المضمونة، يحد من مداه ما يقدم عليه هذا النظام ضد هذا الفرد». إن العدالة الجنائية تعمل بصفتها آلة للحافظ على النظام أكثر منها آلة لحماية الحقوق الفردية.

* أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بجماعة الحسن الثاني، بعين الشق، الدار البيضاء

شهادات ضحايا العنف السياسي : العلاج وكشف الحقيقة بالشيلي (1973-1985) - إليزابيت ليرا *

ص : 43 الجزء المحرر بلغات لاتينية

في الوقت الذي تشرف فيه الديكتاتوريات والحروب الأهلية على نهايتها، ترى لجان الحقيقة النور بالعديد من الدول بهدف الاستماع للضحايا وإعادة رسم التاريخ الراهن لانتهاكات حقوق الإنسان. لقد مكنت، الآلاف من الشهادات التي تصف قصصا وقعت في ظروف مشابهة، من اكتشاف مراكز اعتقال سرية، وكشف الترويع اليومي الذي كان يمارس في هذه المراكز والقمع وإحساس القهر والقلق الذي ترسخ في نفوس الضحايا والمجتمع ككل. إن الاعتراف الرسمي بهذا النوع من الأحداث والممارسات يقوي من المطالبة الموجهة للدولة ومن حجم الضغط الممارس على الدولة من أجل إقامة العدل وجبر أضرار الضحايا.

بالشيلي، كشف آلاف الأشخاص ما كان يرتكب من اعتقالات تعسفية، وتعذيب، واختفاءات قسرية، وتصفيات سياسية خارج نطاق القضاء حتى في ظل النظام العسكري، ولاسيما عندما بلغ القمع أوجه. منذ 1973 عقب انقلاب عسكري، شرعت هيئات حقوق الإنسان الوطنية والدولية، المحاكم والمحامون، المعالجون والمساعدون الاجتماعيون، الأطباء والصحفيون في الاستماع إلى شهادات ضحايا القمع. بعد 1990، قامت لجنة الحقيقة والمصالحة (1990-1991) بكشف حقيقة الاغتيالات السياسية والاختفاءات القسرية. وقدم آلاف الأشخاص الذين سجنوا وتعرضوا للتعذيب بين سنتي 1973 و1990 شهاداتهم أمام اللجنة الوطنية حول السجن والتعذيب (2003-2005).

إن فقدان قريب، التعرض للتعذيب أوالنجاة من الإعدام...، كلها وضعيات سياسية وشخصية في نفس الوقت تتسبب في صدمات حقيقية. لقد كان الجلادون موظفين تابعين للدولة وكانوا ينفذون السياسة التي وضعها النظام العسكري، أما الضحايا فكانوا ينعتون بـ«أعداء الوطن» ويعتبرون بمثابة خطر على الأمن الوطني.

تقارب هذه المساهمة شهادات ضحايا القمع السياسي باعتبارها آلية علاجية مهمة لتتبع وضعية ضحايا التعذيب والأشكال الأخرى لانتهاك حقوق الإنسان في ظل النظام العسكري الشيلي. وتهم الشهادات المدرجة في هذه الدراسة حكايات شخصية لضحايا أوشهود على انتهاكات لحقوق الإنسان ما بين 1973 و1990. وعلى هذا النحو، فإنها تضم وصف ظروف الاحتجاز والاستنطاق والاعتقال السياسي وكذلك الحياة السابقة للضحايا. بالنسبة للأشخاص المختفين أوالذين تم إعدامهم، تقدم الشهادة عموما من لدن فرد من العائلة.

تبرز الدراسة في جزئها الأول الدور العلاجي للشهادة، وتخصص الجزء الثاني لتحليل الدور الاجتماعي للشهادة عندما يتم توظيفها من أجل الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان.

* مديرة مركز الدراسات حول الأخلاقيات بجامعة ألبيرتو هورتادو وعضو بالمجلس الأعلى للكلية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية بالشيلي

تمكين TAMKINE

اللجنة المغربية للحقيقة: حصيلة أولية - إدريس اليزمي *

ص : 37 الجزء المحرر بلغات لاتينية

يقدم التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة الذي سلم للملك محمد السادس في 30 نونبر 2005، والذي تم نشره وتعميمه، حصيلة أعمال الهيئة فيما يتصل باختصاصاتها الثلاثة: كشف الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب بين سنتي 1956 و1999، تعويض الضحايا وبلورة توصيات لضمان عدم تكرار ما جرى.

قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بإجراء تحريات ميدانية وتنظيم جلسات استماع لعائلات الضحايا وزيارات لمراكز الاعتقال السابقة واطلعت على الأرشيف... لتتمكن بذلك من اكتشاف هوية 742 ضحية متوفاة وظروف وفاتها وأماكن دفنها. وقد اصطدمت الهيئة في معرض أبحاثها بغياب الوثائق وبالحالة المزرية للأرشيف الوطني.

لقد مكنت أعمال الهيئة من تعويض 9280 ضحية، وتنفيذ برامج لجبر الضرر الجماعي لفائدة العديد من المناطق ومجموعات الضحايا.

أما بالنسبة لضمانات عدم تكرار ما جرى، فقد أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة بالتنصيص في الدستور على سموالقانون الدولي على القانون الوطني، كما أوصت بأهمية الحفظ الإيجابي للذاكرة في الحيلولة دون تكرار الانتهاكات

* رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الحقيقة، العدالة والمصالحة: دروس للمجتمع الدولي - خوسيه زلاكيت *

ص : 61 الجزء المحرر بلغات لاتينية

تطور سؤال كيفية تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال فترات الانتقال الديمقراطي، على مدى أربعة عشر سنة ليصبح تخصصا مستقلا في الممارسة السياسية وحماية حقوق الإنسان وليجد مكانه ضمن التخصصات الأكاديمية المتعلقة بالنظرية السياسية والأخلاق وحقوق الإنسان.

وقد تكونت ترسانة النظريات الدولية بشكل تدريجي بفضل إسهام التجارب الجديدة في مجال الانتقال السياسي كما عبر الدراسات الاسترجاعية لماضي الأنظمة السياسية.

يندرج هذا المقال في نفس منظور الأفكار التي قدمها الكاتب ضمن الإصدارات التي سبق له نشرها والمتعلقة بتحليلات ومقترحات في هذا المجال، وهي أفكار ناتجة عن انخراطه الكامل، جسدا وروحا، في هذا الميدان. فقد تطورت أفكاره، كما سيلاحظ القارئ، بطريقة تصاعدية وتراكمية وساعدته على بلورة تصور متكامل للموضوع تغذيه التجربة الميدانية ويغنيه التفكير والسؤال.

في إصدارات سابقة، قدم الكاتب عناصر أساسية لتحليل سياسات الحقيقة، العدالة والمصالحة المعتمدة من لدن مختلف المسلسلات الانتقالية. ويعمل في هذا المقال على تقديم عناصر جديدة لأفكاره السابقة فيما يتعلق بالإطار التحليلي للموضوع، ثم على بحث أنظمة الانتقال المعتمدة من قبل مختلف البلدان، خاصة في أمريكا اللاتينية، والتي كانت لها آثار جلية على مسلسل كشف الحقيقة واستقصاء تجليات اختلال العدالة.

* أستاذ حقوق الإنسان والأخلاق والسياسة بكلية الحقوق بجامعة الشلي

المداخل السبعة لتدبير منظومةحقوق الإنسان بالمغرب

عبد العزيز لعروسي*

ينطلق المقال من الصعوبات المترتبة عن اختلاف المنظومات القانونية وخصوصياتها من جهة، وطبيعة القواعد الدولية من جهة ثانية، وتشعب المساطر المتبعة بخصوصها وتنوعها من جهة ثالثة، ويطرح في ضوء ذلك إشكاليات الترجيح والملاءمة والتوازن التشريعي بارتباط مع الالتزامات الدولتية.

ويحدد مداخل تدبير هذه الإشكاليات ومعالجتها في سبعة هي:

- *استعمال تقنية الملاءمة التي تقرب القوانين الداخلية من القوانين الدولية وتمكن من مواكبة الحراك الحقوقي والقانوني الدولي؛*
- *التقارير الحكومية وغير الحكومية والتي تمكن من الرصد والحماية؛*
- *مراجعة الدستور بما يضمن صراحة سمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية على القانون الداخلي ودسترة الحقوق؛*
- *التعاون الدولي والحوار الحضاري والإقرار بالحق في الاختلاف ونبذ الإقصاء؛*
- *المدخل القضائي؛*
- *مدخل الديمقراطية؛*
- *السياسات العمومية وما تقوم عليه من مرتكزات وأولويات.*

إن اختلاف المنظومات القانونية للدول وطبيعة القاعدة القانونية المتعامل معها، والمساطر المعتمدة في إبرام المعاهدات من تفاوض وتوقيع ومصادقة وإيداع ونشر، ووضع تحفظات أو إعلانات تفسيرية على بعض مقتضيات، فضلا عن إشكالية ترجيح التشريع الوطني أو الدولي في حالة التعارض، كلها مؤشرات تجعل من مقاربة هذه الإشكالات، وفي مقدمتها ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مسألة معقدة. وقد تولد على مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية عموما، وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان تحديدا مجموعة من الالتزامات القانونية إزاء أعضاء المجتمع الدولي؛ الأمر الذي جعل أحد انشغالاته الأساسية تدبير التوازن التشريعي والمؤسساتي بين المرجعيتين الوطنية والدولية عبر اعتماد سبع مداخل نعتقد أنها أساسية وهي كالآتي:

1 - مدخل الملاءمة:

إن مدخل الملاءمة ينحو إلى الحد من التباعد المرجعي والقانوني بين التشريعين الداخلي والدولي في مجال تبني الفلسفة العامة لحقوق الإنسان، وبين المواثيق الدولية ذات الصلة، نذكر منها خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، اتفاقية الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العرقي...).ذلك أن إشكالية عالمية حقوق الإنسان وخصوصيتها، ليست إلا إحدى تجليات مسألة أولوية أو ترجيح الاتفاقيات الدولية على التشريع الداخلي أو العكس، وخاصة في ظل سياق تساؤلي يتمحور حول مدى استجابة سياسة حقوق الإنسان كسياسة عامة للحد من التباعد بين التشريعين الوطني والدولي عبر أجرأة الملاءمة.

وعليه، تشكل تقنية الملاءمة مدخلا أساسيا للحد من هذا التباعد والتمايز بين الشرعية الدولية والقوانين الوطنية، فضلا عن إقرار توازنات جديدة داخل السياسة الحقوقية الحكومية على المستويين التشريعي والمؤسساتي، حيث إن الممارسة التشريعية المغربية تنحو إلى إدخال المعايير الدولية لحقوق الإنسان في كل من المنظومة القانونية الوطنية (كقانون الحريات العامة، والقانون المنظم للسجون، والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، وقانون الشغل، ومدونة الأسرة...)، والمنظومة المؤسساتية (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، هيئة الإنصاف والمصالحة...)[1]

فالمهمة الكبرى للملاءمة هي مواكبة الحراك الحقوقي و«الحرياتي» الذي تكرسه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، عن طريق الدفع باستكمال انضمام المغرب إلى المنظومة الحقوقية الدولية ورفع التحفظات الواردة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، إضافة إلى رصد كل

الحقوق والحريات الأساسية المضمنة في هذه الاتفاقيات، وإضفاء الصيغة الحمائية عليها سواء على المستوى القضائي أو التشريعي أو المؤسساتي. وهو الأمر الذي يقتضي إخراج قضايا حقوق الإنسان من إطار السياسة السياسوية إلى فضاء السياسات الإجرائية العمومية، خاصة وأن معطى حقوق الإنسان غدا إحدى أولويات ومرتكزات السياسة الحقوقية الحكومية.

2 - **مدخل التقارير الحكومية وغير الحكومية:**
يعد التزام المغرب بتقديم تقاريره أمام اللجان الأممية المعنية برصد وتتبع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها، أحد المداخل المهمة للتحديث والتطور القانوني والحقوقي والارتقاء بحقوق الإنسان إلى مصاف العالمية. ويهدف نظام التقارير، حكومية كانت أو غير حكومية، إلى تنويع سبل وآليات الرصد والحماية العالمية لحقوق الإنسان، من خلال تعزيز امتثال الدول الأطراف في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لالتزاماتها الناشئة على عاتقها بمقتضى هذه الاتفاقيات. فالالتزام بتقديم التقارير الأولية والدورية يشكل مقاسا لتبيان الإكراهات والاختلالات من جهة أولى، وصدقية حرص الدول المتعاقدة على انفتاح سياساتها الحقوقية على أحكام ومضامين الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، من جهة ثانية.

ذلك أن إسهامات الحكومة، إلى جانب المؤسسة الملكية، في حلقات الإنتاج الحقوقي من خلال المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، تجد مرتكزها المرجعي في تقوية دعائم المشروعية الحقوقية للدولة عبر الالتزام بتقديم التقارير الحكومية على ضوء الملاحظات والتوصيات التي تبديها مختلف اللجن المعنية بحقوق الإنسان، المتفرعة عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

وقد استطاع المغرب من خلال هذه التقارير التأكيد على خصوصيته الدينية المستمدة من الإسلام كدين رسمي للدولة، وفي نفس الوقت البرهنة على دينامية انفتاحه على حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وإن كانت هناك بعض المؤشرات تشير إلى صعوبة اندماجه التام في مسار العالمية.

وبخصوص الانطلاق الرسمي لمسلسل إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان[2]، فقد أكد الوزير الأول على الدينامية الحقوقية المغربية المرتكزة على ترسيخ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، واستكمال الانخراط في المنظومة الحقوقية الدولية، وملاءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية وإعداد التقارير الدورية لإعمال هذه الاتفاقيات وكذا التقرير الوطني حول حقوق الإنسان برسم الاستعراض الدوري الشامل[3].

إن مسألة الانخراط في مسلسل عالمية حقوق الإنسان من شأنه أن يفتح باب تعارض بعض بنود الاتفاقيات الدولية ذات الصلة مع الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية، الأمر الذي يلجأ معه المغرب من خلال تقاريره الدورية إلى تبرير تحفظاته وإبراز خصوصيته الدينية وتقاليده العريقة وتأكيد الأهمية المتزايدة التي يحظى بها الدين الإسلامي في الدستور، حيث لا يقف سمو المقتضيات المتعلقة بالشريعة الإسلامية على القوانين الداخلية، بل تمتد أيضا إلى قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان[4].

3 - **المدخل الدستوري:**
يعرف المشهد السياسي والمؤسساتي لحقوق الإنسان من خلال موضعة إشكالية ترجيح الاتفاقيات الدولية على القوانين الداخلية خاصة على مستوى الممارسة العملية نقط جذب وتأثير كبيرين بين رسم السياسات الداخلية والخارجية والتي أصبحت تفرض نفسها من خلال مقولة «المبادئ والحقوق المتعارف عليها عالميا» [5] المقررة دستوريا.

الأمر الذي يترتب من جهة أولى إلى التزامات قانونية على عاتق الدول المصدقة على الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان ومن جهة ثانية يجعل من قضية حقوق الإنسان أحد المداخل الأساسية للديمقراطية بالمغرب[6].

إن الحسم الدستوري في مسألة جوهر العلاقة بين المعاهدات بصفة عامة والقوانين الداخلية في حالة التعارض من شأنه أن يحل تباعا إشكالية الخصوصية والعالمية.

ونظرا للغموض الذي يكتنف الدستور المغربي في هذا الباب فقد غدا مطلب مراجعة الدستور وبته في مسألة السمو والترجيح إحدى الأولويات والاهتمامات البارزة للفاعلين في المشهد السياسي والحقوقي، ولعل آخرهم هيئة الإنصاف والمصالحة التي أكدت في تقريرها الختامي ضمن توصياتها على ضرورة تأصيل حقوق الإنسان دستوريا وتبني سمو الاتفاقية الدولية على القانون الداخلي بمقتضى نص دستوري بما يتلاءم مع الاجتهاد القضائي فضلا عن استعمال دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإدراجها في

المنظومة القانونية الوطنية ولاسيما فيما يتعلق بالتعذيب والإرهاب وعقوبة الإعدام والإكراه البدني والانتهاكات الجسيمة المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني[7].

وإذا كان إقرار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من طرف السلطة العليا في البلاد سيطرح جملة من التساؤلات حول كيفية إدماجها في النص القانوني فإنه سيؤدي لا محالة إلى إجلاء الغموض الذي يطبع العلاقة المعقدة بين القانون الوطني والقانون الدولي[8]. خاصة وأن هيئة الإنصاف والمصالحة استحضرت ضمن منطلقات ومسار إعداد توصيتها مسألتي الخصوصية والعالمية وذلك بإقرارها المراجعة النوعية التي عرفتها مدونة الأسرة على نحو يتلاءم مع المعايير العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان وقيم العدل والمساواة ومقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء، الأمر الذي مكن من وضع لبنة أساسية حول إشكالية الخصوصية والعالمية بعصرنة وتحديث المنظومة القانونية الوطنية المتصلة بالحقوق والحريات الفردية والجماعية التي تضمن حقوق الأسرة (المرأة والطفل) على أساس من العدل والإنصاف[9].

وعليه فإن مدخل المراجعة الدستورية من شأنه تيسير ملاءمة التشريع الداخلي مع التشريع الدولي في ضوء الإقرار الدستوري الصريح بأن الاتفاقيات الدولية التي يصادق عليها المغرب تكون أسمى من القوانين العادية ما لم تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والنظام العام للملكة[10].
ولذلك عندما أقر المغرب دستوريا تمسكه بحقوق الإنسان كما هي متعارف عالميا عمل المشرع مباشرة على اتخاذ تدابير تشريعية داخلية من أجل تسهيل إعمال هذه الحقوق والحريات الأساسية ضمن عملية المراجعة الجارية للقوانين على تحقيق أحسن لكثير من مقتضيات المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان المصادق عليها أو المنضم إليها. ذلك أن مشاريع ومقترحات القوانين الواردة في سياق الملاءمة كثيرة، منها ما يتعلق بالقانون المنظم للسجون والمسطرة الجنائية والقانون الجنائي والحالة المدنية والكفالة والجنسية ومدونة الأسرة والتجارة والشغل وقانون الحريات العامة[11]...

4 - مدخل التعاون الدولي والحوار الحضاري:

إن مسعى إقرار التعاون الدولي والحوار الحضاري من شأنه أن يشجع الدول على إصلاح أنظمتها القانونية الداخلية على نحو يحقق التقارب بين المجموعة الدولية لبناء نموذج جديد من العلاقات العالمية قوامه مد جسور التعاون في مختلف الميادين وتشجيع الحوار الثقافي والحضاري لاستتاب أسس السلام والتعايش والتفاهم بين الأمم والشعوب، إلا أن منطلقات هذا الحوار لن تكون حبيسة المعاهدات والأوفاق الدولية لحقوق الإنسان فحسب، وإنما ستمتد إلى كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك من لدن جميع الدول الإسلامية في علاقتها بالعالم الغربي، خاصة في ظل العولمة التي يشدها العالم، والتي لم تقتصر على المجال الاقتصادي، بل اكتسحت باقي المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في محاولة منها لتكريس إرادة الهيمنة وإقصاء كل ما هو خصوصي.

إن منطلقات التعاون الدولي والحوار الحضاري تستوجب نبذ الإقصاء والإقرار بمشروعية الاختلاف واعتباره دليلا على الغنى الفكري للإنسانية، كما تستوجب التسليم بتعددية الهويات الثقافية والمعتقدات الدينية[12]. فلكل منطقة ظروفها الخاصة وخصوصيات تطورها التاريخي، مما يستلزم النظر إلى جدلية عالمية وخصوصية حقوق الإنسان بنوع من التنسيب، والذي يقتضي برأي الأستاذ عبد الهادي بوطالب استعباد تصور حقوق ذات طابع مطلق[13].

وقد دعا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1993 الحكومات إلى اعتماد الإجراءات الملائمة لمواجهة التعصب القائم على الدين والعنف الذي يرافقه؛ فضلا عن تأكيد هذا المسعى من طرف «الإعلان حول القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين أو العقيدة»[14]. كما أن التأكيد على الحوار الحضاري كمدخل أساسي لتدبير إشكالية الخصوصية والعالمية، يقتضي ضرورة تفعيله كحل يهم جميع الدول الإسلامية في علاقاتها بالمغرب عموما، وبهدف إقرار التكافؤ معه حقوقيا وثقافيا، واقتصاديا، واجتماعيا...

وعليه، فإن الطبيعة الإنسانية إلى جانب المثل العليا التي تتصف ب «الكونية» تلازم الإنسان في كل مكان، في الشرق وفي الغرب، لدى الشعوب المتحضرة كما لدى الشعوب البدائية[15]. وهي الفكرة التي سيتأسس عليها الحوار الحضاري من أجل تقريب وجهات النظر في مختلف المجالات ومن جملتها حقوق الإنسان. وهو نفس المسلك الذي نهجه قرار الجمعية العامة المحدث لمجلس حقوق الإنسان محل لجنة حقوق الإنسان، من حيث تأكيده على ضرورة مواصلة بذل الجهود من طرف جميع الدول على الصعيد الدولي لتعزيز سبل الحوار وآفاق التفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والأديان من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في إطار من الموضوعية واللاانتقائية[16].

5 - المدخل القضائي:

لاشك أن القضاء يعد أحد أهم مؤشرات درجة التطور الديمقراطي للأنظمة السياسية من خلال تكريس ضمانات احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والالتزام بهما.

فالطبيعة الأممية لحقوق الإنسان تستلزم حماية دولية مقرونة بضمانات داخلية حتى تجد هذه الحقوق طريقها للتنفيذ. فالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان توفر قواعد إجرائية غير قضائية لضمانها. إلا أن الحماية الأفضل هي التي تقدمها السلطة القضائية، بحكم أهمية إيضاح منحى الاجتهاد القضائي من مسألة بحث العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، لارتباطها أفقيا وعموديا بإشكالية الأولوية في التطبيق في حالة التعارض بين القانونين الدولي والداخلي، والتي أثارت نقاشا حادا بين أنصار نظريتي وحدة القانون وثنائيته.

إن مسألة تطبيق المعاهدات الدولية همت مختلف مجالات القضاء (المدني، التجاري، البحري، الأحوال الشخصية، الإدارية ...)، حيث احتجاج المتقاضين وهيئة الدفاع بمضمون المعاهدات الدولية التي أصبح المغرب طرفا فيها. وقد أفرزت مسطرة الإكراه البدني، على سبيل المثال، في القضايا المدنية نقاشا كبيرا حول: إشكالية ترجيح القوانين الداخلية على المواثيق الدولية أم العكس، الأمر الذي انبثقت عنه اتجاهات متباينة سواء على مستوى محاكم الموضوع أو على مستوى المجلس الأعلى. لكن إلى أي مدى تقوم المحاكم الوطنية بتطبيق المعاهدات الدولية؟ وهل تقوم هذه المحاكم بتطبيق المعاهدات الدولية بطريقة تلقائية، أم يتطلب الأمر أداة تشريعية وطنية لضمان نفاذها داخل الدولة؟

في هذا السياق، عملت الغرفة التجارية بالمجلس الأعلى في قرارها الصادر في الملف عدد 4356/90 بتاريخ 19/05/1999 على ترجيح اتفاقية هامبورج على القانون التجاري الوطني في موضوع مسؤولية الناقل البحري. ذلك أن اتفاقية الأمم المتحدة لنقل البضائع الموقع عليها بهامبورج بتاريخ 31/03/1978، والتي انضم إليها المغرب بتاريخ 17/07/1978 تعتبر نافذة المفعول منذ تاريخ 01/11/1992 وقانونا ملزما في النطاق الوطني منذ هذا التاريخ[17].

فالقضاء المغربي دخل القرن الحالي من خلال المواجهة الصعبة للعدالة كعنصر من عناصر التنمية، أمام الظاهرة المعقدة للتنسيق بين الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي والسياسي...، وما تفرضه الأوفاق الدولية والمعاهدات الثنائية من التزامات على بلادنا. الأمر الذي أصبح معه ملقى على عاتق الاجتهاد القضائي، تحقيق توازن دقيق بين سيادة القانون واحترام الحريات، والتأويل السليم للقاعدة القانونية والتعامل الأمثل مع الاتفاقيات الدولية رغم ما تطرحه من إشكالات بشأن سموها في التطبيق عند تعارض مقتضياتها مع التشريع الوطني.

ترى هل يمكن القول إن المجلس الأعلى بالمغرب قد استقر على مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على القانون الداخلي بالرغم من صدور العديد من الأحكام والقرارات التي ترجح تطبيق المعاهدات الدولية؟

إن صعوبة الحسم في مسار الاجتهاد القضائي بشأن اعتماد مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية لا يشكل اضطرابا في العمل القضائي، بقدر ما هو تنوع حسب موقع الاتفاقية في مواجهة حالات معنية، منها نشر الاتفاقية بعد القانون الوطني، مما يمكن من تصور رغبة المشرع في تعديله، أو العكس، ومما يعني رغبة المشرع في التمييز بين مسؤولية الدولة في تنفيذ الالتزامات وحرية القضاء الوطني في تنفيذ التشريع الداخلي.

هذا المسار يحكمه اتجاهان ينحو أحدهما منحى التنفيذ المباشر للاتفاقيات الدولية، و يتبنى الآخر موقفا متحفظا بشأن التنفيذ، لكن بالنسبة للاتفاقيات التي تحمي حقوق الإنسان، يميل القضاء في العديد من الدول إلى سمو هده الاتفاقيات على القوانين الداخلية، أي تدويل ما هو وطني عوض تأميم ما هو دولي[18].

فالخلاصة المحورية ترتبط بأهمية إضفاء صفة الإلزام القانوني على نصوص الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعدم ترك ذلك لمحض إرادة الدولة وسلطانها الداخلي، فضلا عن إعطاء السلطة القضائية الاستقلال التام لضمان رقابة فعلية على تطبيق حقوق الإنسان. ذلك أن أية دولة تحترم الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتلتزم بما ورد فيها، وتقوم بملاءمة تشريعها الداخلي مع تلك الاتفاقيات هي دولة التقدم والديمقراطية وسيادة القانون، التي تعطي الدليل على احترامها لإرادة المجتمع الدولي الذي أقر تلك الاتفاقيات[19].

استنادا إلى ما سبق فإن احترام حقوق الإنسان هو في نفس الوقت، التزام ببدل عناية une obligation de moyen، وذلك ببذل كل ما في وسع الدولة، تشريعيا ومؤسساتيا، لإقرار النظام الكفيل باحترام هذه الحقوق والحريات الأساسية، والتزام بتحقيق نتيجة une obligation de résultat، أي الاحترام الفعلي للحقوق المقررة لبني الإنسان، سواء منها

تلك المضمنة في القوانين الوضعية الداخلية أو في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها. ويكون ذلك بالتزام القضاء بضمان تطبيق أحكام المعاهدة الدولية والقاعدة القانونية الملزمة داخليا.

6 - مدخل الديمقراطية :

إن حركية الانتقال الديمقراطي التي عرفتها كثير من البلدان، أولت أهمية كبرى للمؤسسات الديمقراطية المعنية بحماية الأسس القانونية والسياسية التي تستند إليها حقوق الإنسان. فعلى المستوى الوطني يمكن حماية الحقوق والحريات الأساسية على أفضل وجه عن طريق التشريعات الواقية، ووجود هيئة قضائية مستقلة وسن وإنفاذ إجراءات وقائية وإنصاف الأفراد وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وتدعيمها باعتبارها من المسؤوليات الوطنية بالدرجة الأولى.

إن الالتزام بالديمقراطية يعد أحد المداخل الأساسية لضمان حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو العالمثالثية. وقد استرشد في هذا السياق مؤتمر فيينا لسنة 1993 بثلاث ضرورات في بحثه لقضايا حقوق الإنسان على مستويي السياسة الداخلية والخارجية، وهي: العالمية، الضمانات والتحول الديمقراطي[20]. فهذا الأخير أصبح يفرض نفسه تدريجيا على الضمير العالمي نظرا لما تشهده الديمقراطية وحقوق الإنسان من ترابط وتكامل. إذ لا يمكن تحقيق الإنسان والحريات الأساسية، مرورا بالارتقاء بمفهوم المواطنة الاجتماعية، وتحديث الحقل الدستوري، وتدبير الموارد السياسية، ومؤسسة التدخل العمومي لتدبير الملفات الحساسة المرتبطة بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري...، وانتهاء بالإصلاح الدستوري الذي يعد عنصرا أساسيا لكل انتقال ديمقراطي ومنطلقا لمرحلة تطورية لدولة القانون التي تحمي الحقوق والحريات ضد السلطة التقديرية للدولة. فأية دولة تحترم الاتفاقيات الدولية عامة، وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان تحديدا من خلال إعمالها ملاءمة التشريعين الداخلي والدولي، هي دولة التقدم والديمقراطية وسيادة القانون.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التأكيد على المسألة الحقوقية، خاصة في شقها الديمقراطي لدورها في تجديد موارد وديناميات المشروعة القائمة لجعلها أكثر ارتباطا بمبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ خاصة أن المدخل الديمقراطي كفيل بتفعيل الأداء الحقوقي الوطني عبر رفع التحديات السياسية والقانونية والمسطرية والقضائية التي تكتنف قضايا حقوق الإنسان.

7 - مدخل السياسات العامة :

إن اعتماد مدخل السياسات العامة لدراسة قضايا حقوق الإنسان بالمغرب في ضوء علاقة القانون الدولي بالقانون الداخلي نابع من أهمية الكشف عن مرتكزات وأوليات وانتظارات النظام السياسي من جهة، والوقوف من جهة أخرى على خريطة المصالح والقوى السياسية والاجتماعية المتنافسة في المجتمع[21]. حيث تعتبر السياسات العامة، الجانب المرئي لوجود الدولة[22]، اعتبارا لكونه معطى الدولة تجريديا يظهر إلى الوجود المادي عندما يتبلور في إطار سياسة عمومية تمتد إلى كل أفراد المجتمع دون إعمال معايير الخصوصية. ذلك أن ارتقاء سياسة حقوق الإنسان إلى مستوى سياسة عمومية، يعني تموضعها كإحدى مخرجات أو استجابات النظام السياسي لمؤثرات المحيطين الداخلي والخارجي للدفع بتدبير السياسة الحقوقية على مستوى التشريع والممارسة. وبمعنى آخر، فالسياسات العامة من حيث مدخلاتها وعملية تنفيذها تكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أنها من حيث مخرجاتها تعتبر بمثابة المحك الحقيقي لما يعرف «بشرعية الإنجاز». والهدف من ذلك إعطاء الفاعلين الآليات الضرورية لتحسين أدائهم في صياغة القرارات وتنفيذها، فضلا عن معطى تقديم مدى فشل أو نجاح السياسات العامة في تفعيل نظرية الحراك الاجتماعي[23]، والوقوف أيضا على تقييم آثار السياسات العامة على باقي الميادين الأخرى، وعلى مدى توازن السلطات[24]. مما يقتضي تقييم سياسات النظام من الداخل، استنادا إلى الأهداف المعلنة. ثم من الخارج استنادا إلى رؤية المجتمع ومصلحته العامة[25].

إن حركية التعديلات التي همت مختلف القوانين ذات الارتباط بحقوق الإنسان (القانون الجنائي، مدونة الحريات العامة، مدونة الأسـرة، مدونة الشغل، قانون المسطرة الجنائية...)، تتموضع في إطار خضوع القانون لمنطق السياسة الحقوقية، كسياسة عمومية، متبعة من طرف الدولة وفق أهداف ومرتكزات إستراتيجية لمواجهة أي مساس بالأسس الإيديولوجية التي تقوم عليها شرعية السلطة. وقد كان لدينامية الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، التي شهد المغرب منطلقاتها الفعلية، خلال التسعينات، بالغ الأثر في إعادة تشكيل تفاعلات الحقل السياسي والحقوقي ضمن جدلية يتداخل فيها ما هو محلي وإقليمي ودولي، حيث غدت السياسة الحقوقية بمثابة المدخل الرسمي للأحداث السياسية الكبرى التي عرفتها العشرية الأخيرة[26].

ونخلص إلى القول بأن الإدماج التشريعي للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها، عبر آلية الملاءمة، من شأنه ضمان احترامها ونفاذها على أوسع نطاق، على نحو يؤمن دائرة اشتغال مختلف السلطات باتخاذ القرارات الأكثر التزاما بحقوق الإنسان. ذلك أن المداخل السبع السابق بيانها، تشكل في اعتقادنا الحل الأفضل للعلاقة الامتدادية للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها، عبر آلية الملاءمة، الذي يكون من شأنه ضمان احترامها ونفاذها على أوسع نطاق، على نحو يؤمن دائرة اشتغال مختلف السلطات باتخاذ القرارات الأكثر التزاما بحقوق الإنسان. إذ أنه من الصعب تصور مجالين منفصلين لنفاذ المعاهدة أحدهما على الصعيد العلائقي دولة- دولة، والآخر على الصعيد العلائقي دولة – مواطن؛ إلا أن هذا الإدماج يظل محكوما بالضوابط والمرتكزات البنيوية التي يقوم عليها النظام المغربي بأبعاده الدستورية والسياسية والحقوقية.

*** باحث في القانون الدستوري وعلم السياسة**

1. عبد العزيز لعروسي: ملاءمة التشريع المغربي مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، أكدال، السنة الجامعية 2008-2007، ص 264 وما بعدها

2 – يروم مسلسل إعداد هذه الخطة، بتنسيق مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبشراكة مع الاتحاد الأوروبـي، وضع استراتيجية وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في صلب السياسات العمومية

Voir à ce propos :
– Le Plan d'Action National en matière de Démocratie et des Droits de l'Homme au Maroc، in : HYPERLINK «http://www.ccdh.org.ma/spip.php?article568» www.ccdh.org.ma/spip.php?article568

3 – Le discours de S.E.M Bruno Dethomas، Ambassadeur de l'U.E u Maroc، programme d'appui au plan national en matière de démocratie et de droits de L'Homme، Rabat 25 avril 2008

انظر كلمة الوزير الأول السيد عباس الفاسي بمناسبة افتتاح مناظرة الانطلاق الرسمي لإعداد خطة العمل الوطنية حول حقوق الإنسان والديمقراطية الرباط يوم 25 ابريل 2008

4 – محمد الأمين السطي: حقوق الإنسان في المغرب بين القانون الدولي العام والخصوصية الدينية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بفاس، السنة الجامعية 2006-2005، ص: 94-96.

5 – يتطرق الباحثون في القانون الدستوري إلى مقولة الحقوق المتعارف عليها عالميا دون الوقوف عند تحديد تعريف دقيق لها، الأمر الذي أثار انتباه الأستاذ محمد العربي بن عثمان محاولا إيجاد تعريف لهذه المقولة عبر تفكيكها للوقوف على مضامينها ومقتضياتها حيث اعتبر أن القاعدة القانونية المعترف بها عالميا يقتضي أخذها بعين الاعتبار خاصة على المستوى الداخلي. أما بخصوص حمولة هذه القاعدة وتطبيقها فهي نابعة من فعل تحكمه الاتفاقيات المواثيق والإعلانات المعترف بها كآليات دولية، لكن ديباجة الدستور تحيل فقط إلى حقوق الإنسان.

Pour plus de détails، voir Mohammed Larbi ben Othmane، le droit tel qu'il est universellement reconnu، in le rapprochement des législations –pour une mise à niveau de la norme juridique dans la perspective de l'accord de l'association Maroc Union Européenne، publication du centre marocain des études juridiques 1967، p:17 et suivant

6 – ان أهم ما يميز الناظمة الديمقراطية هو احترامها لحقوق الإنسان، ومن ثم كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان توأمين لصيقين فلا ديمقراطية إلا باحترام حقوق الإنسان. انظر محمد مصطفى الريسوني حقوق الإنسان: تطوير وتفعيل الضمانات القانونية وإصلاح الممارسة، مجلة المحاماة، العدد 40، أبريل 1997، ص27

7 – انظر التقرير الختامي لهيئة الإنصاف و المصالحة، الكتاب الرابع تحت عنوان «مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة «. منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، السنة 2007، ص. 46

8 –الحسان بوقنطار، «في سمو القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان» الاتحاد الاشتراكي، عدد 8126، بتاريخ 23/12/2005

9 – التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، ص. 82

10 – محمد أمين السطي، م.س.ذ، ص. 127

11 – احمد ادريوش «الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الداخلي، تأملات حول إشكالية المطابقة الملائمة والتقريب»، وارد ضمن أشغل الندوة العلمية حول الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي من خلال الاجتهادات القضائية، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، دجنبر 2002 ، ص. 11

12 – انظر الرسالة الملكية الموجهة من طرف جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني إلى الحوار بين الأديان التوحيدية الثلاث، بتاريخ 13 فبراير 1998، منشورة في : الحوار بين الديانات التوحيدية الثلاثة: نحو ثقافة السلام، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، اليونسكو 1999 ؛ ص. 3

13 – عبد الهادي بوطالب، «ضرورة تنسيب وتخليق المفهوم العالمي لحقوق الإنسان»، أشغال الدورة الثانية لأكاديمية المملكة المغربية، 30-28 نونبر 1994، ص. 53-52

14 - الحوار بين الأديان التوحيدية الثلاثة، م.س.ذ، ص. 8

15 - محمد عابد الجابري، الأساس «العلمي»لعالمية حقوق الإنسان، سلسلة مواقف – إضاءات وشهادات، الكتاب 38، الطبعة الأولى، أبريل 2005

16 - Résolution adoptée par l'assemblée générale (A/60/L.48)-60 ème session A/RES/60/251.3 Avril 2006.

17 - انظر في هذا الصدد، أحمد ادريوش، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الداخلي – تأملات حول إشكالية المطابقة، الملاءمة والتقريب. مس.ذ. ص 135.
انظر أيضا إدريس بلمحجوب، قراءة في الاجتهاد القضائي المغربي في مجال التجاري، وارد ضمن الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي من خلال الاجتهادات القنصلية، دجنبر 2002، ص242.
انظر أيضا قرار المجلس الأعلى عدد 1746 الصادر بتاريخ 18/06/2003 في الملف عدد 1175، وارد ضمن التقرير السنوي للمجلس الأعلى 2003، مركز النشر والتوثيق القضائي، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2006، ص. 112

18 - Voir le discours du premier président de la cour suprême Monsieur Driss Dahak، à l'audience solennelle d'ouverture de l'année judiciaire 1421 de l'hégire 2001. in actes de séminaire sur les conventions internationales et la loi interne à travers la jurisprudence، publication de centre de documentation d'information et de formation en droits de l'homme، 1ère édition، décembre 2002، p129-130

19 - انظر محمد الطروانة، الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي في التجربة الأردنية، وارد ضمن أشغال ندوة علمية حول موضوع الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي من خلال الاجتهادات القضائية، مرجع سابق، ص 79-78

20 - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، إعلان وبرنامج عمل فيينا يونيو 1993، منشورات إدارة الإعلام للأمم المتحدة، شتنبر 1995، ص. 9

21 - عبد الرحيم الهاني، إشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب: محاولة للرصد والتحليل، دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط أكدال، السنة الجامعية، -2004 2005، ص. 25

22 - علي الدين هلال (ت/إ): تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، أشغال (ندوة بالقاهرة 13-11 نونبر 1987)، مكتبة النهضة المصرية 1988، ص:61

23 - J. Pierre NIOCHE: de l'évaluation à l'analyse des politiques publiques، Revue Française de science politique N°1، février 1982، pp. 36-40

24-J.PierreNIOCHE. Scienceadministrative، Management public et analyse des politiques publiques، Revue française d'administration publique، N°23، Juillet-Septembre 1982، p. 645

25 - د. السيد عبد المطلب غانم (ت/إ) : تقويم السياسات العامة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1989، ص.93

26 - أحمد شوقي بنيوب، حقوق الإنسان وقضايا الانتقال الديمقراطي بالمغرب، وارد ضمن أشغال ندوة فكرية حول : الانتقال الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط2001، ص 46.

حماية الأحداث الجانحين بين مرجعية القانون الدولي والتشريع المغربي

يوسف البحيري*

يستند المقال، على مرجعية الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بوجه عام ولحقوق الطفل بوجه خاص ويعرض بعض مقتضياتها التي يبرز من خلالها اهتمام هيئة الأمم الخاص بحماية الأحداث الجانحين مثل قواعد بكين ومبادئ الرياض. ويتطرق المقال في الفصل الأول للمقتضيات المتعلقة بالأحداث الجانحين في قانون المسطرة الجنائية ويحللها في ضوء المعايير الدولية ويبين تنافيها معها في بعض الجوانب وخاصة فيما يتعلق بالعقوبات وظروف تطبيقها والغاية منها ونظام مؤسسات إيداع الجانحين.

ويتناول في الفصل الثاني السياسة الجنائية الكفيلة بحماية الجانحين وضوابط المعاملة الإنسانية لهم من خلال الحق في محاكمة سرية وعادلة وتفريد العقوبات والتمييز في مجال تنفيذها ومسألة اختلاط الأحداث والراشدين أثناء تنفيذ العقوبة.

ويخصص الفصل الثالث لتجريم الأحداث في التشريع المغربي والحماية الدولية لحقوق الطفل ليخلص إلى وجوب التركيز على قاعدة إصلاح الحدث وتقويم سلوكه وتفعيل دور المساعدة الاجتماعية والطبيب النفساني والتركيز على العقوبات البديلة.

تتضمن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مجموعة من المقتضيات والآليات الكفيلة بتأصيل مسؤولية الدولة في مجال حماية الأحداث الجانحين، فاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989 تعتبر آلية فعالة لضمان حماية الأحداث الجانحين حيث تلزم الدول الأطراف بالقيام بإصلاحات في تشريعاتها الجناحية حتى تتلاءم مع المعايير الدولية للحماية القانونية للحدث الذي يرتكب فعلا يجرمه القانون.

فالمادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل تنص على أنه لا يجب أن يتعرض أي أحد للتعذيب أولغيره من ضروب المعاملة أوالعقوبة القاسية أوالمهينة... ولا يعرض لعقوبة الإعدام أوالسجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أطفال تقل أعمارهم عن 8 سنة دون وجود إمكانية الإفراج عنهم.

كما أن المادة 40 من نفس الاتفاقية تدعوالدول الأطراف إلى إعمال حق كل طفل انتهك القانون أواتهم بذلك في أن يعامل بطريقة ترفع درجة إحساسه بالكرامة الإنسانية مع مراعاة سن الطفل والأخذ بعين الاعتبار إعادة إدماجه في أفق قيامه بدور فعال في المجتمع.

لقد أولت هيئة الأمم المتحدة اهتماما خاصا بحماية الأحداث الجانحين حيث تسعى قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث الصادرة بتاريخ 29 نونبر 1985 والمعروفة بقواعد بكين إلى تجاوز توقيع العقوبات الحبسية في حق الحدث بواسطة القضاء والعمل على إعادة تأهيل الحدث الجانح والتعامل معه بشكل منصف وعادل.

ومن جانب آخر، أكدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث المعروفة بمبادئ الرياض التوجيهية والصادرة بتاريخ 4 دجنبر 1990 على أن الوقاية من جنوح الأحداث تشكل محطة أساسية لمنع الجريمة في المجتمع وهوما يتطلب بلورة سياسة جنائية تربوية تستبعد العقاب وترتكز على برنامج وقائي متدرج لمنع جنوح الأحداث[1].

إن القواعد النموذجية لإدارة قضاء الأحداث (قواعد بكين) تؤكد في مقتضياتها على توفير حماية شاملة للأحداث، فالفقرة الثالثة تنص على أن تطبيق الأحكام الواردة في القواعد يهم الأحداث الجانحين وأيضا الأحداث الذين يقاضون لسلوك معين لا يستوجب العقوبة إذا ما ارتكبه شخص راشد، كما أن الفقرة الرابعة خولت التشريعات الوطنية تحديد سن

المسؤولية الجنائية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية المؤثرة فيها ولكن شريطة عدم تجاوز سن بالغة التدني، كما نصت الفقرة الخامسة على أن يتولى قضاء الأحداث بشكل أساسي ضمان الاستقرار النفسي للحدث وأن تكون العقوبة متناسبة مع ظروفه الخاصة.

ويتبين من خلال هذه المقتضيات أن تحقيق استقرار الحدث يقتضي توافر مبدأ التناسب بين العقوبة وخطورة الفعل المجرم المرتكب من قبل الحدث، ومن هذا المنطلق، فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتعلق بمدى إعمال المعايير الدولية بحماية الحدث الناجح في التشريع المغربي.

لقد سبق للجنة حقوق الطفل التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن قدمت مجموعة من التوصيات للحكومة المغربية بعد دراستها للتقرير الذي أنجزه المغرب بتاريخ 2 يونيو2003 بشأن حماية الأحداث الجانحين[2]. وعلى هذا النحو:

1 - رحبت اللجنة باعتماد قانون المسطرة الجنائية مرجعية لحماية الأحداث الجانحين ولملاءمته مع مجموعة من مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، إلا أنها عبرت عن انشغالها وقلقها لكون التطبيق الكلي للاتفاقية أضحى أمرا صعبا نتيجة النقص في الموارد المتاحة من لدن الدولة المغربية لضمان حماية الأحداث الجانحين.

2 - أوصت اللجنة بضرورة إعمال التدابير المنصوص عليها في مدونة المسطرة الجنائية والمرتبطة أساسا بملاءمتها مع المواد 37 و39 و40 من اتفاقية حقوق الطفل وذلك من خلال:

- تجاوز خيار الحرمان من الحرية واستعماله كخيار أخير ولمدة قصيرة؛
- حماية حقوق الأحداث المحرومين ومراقبة ظروف اعتقالهم والحرص على أن يظلوا في اتصال منتظم بعائلاتهم؛
- إنشاء عدد كاف من المحاكم الخاصة بالقاصرين وتكوين القضاة في هذا المجال؛
- تعزيز برنامج إعادة التأهيل والاندماج للأحداث الجانحين؛
- التفكير في طلب المساعدة التقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز الوقاية الدولية من الجريمة في إطار بلورة سياسة حمائية؛

إن توصيات تقرير لجنة حقوق الإنسان عن المغرب تؤكد أن المشرع المغربي أولى اهتماما خاصا بالحدث الجانح في قانون المسطرة الجنائية بناء على التزام الدولة المغربية بالاتفاقية الدولة لحقوق الطفل من خلال:

- رفع سن الرشد الجنائي إلى 18 سنة ميلادية كاملة (المادة 458)؛
- إحداث نظام قاضي الأحداث بالمحكمة الابتدائية؛
- إحداث هيئات قضائية للنظر في قضايا الأحداث؛
- قيام الوكيل العام للملك بتعيين قاض للنيابة العامة مكلف بالأحداث (المادتان 467 و458)؛

تكليف ضباط الشرطة القضائية بالأحداث.

ومع ذلك، فإن مجموعة من مقتضيات قانون المسطرة الجنائية تعاني من بعض الاختلالات تجعلها تتنافى مع المبادئ الأساسية لحماية حقوق الحدث في المواثيق الدولية. ويمكن رصد تجلياتها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

الفصل الأول : فلسفة العقاب في مدونة المسطرة الجنائية ومبدأ الحماية القانونية للأحداث الجانحين

أعطى المشرع المغربي في قانون المسطرة الجنائية لضابط الشرطة القضائية إمكانية الاحتفاظ بالحدث الذي يجري في حقه بحث في مكان مخصص لمدة لا تتجاوز مدة الحراسة النظرية بعد موافقة النيابة العامة (المادة 460). كما سمح بإيداع الأحداث الذين لا يتجاوز عمرهم 12 سنة بالسجن إذا ظهر أن هذا التدبير ضروري أواستحال اتخاذ أي تدبير آخر غيره؛ وفي هذه الحالة يجب الاحتفاظ بالحدث في جناح خاص وإبقاؤه منفردا في الليل حسب الإمكان[3].

ومن جانب آخر، فإن قانون المسطرة الجنائية يتضمن عقوبات حبسية وسالبة للحرية في حالة جنوح الأحداث كما هوالشأن بالنسبة للمادتين 482 و493 اللتين تقضيان بأنه إذا اقتضت الضرورة إصدار حكم بعقوبة سالبة للحرية على الحدث الجانح، فإن المحكمة تكون ملزمة بتعليل مقررها تعليلا خاصا، كما أن العقوبة الخاصة بالجريمة تخفض إلى النصف دون أن تزيد عن السجن من مدة 10 سنوات إلى 15 سنة إذا كانت العقوبة المقررة هي الإعدام أوالسجن المؤبد أوالسجن لمدة ثلاثين سنة.

ويتبين من العديد من المقتضيات الواردة في قانون المسطرة الجنائية، كما هوالشأن بالنسبة لنظام الحراسة المؤقتة المنصوص عليه في المادة 481 ونظام الحرية المحروسة المنصوص عليه في المواد 496 إلى 500، أن نظام العقوبات المتعلق بالأحداث الجانحين يتنافى مع روح المواثيق الدولية لحقوق الطفل التي تهدف بالدرجة الأولى إلى إصلاح الحدث الجانح وإعادته إلى السلوك الاجتماعي السوي وتأمين اندماجه في المجتمع.

فجنوح الأحداث تعتبره الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ظاهرة اجتماعية تستحق الرعاية والوقاية، وليس كما ذهب إليه المشرع المغربي من خلال اعتباره فعلا إجراميا يستوجب العقاب وتوقيع الجزاء بواسطة العقوبة الحبسية والسالبة للحرية والتي يمكن أن تصل إلى 10 بل إلى 15 سنة.

فمبادئ بكين إذ أكدت على ضرورة خلق قضاء الأحداث، فإنها تسعى بذلك إلى إصلاح الحدث وتحليل أسباب الجنوح، فمثول الحدث أمام القضاء لا يندرج في إطار القصاص والعقاب كما هوالشأن بالنسبة للراشد أوتقدير جسامة الفعل المجرم لتوقيع الجزاء، وإنما القصد الأساسي من قضاء الأحداث هوالوقاية وتقويم سلوك الحدث ووضعه في إطار سليم يضمن تأهيله وإعادة اندماجه في المجتمع بالرغم من ارتكابه لفعل يجرمه القانون.

وفي هذا الباب يمكن أن تشكل قواعد بكين لإدارة قضاء الأحداث دليلا عمليا للمشرع المغربي لتطوير إجراءات وضمانات الحماية القانونية للأحداث الجانحين من خلال اعتبار مصلحة الحدث الجانح في صلب السياسة الجنائية. فقواعد بكين تؤكد على أن منع وقوع الجريمة أفضل من معاقبة مرتكبها، حيث إن وضع الأحداث في السجن يؤدي إلى ارتفاع ظاهرة العود [4] وارتكاب جرائم أشد فظاعة من خلال اختلاطهم مع السجناء الراشدين وتلقينهم مختلف أشكال الجريمة داخل السجون، في حين أن الوقاية من جنوح الأحداث تهدف إلى حماية المجتمع ومساعدة الأحداث على تقويم أخلاقهم، وهوأقل تكلفة وأكثر فعالية من دفع الدولة والمجتمع ثمن النتائج الوخيمة المترتبة عن ارتكاب الجنح من طرف هذه الفئة الهشة من المجتمع.

ويمكن رصد بعض تمظهرات وتجليات اختلالات السياسة الجنائية في مجال حماية الأحداث الجانحين في الجوانب الآتية:

1. محدودية الطاقة الإيوائية لمؤسسات إيداع الأحداث الجانحين، فعددها 18 مؤسسة موزعة على 13 مدينة، وسعتها لا تتعدى 1600 من الأحداث المحالين عليها بموجب تدبير قضائي طبقا لمقتضيات المادتين 471 و481 من مدونة المسطرة الجنائية.
2. شبه انعدام الأماكن الخاصة بحجز الأحداث في المحاكم ومخافر الشرطة خلال فترة الحراسة النظرية.
3. عدم القيام بالأبحاث الاجتماعية والنفسية والسلوكية للأحداث والوقوف على محددات شخصيتهم في حالة ارتكابهم للجنح والجرائم.
4. عدم تكوين قضاة متخصصين لمعالجة قضايا الأحداث الجانحين.
5. عدم تكوين ضباط وأعوان للشرطة القضائية متخصصين في قضايا جنوح الأحداث.
6. عدم حضور أولياء الأحداث في مرحلة التحقيق.
7. غياب التواصل بين قضاة الأحداث ومسئولي المؤسسات الإصلاحية لتتبع سلوك الأحداث ولتطبيق المقررات القضائية الصادرة في حقهم.
8. عدم القيام بزيارات تفقدية دورية ومنتظمة من طرف قاضي الأحداث وممثل النيابة العامة لمراكز الإصلاح، للوقوف على أوضاع الأحداث التربوية والصحية.
9. تفشي ظاهرة هروب الأحداث من مراكز إيداع الأحداث الجانحين.

إن نسبة الأحداث الجانحين في السجون المغربية [5] تعتبر مؤشرا حقيقيا على عدم نجاعة السياسية الحمائية للأحداث، وفشل المجتمع المغربي بكل مكوناته في ضمان الشروط الأساسية لوقاية الطفل من الجنوح.

قد يجمع الباحثون والممارسون في حقل علم الاجتماع على أن الجنوح يصنع ولا يولد مع الحدث وأن غياب شروط الرعاية الاجتماعية والتربوية لتقويم سلوك الحدث التي توفرها الأسرة والمجتمع والمدرسة هوالذي يساهم بشكل كبير في

ميل الحدث إلى الجنوح والإحساس والشعور بأنه غير مرغوب فيه داخل المجتمع بعد تخلي الأسرة عنه[6].

فالاضطراب السيكولوجي هوالذي يدفع بالحدث نحوالجنوح بعد الإحساس العميق بالتمزق والانكسار على المستوى النفسي، نتيجة تخلي الأسرة والمجتمع عن القيام بدورهما في ضمان توفير شروط العيش الكريم للحدث، لذلك توجد علاقة سببية بين الفقر والانحلال الأسروي وغياب المراكز الاجتماعية لحماية الطفولة وتفاقم ظاهرة جنوح الأحداث.

فنسبة كبيرة من أطفال الشوارع عاشت مرارة تجربة السجن بسبب الجنوح أوالتشرد، بينما مكانها الطبيعي هوالأسرة والمدرسة أوالعيش داخل مراكز خاصة بإيواء الأطفال في حالة عجز عائلاتهم المعوزة عن توفير الشروط الأساسية لضمان حق الطفل في الكرامة الإنسانية[7].

لذلك فجنوح الأحـداث في المغرب تتحمل فيه الدولة والمجتمع قسطا كبيرا من المسؤولية، وحماية الطفل يجب أن توجد في صلب السياسة العمومية في مجالات التعليم والتربية والصحة وتنظيم الأسرة والقضاء وغيرها...

وهوما يحيلنا إلى تحليل السياسة الجنائية لحماية الأحداث الجانحين بالمغرب ومدى احترامها للمعايير الدولية ذات الصلة.

الفصل الثاني : السياسة الجنائية لحماية الجانحين وضوابط المعاملة الإنسانية

ألزمت المواثيق الدولية لحقوق الطفل الدول بضرورة احترامها لضوابط المعاملة الإنسانية للأحداث الجانحين والتي تنسجم مع ضمان الحق في الكرامة الإنسانية، ويمكن تحديديها في قواعد بكين التي تؤكد في الفقرة المشار إليها سابقا على أن شروط المحاكمة العادلة تستدعي من القضاء الوطني الالتزام بمقتضياتها في حالة محاكمة الأحداث.

الفقرة الأولى: حق الحدث في محاكمة سرية وعادلة

حينما يثبت الجرم وتتوفر أركان الجريمة في حق الحدث يجب أن يتمتع بضمانات المحاكمة العادلة التي تتجسد في ضمان الشروط الآتية: قرينة البراءة، الاستعانة بالدفاع وحضور المحامي في فترة التحقيق، إخبار وحضور أولياء الحدث والمساعدة الاجتماعية في فترة التحقيق، احترام شروط الاحتجاز، المثول على وجه السرعة أمام قاض مختص وعدم الإكراه على الاعتراف.

كما أن تحقيق العدالة للحدث يستوجب احترام شرط يشكل قوام قضاء الأحداث ويتجلى في حماية السرية والخصوصية خلافا لما هوعليه الأمر في محاكمة الراشدين.

ولكن ما نلاحظه من محاكمات الأحداث أمام المحاكم المغربية هونوع من التشهير الممارس من طرف الصحافة المكتوبة ببعض الأحداث من خلال إفشاء اقترافهم لبعض الأفعال التي يجرمها القانون المغربي في ملفات الشذوذ والسياحة الجنسية والدعارة، وعدم احترام سرية الجلسات التي أكدت عليها المادة 466 من قانون المسطرة الجنائية التي تمنع نشر نص أوصورة تتعلق بهوية الأحداث الجانحين، إن الصحف اليومية تجعل من الملفات المعروضة على القضاء والمتعلقة بقضايا جنوح الأحداث مادة إخبارية يومية تعتمد عليها من أجل الربح والرفع من عدد المبيعات.

إضافة إلى أن تطبيق المسطرة الغيابية في حق الأحداث الجانحين المتغيبين أومجهولي العنوان يتنافى مع مقتضيات المادة 40 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تؤكد على واجب الهيئة القضائية المختصة بضمان تأمين احترام الحياة الخاصة للطفل في جميع مراحل الدعوى.

فحق الطفل في محاكمة سرية يجب احترامه في جميع مراحل الإجراءات القضائية، وقواعد بكين تحمل المسؤولية للدولة في الحفاظ على الوثائق والسجلات الخاصة بالأحداث وعدم نشرها الاطلاع عليها إلا من طرف من لهم علاقة مباشرة بالقضية، حيث إن الفقرة الثامنة أقرت مبدأ حماية خصوصية الحدث، فنصت على أن يحترم حق الحدث في حماية خصوصياته، في جميع المراحل، تلافيا لأي ضرر قد يلحق به نتيجة التشهير، كما نصت الفقرة الثانية على أنه لا يجوز، من حيث المبدأ، نشر أية معلومات قد تمكن من التعرف على هوية الحدث الجانح وهوما يجعلنا نلمس مدى

جسامة خروقات مبدأ خصوصية الحدث وسرية المحاكمة التي أضحت مادة إعلامية تتنافس مختلف الجرائد الوطنية على نشرها ضاربة عرض الحائط بـأخلاقيات المهنة ومدونة قانون الصحافة ودون أن يتدخل القضاء لردع هذه الانتهاكات المتعلقة بمبدأ سرية محاكمة الحدث المنصوص عليه في المادة 466 من قانون المسطرة الجنائية.

الفقرة الثانية: التمييز في مجال تنفيذ العقوبات

أوردت مبادئ بكين في الفقرة الرابعة مجموعة من المعايير التوجيهية التي يمكن للسلطة القضائية الاسترشاد بها في سياق ضمان شروط المحاكمة العادلة، ومنها:

1. تناسب العقوبة مع ظروف الحدث واحتياجاته وخطورته.
2. عدم حبس الحدث الجانح إلا بعد دراسة دقيقة لجميع الظروف المحيطة بارتكاب الفعل المجرم وعدم تجاوز العقوبة لمدة قصيرة.
3. عدم حرمان الحدث من الحرية الشخصية إلا في حالة خطورة الفعل المجرم باستعمال العنف ضد شخص آخر، وفي حالة العود ما لم يكن هناك إجراء آخر مناسب.
4. استحضار مصلحة الحدث أثناء إصدار العقوبة.
5. عدم إدانة الحدث الجانح بعقوبة الإعدام مهما بلغت درجة خطورة الفعل المجرم.
6. عدم توقيع عقوبة الجسدية على الحدث الجانح.
7. إعطاء السلطة القضائية حق وقف إجراءات الدعوى في أي وقت.

كما تنص الفقرة الخامسة على حق السلطة القضائية على إصدار العقوبات البديلة للسجن في حق الأحداث الجانحين، كالإيداع في المؤسسات الإصلاحية أوالخدمة العامة لمصلحة المجتمع أوالعقوبات والتعويض المادي أوالإيـداع في المؤسسات الاجتماعية أوعند الأسر الحاضنة.

ومن جانب آخر، حددت مبادئ بكين (الجزء الخامس) دور المؤسسات الإصلاحية في التدريب والعلاج والتزويد بالمهارات المهنية بغية الاندماج الاجتماعي[8]. لذلك فدور المؤسسة الإصلاحية تربوي بالدرجة الأولى وليس زجريا، وهوما يحتم عليها احترام مجموعة من الضوابط المنصوص عليها في الفقرة الأولى، ومنها:

توفر المؤسسات الإصلاحية على جميع شروط ووسائل الرعاية الاجتماعية والتعليمية والمهنية والنفسية والطبية التي قد يحتاج إليها الأحداث بحكم سنهم أوشخصيتهم وبهدف المساعدة على نموهم نموا سليما.

فصل الأحداث الموضوعين في المؤسسات عن البالغين.
وضع الجانحات في مؤسسة منفصلة عن الذكور تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة وتكفل لهن معاملة عادلة فيما يخص التمتع بشروط الرعاية والتدريب والعلاج.

السماح للأحداث الموضوعين في المؤسسات بتلقي زيارات والديهم أوالأوصياء عليهم،
التزام الوزارات المعنية بتزويد المؤسسات الإصلاحية بوسائل التعليم المدرسي أوالتدريب المهني.

أما الفقرة الثالثة فتشجع الإفراج المشروط عن الأحداث المحكومين في المؤسسات الإصلاحية، بشكل واسع النطاق، على أن يمنح هذا الإجراء في وقت مبكر قدر الإمكان مع ضرورة إنشاء سلطة مختصة، لمساعدة الأحداث والإشراف عليهم بعد الإفراج عنهم في سياق اندماجهم في المجتمع.

ويتبين من المعايير الدولية للحماية الجنائية للأحداث أنها تقوم على اعتبار وقائي يتجلى في التمييز في العقوبة بين الحدث والبالغ، وذلك من منطلق أن الجنوح لا يولد مع الحدث وأن المجتمع يتحمل مسؤولية قصوى في الدفع بالحدث نحوالجنوح نتيجة التخلي عنه وتركه يواجه مصيره بنفسه.

فمبدأ التمييز في تنفيذ العقوبة يهدف إلى تدارك الحدث إذا تعرض للانحراف، حتى تتمكن المؤسسات الإصلاحية والمراكز الاجتماعية من تأهيله وتمتيعه بشروط الرعاية والتدريب والعلاج بما يمكن من اندماجه في المجتمع.
فالمعايير الدولية أوجبت معاملة الطفل الجانح على أسس وقواعد تختلف عن معاملة البالغين الذين يرتكبون نفس الجرائم. فالمسؤولية الجنائية تعتمد على الإدراك والتمييز. وبما أنه لا يمكن أن يتساوى الطفل في الإدراك مع الشخص البالغ، فمن الطبيعي جدا أن تختلف المسؤولية الجنائية بينهما.

وهوما يفسر أنه ليس هناك أي إخلال بمبدأ المساواة في مجال تنفيذ العقوبات الجنائية حينما يضمن المشرع توفير نوع خاص من الرعاية للأحداث، بواسطة التدابير الاحترازية التي تحميهم من الوقوع في الجريمة في حالة العود.

إن مبدأ التمييز في المعاملة العقابية بين البالغ والحدث يستدعي من القضاء أن يحدد لكل مجرم العقوبة التي تتناسب مع ظروفه. ولا يعد إخلالا بقاعدة المساواة في العقوبة تمتيع الحدث بظروف التخفيف حسب الظروف والأوضاع، ومن ثم فلا تعارض بين مبدأ المساواة في العقوبة ومبدأ تفريدها[9].

الفقرة الثالثة: مسألة اختلاط الأحداث الجانحين بالراشدين

إن مقتضيات المادة 460 من مدونة المسطرة تعطي سلطة تقديرية لضابط الشرطة القضائية في الاحتفاظ بالحدث أوتسليمه لمن يتولى رعايته بعد موافقة النيابة العامة، إلا أن غياب أماكن خاصة لاحتجاز الأحداث يجعل الأحداث يتعرضون في فترة الحراسة النظرية لجميع أشكال الإيذاء الجسدي والنفسي نتيجة اختلاطهم بباقي المعتقلين من الراشدين، إضافة إلى ساعات الانتظار في المخافر تحضيرا للتحقيق.

فحسب تقرير اليونسيف لعام 2004، قدر عدد المعتقلين من الأحداث في السجون المغربية بحوالي 370، منهم 20 فتاة، بينما قدمت مصالح الدرك الملكي والشرطة حوالي 3020 حدثا إلى العدالة من أجل محاكمتهم بسبب الجنوح. وهوما يتنافى مع اتفاقية حقوق الطفل في مادتها 37 والتي تنص على «أن لا يعرض أي طفل للتعذيب أولغيره من ضروب المعاملة المهينة أواللاإنسانية، ويجب أن يجري احتجازه وفقا للقانون، ويعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه، وبوجه خاص، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين».

فاختلاط الأحداث الجانحين بباقي سجناء الحق العام في السجون المغربية يؤدي إلى ارتفاع حالات الاعتداءات الجنسية والجسدية عليهم، وظهور ظاهرة الاستغلال الجنسي للأحداث داخل السجون المغربية، وتفاقم ظاهرة الميل الجنسي للذكور.

ويجب التذكير بأن المادة 34 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أكدت على تعهد الدول الأطراف، بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية واتخاذ جميع التدابير الوطنية لمنع تحريض الطفل أوإكراهه على تعاطي أي نشاط جنسي واستغلال الأطفال في الدعارة أوغيرها من الممارسات الجنسية.

لذلك يفهم لماذا اعتبر المشرع الدولي احتجاز الأحداث خيارا أخيرا في العقوبة، ولفترة زمنية قصيرة، وأوصى بتعويض عقوبة حبس الحدث بإجراءات بديلة كإلحاقه بأسرة حاضنة أومؤسسة تربوية، حتى لا يتعرض لسوء المعاملة في السجون أولأشكال الاعتداء الجنسي والجسدي من البالغين[10].

فقواعد بكين أكدت بشكل صريح على مبدأ عدم الاختلاط بين الأحداث والراشدين داخل السجون، حيث نصت الفقرة الرابعة على وجوب فصل الأحداث المحتجزين عن البالغين المحتجزين في المؤسسات السجنية المختلطة، وضرورة وضعهم في مؤسسات مستقلة تضمن مراعاة الحاجات الخاصة بمرحلة نموالأحداث، وتوفير جميع أنواع المساعدات الاجتماعية والتعليمية والمهنية والنفسية والطبية والجسدية التي يحتاجها الأحداث، وفقا لسنهم وجنسهم وشخصيتهم.
إن واقع السجون المغربية يؤكد على خرق الدولة المغربية لهذا المبدأ المنصوص عليه في قواعد بكين، فاكتظاظ السجون ظاهرة غير سليمة تشكل وصمة عار في جبين حقوق الإنسان بالمغرب وتدعوإلى التساؤل حول الدواعي التي تدفع بالقضاء إلى إصدار أحكام بالحبس في حق الأحداث بسبب التشرد أوالدعارة أوالمخدرات، والحال أنهم ضحايا المجتمع الذي لم يوفر لهم الظروف والشروط الأساسية لتربيتهم واندماجهم في المحيط الاجتماعي، مما دفع بهم نحوتشكيل خطر حقيقي على المجتمع في المستقبل، فالحدث الجانح الذي يقضي عقوبته في السجن هو«مشروع مجرم» يتلقى المبادئ الأساسية للإجرام بمختلف أشكاله داخل السجن وتقوى فيه روح الانتقام والقصاص من المجتمع الذي تركه بدون حماية يتعرض إلى أنواع الاعتداء الجنسي والجسدي داخل السجن.

الفصل الثالث : تجريم الأحداث في التشريع المغربي والحماية الدولية لحقوق الطفل

تصدر مختلف المحاكم المغربية في العديد من الملفات المعروضة عليها المتعلقة بالدعارة والتشرد أحكامها على الأحداث باعتبارهم متهمين وليس بوصفهم ضحايا[11]، فالفصل 502 من القانون الجنائي يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة من قام علنا بجلب الأشخاص ذكورا وإناثا لتحريضهم على الدعارة، بدون أي تمييز بين البالغين والأحداث[12].

بيد أن الاتفاقية الخاصة بحظر الاتجار واستغلال دعارة الغير، والتي أقرتها الجمعية العامة في عام 1949 اعتبرت أن بغاء الأطفال هوصورة من صور الرق الحديثة. لذلك فالجمعية العامة ناشدت كافة الدول الأطراف بأن تجرم وتعاقب بصورة فعلية جميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء الجنسي عليهم والميل الجنسي للأطفال وبغاء الأطفال، بما في ذلك السياحة الجنسية المتصلة بالأطفال. مع كفالة عدم تجريم أومعاقبة الأطفال ضحايا تلك الممارسات، وأن تتخذ الدول الأطراف تدابير فعالة لمقاضاة الجناة، سواء كانوا مواطنين أوأجانب، على أيدي السلطات القضائية المختصة في البلد الذي تحدث فيه جريمة وفقا للإجراءات القانونية المتبعة[13].

كما أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل لعام 2000 بشأن مناهضة بغاء الأطفال، أكد على ضرورة متابعة الجناة في قضايا الاستغلال الجنسي للقاصرين[14]، من خلال وجوب النص في القوانين الوطنية للدول الأطراف على تجريم الأفعال والأنشطة التي تستهدف الاستغلال الجنسي للطفل. فقد نصت المادة 3 من البروتوكول على أن «تكفل الدول الأطراف أن تغطي، كحد أدنى، الأفعال والأنشطة التالية تغطية كاملة بموجب قانونها الجنائي أوقانون العقوبات فيها، سواء أكانت هذه الجرائم ترتكب محليا أوعبر الحدود الوطنية، أوكانت ترتكب على أساس فردي أومنظم».

من جانب آخر، يلاحظ أيضا أن المشرع المغربي يعاقب الأحداث المتشردين بمقتضى الفصل 329 من القانون الجنائي الذي ينص على أنه يعد متشردا ويعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر من ليس له محل إقامة معروف ولا وسائل للعيش ولا يزاول أية حرفة أومهنة رغم قدرته على العمل، إذا لم يثبت أنه طلب عملا ولم يجده، أوإذا أثبت انه عرض عليه بأجر فرفض».

فهذا الفصل يعتبر تشرد الأحداث جنحة يعاقب عليها بالحبس من شهر إلى ست أشهر. وهذا الفصل هوالذي يؤسس عليه رجال الأمن حملاتهم التطهيرية التي تحاول مواجهة ظاهرة التشرد أوظاهرة أطفال الشوارع. فهذا الفصل يعاقب كل طفل بلغ 16 سن بارتكابه جنحة التشرد، في حين أن تشرد الأحداث يستدعي، من باب أولى، علاجا نفسيا وسيكولوجيا وتقريرا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الآثار السلبية التي عاشها الحدث في الشارع ومعاناته نتيجة للتعرض لشتى أنواع الاعتداء الجسدية والجنسية من أجل تأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع وليس الزج به في السجن ليعود مجرما محترفا يهدد السلم الاجتماعي.

خاتمة :

إن المعايير الدولية لحماية الحدث الجانح تقوم على قاعدة إصلاح وتقويم سلوك الحدث التي تقترن بإعمال وتفعيل دور المساعدة الاجتماعية والمعالج النفسي في رعاية الحدث المنحرف واتخاذ التدابير البديلة للعقوبات الحبسية التي تراعي التوازن العقلي والنفسي للحدث وتصحيح الاختيارات السلبية والسلوكيات المنحرفة التي عاشها سواء في الوسط العائلي أوالشارع.

وقد أغفل المشرع المغربي مكانة مؤسسة المساعدة الاجتماعي ودور المعالج النفسي في مقاربته للتدابير المنصوص عليها في المادتين 471 و481 اللتين تعطيان لقاضي الأحداث ولغرفة الأحداث صلاحية اتخاذ تدابير الحراسة المؤقتة، بتسليم الحدث لأبويه أوالوصي أوالكافل أوالحاضن أوشخص آخر جدير بالثقة أومركز الإيواء بمؤسسة عمومية.

فهذه التدابير تستدعي وجود المساعدة الاجتماعية بشكل أساسي لتحديد مصلحة الحدث، بصفتها الوسيط بينه وبين المجتمع، وباعتبارها الكفيلة بإعادة تأهيله للاندماج في المنظومة التربوية التعليمية للمجتمع. لذلك فإنها مؤهلة أكثر من غيرها لتحديد التدبير الملائم للحدث كمدخل أساسي للبحث عن توازنه السيكولوجي والنفسي وتعويضه عن الفراغ العاطفي الذي افتقده في الوسط الأسروي وداخل المجتمع.

*** أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بمراكش**

1 – انظر قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 45-1 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 دجنبر 1990

2 – انظر دراسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بشأن مشروع حماية الأحداث الجانحين

3 – تعتبر العديد من التقارير الدولية للمنظمات الحقوقية أن المادة 437 من قانون المسطرة الجنائية تتلاءم إلى حد بعيد مع المعايير الدولية لحماية الأحداث الجانحين، ولكنها تشكل في نفس الوقت مصدر انتقاد شديد لعدم التزام الدولة المغربية بتطبيقها داخل السجون المغربية مما يعرض الأحداث لشتى أنواع الاعتداءات الجسدية والجنسية نتيجة الاختلاط بالراشدين.

4 – أكد تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بشأن الأحداث الجانحين بالمغرب أن ظاهرة العود متفاقمة بشكل كبير بين الأحداث الجانحين، وهوما يستدعي التفكير في وضع برنامج وقائي وسياسات متدرجة لمنع الجنوح تعتمد عدة أسس تستلزم النهوض بعمليات التنشئة الاجتماعية وتطوير القوانين ذات الصلة وإنشاء الآليات اللازمة لتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال حقوق الإنسان

5 – أظهرت دراسة أعدتها وزارة العدل بتعاون مع اليونسيف بخصوص الأحكام الصادر في حق الأحداث من طرف المحاكم المغربية أنه تمت إدانة 90 في المائة من الأحداث مرتكبي العنف ولم يتم تبرئة إلا 11.52 في المائة منهم، وتم الحكم على مرتكبي العنف من الأحداث بأحكام مقيدة للحرية في 50.9 في المائة من الحالات. وتمثل أحكام الحبس مع وقف التنفيذ نسبة 23.8 في المائة.

6 – عرف عدد الضحايا العنف من الأحداث بالمغرب ارتفاعا سنويا بنسبة 4.7 في المائة، حيث انتقل من 4923 سنة 2001 إلى 5650 سنة 2004 كما عرف عدد ضحايا العنف الجنسي والنفسي خلال الفترة نفسها ارتفاعا يقدر بنسبة 15.7 في المائة.
انظر دراسة حول ضحايا العنف الجنسي والنفسي منشورة بجريدة المساء الصادرة بتاريخ 7 فبراير 2008. العدد 431.ص4.

7 – أكدت دراسة حماية الطفولة المنجزة في إطار خطة عمل مغرب جدير بأبنائه 2005-2015 أن نصف قضايا العنف ضد الأطفال بالمغرب سجلت بالمدن الكبرى كالدار البيضاء وفاس والقنيطرة ومراكش وأكادير، وأن الأماكن التي يمارس فيها العنف ضد الطفل هي بشكل تراتبي الشارع والأسرة وأماكن العمل، بينما لا تتوفر معطيات كافية على العنف داخل الأسرة أومن قبل ضباط الشرطة.

8 – تحدد قواعد الأمم المتحدة النموذجية (بكين) دور مؤسسة الإصلاحية بالقول «بأن الهدف من تدريب وعلاج الأحداث الموضوعين في مؤسسات إصلاحية هوتزويدهم بالرعاية والحماية والمهارات المهنية بغية مساعدتهم على القيام بأدوار اجتماعية بناءة ومنتجة في المجتمع.
انظر الجزء الخامس، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نونبر1985.»

9 – بهذا الخصوص تشير اتفاقية حقوق الطفل في المادة 37/1 إلى أن « الدول الأطراف يجب أن تضمن عدم تعرض أي طفل للتعذيب أولغيره من ضروب المعاملة أوالعقوبة القاسية أواللا إنسانية أوالمهينة...»

10 – إن مبدأ عدم اختلاط الأحداث بالراشدين في السجون يستمد قوته القانونية من المواثيق الدولية لحقوق الطفل كاتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحد عام 1989 وصادقت عليها كافة الدول ما عدا الولايات المتحد الأمريكية والصومال.

11 – عرفت محكمة أكادير بقضية «السرفاتي» الصحافي البلجيكي الذي كان يقوم بالتقاط صور جنسية لضحاياه في كل مرة يزور فيها المغرب، وكان يعمل على نشر تلك الصور بإحدى منتديات الحوار الجنسية، ومن بين تلك الصور ضبطت مقاطع لفتيات قاصرات وهن يمارسن الجنس مع الصحافي البلجيكي. تلك الصور سيتم تحميلها من الانترنيت واستنساخها على نطاق واسع داخل مدينة أكادير. بعدها سيتم اعتقال الضحايا القاصرات ومحاكمتهن كما ستقرر النيابة العام عدم متابعة المتهم البلجيكي وتهجيره إلى بلده، حيث ستقرر المجلة البلجيكية التي يشغل بها طرده من العمل على هامش القضية.

12 – عرضت على المحكمة الابتدائية بمراكش قضية مدير الأوبرا بباريس الذي ضبط متلبسا بممارسة الجنس مع طفل قاصر. فالمتهم استعمل، حسب محاضر الشرطة، الانترنيت للتغرير بالأطفال واستغلالهم جنسيا. وقد حكمت المحكمة الابتدائية لمراكش على مدير الأوبرا ب 4 أشهر حبسا موقوفة التنفيذ بتهمة الشذوذ الجنسي وأسقطت عنه تهمة التغرير بقاصر.

13 – أكدت إحصائيات صادرة عن محكمة الاستئناف بمراكش بشأن قضايا الاعتداء الجنسي على القاصرين أنه في سنة 2003 عرضت أمام محكمة مراكش 63 قضية اعتداء جنسي وهتك عرض قاصر بالعنف، وهوما يؤكد انتشار العنف الجنسي على الأطفال الذين يعانون من قيود اجتماعية وثقافية ودينية أويترددون بسبب الخوف أوالخجل أونقص في الوعي في التبليغ عن تعرضهم للاغتصاب.

14 – يلاحظ أن العديد من الأحكام الصادرة عن المحاكم المغربية لا تأخذ بقاعدة تجريم الاستغلال الجنسي للقاصرين وتوقع عقوبة حبسية نافذة لردع الجناة كما هومنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.
فمثلا أصدرت المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 10 غشت 2004 في ملف توبع فيه متهم بالتغرير بفتاة قاصر عمرها 16 سنة والاعتداء عليها جنسيا، وفق مقتضيات الفصلين 475 و490 من القانون الجنائي، حكما بثلاثة أشهر حبسا موقوفة التنفيذ بسبب تمتيعه بظروف التخفيف لعدم سوابقه القضائية. وفي ملف آخر أصدرت نفس المحكمة بتاريخ 22 مارس 2004 على متهم متابع بهتك عرض قاصرة والتغرير بها أربعة أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة قدرها ألف درهم.

تمكين TAMKINE

الملف

الحقيقة والإنصاف والمصالحة :
التجربتان الشيلية والمغربية

المصالحة منهاجا *

أحمد حرزني

ينطلق المقال من مسعى المصالحة الذي يتخذ منه المغرب، وقت كتابته وحتى الآن، غاية ووسيلة؛ ويعتبر المصالحة خطوة أساسية، وإن لم تكن كافية في حد ذاتها، نحو الديمقراطية. إنها نوع من التهيئة الذهنية للصفح الذي يرفع الضحية فوق الجلاد ويبطل بالضرورة مفعول فعله، وهي، من هذا المنظور، انتصار للآدمية على البهيمية. وبما هي إقرار متبادل بالمسؤولية واستعداد للنقد الذاتي والمكاشفة وإذعان لنسبية الحقيقة، فإنها أداة للتحرر من الماضي وقد تحول إلى سجن رهيب و، في ذات الوقت، شرط من شروط عدم تكرار ما جرى من تجاوزات.

إن ما يميز الشعوب الراشدة هو قدرتها على «هضم» أسوإ مراحل تاريخها مع تقليص عدد النفايات، وما يميز العقل الحداثي الديموقراطي هو أنه لا يبشر ولا يكفر ولا يُخون وإنما يقارع برنامجا ببرنامج ويحتكم إلى الشعب. وفي المقابل، فإن أخشى ما يخشاه الدوغمائي هو بالضبط هذا النوع من الانفتاح.

والمصالحة لا تعني مجال السياسة وحدها بل تكون، بشكل أو بآخر، مصالحة مع التاريخ، وقد تكون مصالحة مع الجار، كما أنها تعني العلاقة بين الرجل والمرأة، وهي قبل كل شيء مصالحة مع الذات.

لا يستطيع عاقل أن ينكر أنّه لولا مسلسل المصالحة والإنصاف الذي انطلق قبل بضع سنوات و الذي يكاد يكمل أغلب حلقاته في هذه الأيام لما كنا في المغرب اليوم بهذا القرب من حالة من الديمقراطية المؤسساتية العادية ، المنتظمة، تسمح لنا بالتفرغ لمهام التنمية و تدارك كل ما فاتنا على جميع الأصعدة، في جوّ من السلم المدني، و التباري الهادئ الحضاري، و تسمح لنا كذلك بالصّمود كوطن وسط إعصار بات يحطم كل يوم الأوطان الهشّة و يحوّلها إلى هشيم لنيران الحروب الأهلية و إلى مرتع لأطماع الأقوياء.

صحيح أنّنا لم نكمل كل حلقات الإنصاف و المصالحة. و صحيح أننا لم نَرْسُ بعد في ميناء الديمقراطية المؤسساتية، العادية، المنتظمة، التي لا تختزل في انتخابات حرّة و نزيهة، تجري في مواعيدها، و إنّما تتطلّب، فوق ذلك، توازنا بين السّلط، و خاصّة بين السلطة التنفيذية، من جهة، و بين السلطتين التشريعية و القضائية، من جهة أخرى، مما يفترض، بدوره، تحقق شروط يأتي على رأسها وجود أحزاب قوية، و نقابات قوية قادرة على الانخراط في حوار اجتماعي حقيقي متواصل، و قضاة مستقلين، علاوة على توفر إرادة صادقة و صلبة في إرساء الديمقراطية المؤسساتية.

صحيح كذلك أنّنا لم نعبئ بعد كامل طاقاتنا التنموية ، سواء تعلّق الأمر بإصلاح نظامنا التعليمي، أو بتشغيل عقولنا و أيادينا العاملة، أو بالرفع من مستوى معيشة أفرادنا و خاصة منهم المنتمين إلى الفئات الاجتماعية الأفقر، أو بإعداد التراب الوطني، أو بإنقاذ بيئتنا الطبيعية، إلى غير ذلك من المهام التي تستدعي مشاركة الجميع و حماسة الجميع.

صحيح، باختصار، و لهذه الأسباب جميعاً، أنّنا لم نكتسب بعد المناعة التي تردع عنّا «هولاكوات» عصرنا الحاضر، و التي تجعلنا نطمئن على مستقبل أبنائنا –على أنّه سيكون مستقبلا أزهر، و أكثر أمناً و أكثر مدعاة للاعتزاز.

و لكنّي أعتقد أننا توجهنا الوجهة الصحيحة، و أنّنا قطعنا أشواطاً لا بأس بها في عملية التهيئة الذهنية الضرورية للتصدي بنجاح لما علق ولما يستقبل من المهمات و من التحديات. ولعمري إنّ التهيئة الذهنية هي الأهم، أكثر حتّى من النتائج التي حققها أو سيحققها مسلسل المصالحة والإنصاف. فما هي المعالم الرئيسة لتلك التهيئة الذهنية، التي يجب أن نكمّلها و ندققها؟
جل معارضي المقاربة، و حتى بعض أنصارها، لا يرون فيها إلاّ جانب الصّفح على الجلادين، وضرب الصفح عن الماضي، و التعانق بين خصوم الأمس كما لو أن شيئا لم يكن.

و هم إلى حدّ ما محقون. فالصفح دائما جميل، لأنَّه دائما يرفع الضحية فوق الجلاد، و بذلك يبطل فعلا مفعول فعل الجلاد، الذي يرمي بالذات إلى تدنية الضحية، ليس بالنسبة إليه فقط و لكن إلى ما تحت مستوى الإنسانية، إلى مستوى البهيمة. فالصّفح هو انتصار للآدمية على كل مشروع تبهيمي كيفما كان شرساً، و هو دليل على عدم قابلية الآدمية المتأصلة للانكسار أبداً. بل إن الصفح، وراء جماليته وجماله، قد يكون أقسى قصاص يتعرض له الجلاد، إذ أنّه يتركه فريسة لأشد عذاب، ألا و هو عذاب الضمير، و يتركه وحيداً في العراك من أجل استعادة إنسانيته هو الآخر، إلاّ إن اقترن بالصفح عناق، و هنا يأخذ العناق معناه : إنّه إشعار باستعدادي أنا الضحية

أن أساعدك أنت الجلاد على استرداد آدميتك. و إذ أفعل فليس، فحسب، حبًّا فيك كمشروع إنسان انحرف في وقت من الأوقات، و لكن أيضاً و بالأساس لكي تتفجر إنسانيتي وتخرج من تقوقعها الدفاعي. إذ من الصعب ، كما تستطيع أن تتصوَّر، أن أكون إنسانا لوحدي أو في دائرة ضيقة.

كذلك، إن مصلحتي هي التي تفرض علي أن أضرب صفحاً عن الماضي قدر ما استطعت. فالماضي سجن رهيب، و أنا مهما تقدم عمري، فإني أريد أن أعيش حاضري بل وأن أرسم المستقبل.

الصفح على الجلادين و ضرب الصفح عن الماضي هما إذن جزآن لا يتجزّآن من مقاربة المصالحة.
و لكن الصفحين ليسا بالسذاجة التي يصوّرها البعض. إنّهما ليسا مجرّد تعبير عن إنسانية الضحايا، و«طيبوبة» الضحايا، و رغبة الضحايا في التخلص من كوابيس الماضي لعيش ما تبقى لهم من الحاضر و ربّما التأثير في مجريات المستقبل.
إن الصفحين مشروطان، ضمنا أو علناً.

مشروطان بعدم العودة إلى خروقات الماضي وتجاوزاته، مما يفترض طبعاً الإقرار أوّلا بتلك الخروقات و التجاوزات.
ومشروطان بالالتزام منذ توقيتهما فصاعداً بقواعد لعبة متفق عليها لا يجوز الخروج عنها في أي حال من الأحوال.

شروط قد تبدو بديهية إلى درجة الابتذال، و لكنّنا لو حفرنا فيها بعض الشيء لاكتشفنا أنها غنية بالمعاني، و أنّها تنطوي على الأركان الرئيسة للتهيئة الذهنية التي نحتاجها إن كنا نريد، بكلمة واحدة، إعادة بناء وطن.

و الذي يجب التأكيد عليه قبل أي شيء آخر هو أن تلك الشروط لا تنسحب فقط على الجلادين أو رؤسائهم وإنما تعني أيضا الضحايا. و كلمة «الضحايا» هذه، بالمناسبة، غير ملائمة في الأغلب. بل إنّها مسيئة للمعنيين بالأمر، إذ تحذف عنهم صفة الفاعلين. و إذا كانوا فاعلين فلا بدّ أنهم ارتكبوا أخطاء واقترفوا هم الآخرون خروقات و تجاوزات. أي أن لهم نصيباً من المسؤولية فيما جرى في الماضي. و لاشك أن نصيب المغلوبين من فظاعات الماضي يكون دائماً أقلّ، و في أغلب الأحيان بكثير، من نصيب الغالبين. و لكن هذا لا يعفي الأولين من واجب الإقرار بنصيبهم مهما كان قليلا. وهذا الإقرار، خدمة للحقيقة، هو دليل آخر على التفوق الإنساني للمغلوب، و إشارة أخرى منه إلى الغالب باستعداده لمساعدته على استعادة إنسانيته، عبر استسلامه للحقيقة.

و لنا في الماضي الذي نقصده أكثر من دليل على أن الطرف المقموع، وهو، إجمالا، الحركة التقدمية والثورية المغربية – ارتكب فعلا فيما يخصه خروقات و تجاوزات. و كل ما بدر منه ووقع دون الثورة الشعبية المعلنة فهو يدخل ضمن هذا النطاق. و قليلا كما نعلم ما ارتقت محاولات الحركة التقدمية والثورية المغربية إلى مرتبة مجرد الشروع في ثورة شعبية معلنة.

لقد أقرت على كل حال الحركة التقدمية و الثورية المغربية، ضمناً، بمسؤوليتها في خروقات وتجاوزات الماضي، حتى أنّها أعلنت في أواسط السّبعينيات من القرن الماضي تخليها النهائي عن كل استراتيجية كفاحية غير الإستراتيجية الديمقراطية. وهو ما لا يعفيها، مع ذلك، رغم تقادم الأفعال المقصودة، بل وبفضل ذلك التقادم، من التصريح بتلك المسؤولية، و التفصيل في دقائقها، حتى تستقيم الحقيقة، و يتشجع المتأخرون من الجلادين أو رؤسائهم على الانضباط لمنطقها، و تُـمَتِّن أسس المصالحة.

على الجميع إذن، جلادين و «ضحايا»، غالبين و مغلوبين، أن يقرّوا بنصيبهم من المسؤولية عما جرى، و أن يلتزموا بعدم العودة إلى خروقات الماضي وتجاوزاته، و أن يتقيدوا منذ لحظة المصالحة فصاعداً بقواعد لعبة لا يعبثون بها بعد أبداً.
إن ما جرى جرى لأن قواعد اللّعبة لم تحترم، أو لأنّها لم توجد أصلاً، أو لأنّها وجدت ولكن ناقصة وغير مكتملة، أو لأنّها وضعت بشكل سيئ و لم تحصل على الإجماع الضروري.
و الآن، ونحن في عهد المصالحة، يجب أن تنصب جميع الجهود على تحديد، أو إعادة تحديد، قواعد لعبة واضحة، شاملة، مجمع عليها، و مقيّدة للجميع.
ولا يمكن طبعاً لقواعد اللعبة هذه أن تكون إلا القواعد الديمقراطية، بما توحي به من تنافس سلمي وشريف بين قوى قد تفرّقها الأفكار والمصالح الاقتصادية وغيرها، ولكن الولاء للوطن الواحد يوحّدها، و بما توحي به أيضا من فصل بين سلط متوازنة.
فالمصالحة، وإن تخلّلها عناق و تصافح، لا تعني مطلقا إنهاء الصراع. إنّها تعني فقط أن يجري الصراع وفق قواعد لا ينازع فيها أحد، و لا يجرؤ أحد على خرقها.
و لكن هذا الشرط البسيط يحتاج لكي يتحقق إلى تعمّم ذهنية معيّنة. و هذه الذهنية ترتكز على أساسين : القدرة على الحوار، و القدرة على نقد الذات. و هما في الحقيقة شيء واحد، إذ لا أستطيع أن أنقد ذاتي إن لم أعاملها كآخر، و لا أستطيع أن أحاور الآخر إن لم أستوعبه في أناي : فأنا، حقّا، الآخر، والآخر أنا. و لا حداثة، بالمناسبة، بدون هذا المزج

بين الموضوعية تجاه الذات، و تمثل الآخر ـ وهي ترجمة سيئة للكلمة الفرنسية empathie.
بلغة أقل ادعائية، الحوار ـ و كل حوار يجري عبر اللّغة، عبر خطاب ـ الحوار يتطلب كأدنى ما يتطلّب أن يأخذ كل طرف خطاب الآخر مأخذاً نصيا (à la lettre)، أي أن يتعامل معه كمجموعة أفكار. لقد كان هيجل يقول إن الناس لا تتقاتل في نهاية المطاف إلا من أجل الأفكار. و هذا صحيح. لا شك أن الناس تحرّكهم غرائزهم، و تحرّكهم مصالحهم، و لكن الذي يجعلهم ناساً هو أنّهم لا يستطيعون أن يتقدموا بغرائزهم و مصالحهم عارية. يحتاجون دائما و حتماً، إن افترضنا أنهم واعون بها، إلى تغليفها بأفكار. و لكنّهم متى نسجوا حولها أفكاراً، فإنّهم يصبحون سجناء لتلك الأفكار، لأن للأفكار «مطالبها»، و أهم مطالبها الانسجام و الترابط المنطقي فيما بينها. و هكذا تنشأ الإيديولوجيات، و كلنا يعلم كيف أن الإيديولوجيات قد تبرهن على قوّة أكبر حتى من قوّة المصالح و الغرائز.
لهذا، إذا اختلفنا مع أحد فإن خير نقد له هو في الحقيقة النقد الذي يركّز على تناقضات خطابه الداخلي. يأتي بعده النقد الذي يكشف عن التناقضات الممكنة بين السلوك والخطاب. وقد يذهب المرء إلى حدّ إبراز التناقضات الممكنة أيضا بين المصالح الحقيقية للخصم و خطابه. و لكن قَصْرُ النقد على الغرائز المفترضة للخصم ليس، أوّلا، نقداً، و هو بالتالي يسيء إلى « الناقد» قبل غيره، ثمّ إن فيه، في الغالب، ظلما للمنقود و استصغاراً له لا بدّ أن الناقد سيندم عليهما لاحقا. و أخيراً فإن التنابز بالألقاب يخرجنا أصلا من دائرة الحوار، ويرمي بنا إلى دائرة الفتنة.
لكم عانينا ولا نزال، من مقابلات بدائية، و بذيئة، وفي الأغلب الأعم ظالمة، على سبيل المثال، بين وطنيين وخونة، تقدميين ورجعيين، حداثيين وظلاميين، إلخ.

سأقف قليلا عند المقابلة الأولى لتوضيح مقصدي، و سأذهب بعيداً جداً في منطق المصالحة. لا يشك و لا يشكك أحد في أن بعض المغاربة تعاملوا مع الاستعمار. و لكن، هل يستحقون جميعاً و بدون تمييز أن يوسموا بالخيانة؟ ماذا ينفع البلد و الوطن أن يوسموا بذلك؟ هل خوّنت فرنسا ثلثي سكانها الذين تعاملوا مع الألمان النازيين إبان الحرب العالمية الثانية؟ و هل حاول التقدميون الإسبان الانتقام من أكثر من نصف شعبهم الذي ساند فرانكو طوال حكمه بعد عودتهم إلى السّلطة؟ كلاّ !
ألا يجدر بنا أن نقبل أن جزءاً على الأقل ممن نسميهم خونة إنّما تعاملوا ليس بدافع الجبن أو الطمع وإنّما بناء ليس فقط على نوع من الواقعية، وإنما أيضا على قناعة بأن المغرب، وبفعل «داء عطب قديم»، كان قد فقد النوابض الذاتية الضرورية لنهضته و بات محتاجا إلى «صعقة» تأتيه من الخارج؟

ألا يحصل لنا جميعا في لحظات الغضب و اليأس أن نتفوه بخواطر قريبة من تلك القناعة؟ أنحن إذن، جميعاً، خونة؟
أعتقد أن النصر الكبير للخونة الحقيقيين القلائل الذين أنجبتهم البلاد في تلك الفترة سيتمثل، لا قدر الله، في استمرارنا في تقسيم أنفسنا بين وطنيين و خونة، بينما ما يميز الشعوب الراشدة هو قدرتها على «هضم» أسوء مراحل تاريخها، مع الحرص على تقليص النفايات، لو سمحتم، قدر المستطاع.

إن الوطنيين الحقيقيين يسعون إلى توسيع دائرة الوطنية حولهم، لا إلى تضييقها. و كذلك يفعل التقدميون الحقيقيون، والحداثيون الحقيقيون، والديمقراطيون الحقيقيون. فهل يعقل أن أكون ديمقراطياً وحدي، و حداثيا وحدي، و تقدّميا وحدي، ووطنيا وحدي؟
كل من يضيّق الدوائر حوله فهو لا يخدم أيّة قضية بقدر ما يكشف أنه عبد نفسه الأمارة بالسوء، وسوء النفس هنا هو الإيديولوجية لما تبلغ أوج تحجرها و تشرف على الانكسار – فإذاك تصير أشرس و أعنف.

إن أخشى ما يخشاه الدغمائي هو الانفتاح، حتى على أقرب الناس إليه. و المفارقة هي أنّه بذلك يقترب من أعدائه المفترضين أكثر من قربه من الأقربين، و لنا عن ذلك أمثلة عدّة.
الانفتاح يعني الانكسار الحتمي للخطاب الإيديولوجي، ليخلفه الخطاب البرنامجي، لتخلفه الديمقراطية.

و الحقيقة أن الخطاب البرنامجي أرقى حتى من النقد المركز على التناقضات الملازمة للخطاب الداخلي. فهو ينبني على اعتبار الأفكار شأنا خاصا، ولا يناقشها بقدر ما يسأل عن البرنامج المترتب عنها، إن كانت مدرة لأي برنامج.
قل لي ما العمل، انطلاقا من أفكارك إن شئت، و كيفما كانت أفكارك. لا تمارس علي تبشيرا بقناعتك و اعتقاداتك. و أنا طبعا كذلك لن أمارس عليك تبشيرا.

هكذا في ظني يتحدث العقل الحداثي والديمقراطي. لا يبشر، ولا يكفر أو يُخوّن، و إنما يكتفي بقرع برنامج ببرنامج، و يحتكم إلى الشعب، و يقبل أن يديره برنامج غير برنامجه، إلى أن يغير الشعب رأيه، و هكذا دواليك.

لو تصرفنا هكذا منذ الاستقلال لأعفينا أنفسنا من كثير من النزاعات العقيمة، و لربحنا وقتا ثمينا و لكنا اليوم في درجة أخرى من النماء و الرقي.
ولكن لاباس. المهم أننا اليوم نتوجه نحو هذا المنحى.

صحيح أن غلبة العقل البرنامجي تفترض الإذعان لنسبية الحقيقة، في أفكاري و في أفكارك، و تفترض الإقرار باليتم، و بالانفطام عن أية وصاية كيفما كانت، و تفترض بالتالي قبول الإبحار نحو المجهول، في مركبة واحدة مع بني أمتك، سواء أحببتهم أو كرهتهم، حارصا وحسب على أن تحكم المركبة قوانين من شأن احترامها من قبل الجميع أن يضمن أقل ما يمكن من التطاحن، و أكثر ما يمكن من الوئام...

و لكنه الثمن الذي لا بد للمجتمعات أن تدفعه حتى تنضج. فكما أن الإنسان الفرد، بحسب جورج ميد، ينضج لما ينتقل من اللعب بدون قوانين للعب بقوانين، كذلك المجتمعات. كنا نلعب بدون قوانين. ومن الآن فصاعدا، يجب أن نلعب بقوانين. هذا هو معنى المصالحة، لا غير.

ركزت في هذا العرض على المصالحة السياسية، أو على السياسة كموضوع لذهنية المصالحة. و لكن نفس الذهنية يمكن، و يستحب أن نطبقها على جميع مجالات الحياة الأخرى.
نحتاج إلى
المصالحة مع كل تاريخنا و تراثنا بدون التنكر لأي فصل منهما. إن تاريخنا و تراثنا ليسا تاريخ و تراث أغيار، ولا هما تاريخ و لا ساحة صراع بين أشرار و أخيار، مفتونين و راشدين، مفسدين و مصلحين. إنهما، باختصار، ميدان تصارعت فيه برامج. كل عصر كانت تميزه تحديات. كل عصر كان يحده أفق للممكن. بعض البرامج استجابت أكثر للتحديات، و بعض البرامج استجابت أقل. بعض البرامج اقتربت من بلوغ أفق الممكن، و بعض البرامج ظلت بعيدة منه. دور المؤرخين ودارسي التراث، و دورنا جميعا كمواطنين و كورثة، هو الحكم على السلف بحسب تحديات و أفق كل عصر. و سنكتشف إذاك في الغالب أن المفسدين الصرف، و المفتونين الصرف، والأشرار الصرف كانوا دوما قلة، و سيزداد بذلك، أو ينبعث، اعتزازنا بتاريخنا و تراثنا.

نحتاج أيضاً، و في حاضرنا، إلى المصالحة مع الجار. الجار ليس عدوي و ليس و جوده يهدد وجودي. إن المركبة المشتركة التي تقلنا، كيفما اكتظت فإنها تتسع للجميع. شريطة فقط أن تسن، وتحترم، قواعد للتعايش إن ليس للتعاون. إننا بحاجة فعلا إلى إعادة الاعتبار لقواعد، و آداب الجوار، لقواعد و آداب السير، لقواعد و آداب التعامل فيما بين الزملاء، و بين الموظفين والمتعاملين معهم، و بين الشبان و الكهول، إلى غير ذلك من العلاقات التي بدون انتظامها لا تقوم قائمة لمجتمع.

و لا شك أن على رأس تلك العلاقات التي يجب أن تعمها المصالحة، العلاقة بين الرجل و المرأة. قلما بلغت هذه العلاقة في مجتمع درجة التوتر التي بلغتها في مجتمعنا. ولا شك أيضا، أن الرجل مسؤول أكثر من المرأة عن هذه الحال. فأنت تراه يحاول بطريقة يائسة أن يوهم نفسه بأن مجرد الصدفة التي جعلت منه ذكرا و ليس أنثى سبب كاف للتفوق على المرأة. و لكي يؤبد هذا الوهم فإنه ينسب للذكورة أوصافا أسطورية لا يستطيع، طبعا، أن يتصف بها، مما يعمق إحباطه و تعاسته، و كرهه للأنثى. أليس الأجدر به أن يعترف بضعفه كإنسان، و ببعض الأنوثة التي فيه كذكر؟
أصل أخيرا إلى المصالحة الأم، التي هي المصالحة مع الذات. إننا نكره المرأة، و نكره الجار، و نكره تاريخنا، و نكره حاضرنا، لأننا نكره أنفسنا. و نكره أنفسنا لأننا لا نفهمها، لأنها معقدة، و متعددة، وغير خاضعة لناموس. نفكر أشياء و نقول أخرى، و نفعل ثالثة، و رابعة و خامسة. ما نحتاجه هو تطبيق المقاربة البرنامجية على أنفسنا. يجب علينا أن نفتح الحوار داخل أنفسنا بين مختلف «البرامج» التي تتضارب فيها. و أن نختار واحدا منها، الناموس الذي سيقود حياتنا. على كل واحد منا أن يكون له مشروعه الحياتي، بدل التمترس في هويات مصطنعة، سواء أكانت جنسية، أو إثنية، أو إيديولوجية، أو ما شاء لها أن تكون جبننا، و جهلنا، و انهزامنا. بذلك فقط نستطيع أن نخرج من الإحباط الذي يلفنا، لنعيش عيشا حرا كريما.

مصالحات كثيرة نحتاج إلى إنجازها، إن كنا نريد الإصلاح، و لا إصلاح بدون مصالحة.

كنت أنوي الحديث عن المصالحة مع الطبيعة، و لكن هذه لا تخصنا وحدنا وإنما تعني البشرية جمعاء. وكنت أنوي الحديث عن المصالحة مع ... الله. وبما أنني أطلت فسأكتفي بهذا الصدد بالإشارة إلى ضرورة أن نتذكر أن الله رحمان رحيم أولا و أخيرا، و أنه لا يريدنا خائفين فزعين. كما أنه بالتأكيد لا يحتاج إلى عبيد و إنما يفضل العباد، أي المحبين. فلنحب الله و نحب بعضنا البعض. وإن فعلنا فكما كان يقول عيسى عليه السلام فإن كل شيء آخر سيمنح لنا فضلا، والسلام عليكم بدوركم ورحمة الله.

* **محاضرة ألقيت يوم** 27 **مارس** 2007
في افتتاح أسبوع العلم
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة،
وتنشر حاليا بشيء من التصرف.

الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية

استجواب مع خوسي زالاكيت

أنجزه وترجمه من الإنجليزية إلى العربية عبد الحي مودن

أجري هذا الحوار على هامش الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمشاركة مركز حقوق الإنسان بجامعة الشيلي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، حول موضوع «التجربتين المغربية والشيلية في مجال البحث عن الحقيقة والإنصاف والمصالحة»، وذلك خلال يومي 24 و 25 نوفمبر 2009 بمدينة الرباط.

خوسي زالاكيت أستاذ بكلية الحقوق بجامعة الشيلي حيث يدرّس حقوق الإنسان والأخلاق والسياسة، كما درّس في كلية الحقوق بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة وبكوستا ريكا. يُعتبر زالاكيت من الحقوقيين المرموقين على الصعيد العالمي، وعلى صعيد أمريكا اللاتينية بصفة خاصة. فقد ساهم في حركة مقاومة النظام العسكري في الشيلي، وقضى عدة سنوات في المنفى، واشتغل في عدة منظمات حقوقية دولية، على رأسها منظمة العفو الدولية. ويعد زالاكيت من أكبر المتخصصين الدوليين في مجال العدالة الانتقالية، واستُدعي بهذه الصفة لعدد من الدول عبر العالم، كما نظم عدة ندوات حول الموضوع. وفي سنة 1990 عُين عضوا في الهيئة الوطنية للحقيقة والمصالحة بالشيلي. حصل على دكتوراه شرفية من جامعة نوتر دام (بولاية إنديانا) وجامعة مدينة نيويورك بالولايات المتحدة.

يتطرق هذا الحوار لتجارب من العدالة الانتقالية، مختلفة في سياقاتها ومساراتها ومآلاتها (الأوروغواي، الشيلي، الأرجنتين، المغرب، جنوب إفريقيا، البيرو...)، بقدر ما يبرز أهمية تبادل التجارب والاهتمام بما حققته كل تجربة من إضافات، ويستعرض التجارب الناجحة على هذا الحد أوذاك (الأرجنتين، الأورغواي، الشيلي، المغرب...) والتجارب المطبوعة بنوع من الإخفاق (أوغندا، الفلبين...) وتجارب الدول التي اختارت التطلع إلى المستقبل دون الالتفات إلى الماضي (البرازيل). ويتضح من خلال الحوار الدور الذي لعبته وتلعبه حركة حقوق الإنسان ومنظماتها وفعاليتها وفضل انتشار ثقافة حقوق الإنسان في هذا الإطار.

وتتأكد من خلال إجابات زالاكيت الأهمية البالغة للتمييز، في عمليات بناء مسار الانتقال ووضع دعائمه، بين الحقوقي والسياسي من جهة، وصعوبات الانتقال الديمقراطي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون من جهة ثانية والدور الذي يمكن أن يلعبه المثقفون واليساريون والأكاديميون في هذا المضمار من جهة ثالثة. ويوضح زالاكيت من خلال عرض السياق التاريخي لمسار الانتقال في أمريكا اللاتينية بخاصة كيف برزت مشروعية القيم الأخلاقية، قيم حقوق الإنسان، وكيف أصبحت المشروعية، بالنسبة لحقوق الإنسان، مقترنة بالوسائل أكثر مما بالغايات.

أنجز زالاكيت عدة مؤلفات حول موضوع حقوق الإنسان والحقيقة والمصالحة باللغتين الإسبانية والإنجليزية من بينها:

- The Human Rights Issue and the Human Rights Movement. World Council of Churches, Geneva. (1982)
- Derechos Humanos y Limitaciones Politicas en las Transiciones Democraticas del Conosur. Colección Estudios Cieplan, Santiago. (1991)
- «Moral Reconstruction in the Wake of Human Rights Violations and War Crimes». In: Hard Choices: Moral Dilemmas Relating to Humanitarian Intervention. Edited by Jonathan Moore of the John F. Kennedy School of Government, University of Harvard, and sponsored by the International Committee of the Red Cross. Rowman & Littlefield Publishers, USA. (1998)
- Los Límites de la Tolerancia. Libertad de Expresion y Debate Publico en Chile. Lom Ediciones, Santiago de Chile. (1998)
- «Truth, Justice and Reconciliation: Lessons For The International Community». In: Comparative Peace Processes In Latin America. José Zalaquett Daher. Cynthia Arnson. Woodrow Wilson Center Press/Stanford University Press, Washington, D.C. (1999)
- Procesos de Transición a la Democracia y Políticas de Derechos Humanos en América Latina (1998)
- La reconstrucción de la unidad nacional y el legado de violaciones de los derechos humanos. (1999)
- «No hay mañana sin ayer": Análisis de la propuesta del presidente Lagos sobre Derechos Humanos. (2003)
- Transparencia, rendición de cuentas y lucha contra la corrupción en América 2004. (2004)

سؤال:

أرجو أن تعرفنا بمسارك السياسي والفكري في مجال الحقيقة والمصالحة، وبالمناخ الفكري الذي صاحب مسار المصالحة في أمريكا اللاتينية.

زالاكيت:

بالنسبة لي ولعدد من زملائي، بدأنا العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في الشيلي بعد انقلاب شتنبر 1973 تحت مظلة المنظمات الكنائسية بالرغم من أن معظمنا لم يكونوا مسيحيين. كنت من اليسار في حكومة أليندي، واشتغلت في برنامج الإصلاح الزراعي في القسم القانوني وأنا صغير السن. التحالف الذي أيّد أليانديكان يضم ستة أحزاب، حزبان كبيران هما الاشتراكي والشيوعي وأربعة أحزاب صغيرة، وأنا كنت عضوا في أحد هذه الأحزاب الصغيرة. بعد الانقلاب دافعنا عن المعتقلين السياسيين، واكتشفتُ التطور الذي عرفته حركة حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي كنت أجهله من قبل. كانت منظمة العفو الدولية تأسست منذ بضع سنوات، ولكننا لم نكن نسمع بها. بدأنا نربط علاقات مع المنظمات الحقوقية ونتعلم خطابات حقوق الإنسان ومصطلحاتها. في البداية كنا نعتبر أن عملنا القانوني والإنساني تعبير عن تضامننا مع رفاقنا المعتقلين، ولكن على المستوى العملي، بدأنا نطور فكرة كون هذه الحقوق ذات قيمة مستقلة في حد ذاتها، وكونها ليست مرتبطة بالضرورة بإيديولوجيات سياسية. يمكن أن تعتنق إيديولوجية ما، ولكن عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، فإن هذه الأخيرة تحتفظ باستقلاليتها وهويتها الخاصة، وعليك أن تدافع عنها سواء تعلق الأمر بالشمال أو الجنوب، أو اليسار أو اليمين. بعد سنين من العمل بهذه الطريقة، نشأتْ عدد من المنظمات في بلدان الجنوب التي تعاني من القمع السياسي. وقبل ذلك تأسست جمعيات حقوقية ذات بعد دولي على غرار «منظمة العفو الدولية» و«هيومان رايتس واتش». وعندما بدأ زمن الدكتاتورية يقترب من نهايته في بدية الثمانينات، ثم مع نهاية النظام السوفياتي الذي انتهى بسقوط جدار برلين في سنة 1989 والنظام السوفياتي سنة 1991، نضجت الحركة الحقوقية العالمية واكتسبت فكرةُ حقوق الإنسان مشروعية واسعة. وبالرغم من أن البعض لم يكونوا يؤمنون بها، إلا أنهم اضطروا إلى أن يعترفوا بها مع ذلك لأنها أصبحت فكرة قوية على المستوى الدولي. وعلى كل حال فقد تكونت منظمات حقوقية، وتطورت برامج جامعية على المستوى الأكاديمي، ووُقِّعت اتفاقيات دولية، وأُنشِئت منظمات دولية متخصصة في مجال حقوق الإنسان. ومع بداية برامج الدمقرطة في مطلع الثمانينات، كانت فكرة حقوق الإنسان قد ترسّخت على الصعيد الدولي. وفي الوقت الذي عرفت فيه الأرجنتين الانتقال السياسي باعتبارها من الدول التي عانت من خروقات حقوق الإنسان، كان العالم يتوقع أن يطبّق في هذه الوضعية الجديدة كل ما تم تعلمه في هذا المجال. كان مصدر هذه الانتظارات هم المحامون والمناضلون الذين يشتغلون في قضايا حقوق الإنسان وعلماء السياسة أيضا. فمصطلح الانتقال الديمقراطي طوّره علماء السياسة الذين اشتغلوا على أمريكا اللاتينية بالرغم من أنهم كانوا يعيشون في الولايات المتحدة مثل فيليب شميتر Philippe C. Schmitter و جييرمو أودانل Guillermo O'Donnell. ما كانوا يعنون بهذا المصطلح هو الانتقال من «الحكم البيروقراطي السلطوي» إلى الديمقراطية، حسب تعبير جييرمو أودانل . ومباشرة بعد ذلك اهتمت جمعيات حقوق الإنسان بانتهاكات حقوق الإنسان. لقد تأثرتُ كثيرا بتجربة الأرجنتين لأنني كنت وقتها أترأس منظمة العفو الدولية حيث كنت في المنفى لمدة سنتين في لندن، وسبع سنوات في الولايات المتحدة ثم في فرنسا. أتذكر أنني زرت الأرجنتين سنة 1984 في مهمة لأتحدث مع السلطات المدنية بعد التغيير الحكومي الذي حصل في دجنبر 1983 والذي وضع حدا لسبع سنوات من الدكتاتورية العسكرية الأرجنتينية على إثر هزيمتها المروعة في جزيرة الملوين على يد البريطانيين. كان الجيش محبطا فسلّم الحكم للمدنيين وللحكومة الجديدة المنتخبة، حكومة ألفونسين. وكانت هذه الأخيرة محط انتظارات الأرجنتينيين والمجتمع الدولي. وكانت الانتظارات تعني أننا الآن ولأول مرة بعد سنوات عديدة نعيش عودة للديمقراطية عرفتها دولة بعد فترة حكم شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأن وقت إقرار العدل قد حل. في هذه الوضعية، عوض الدفاع عن ضحايا انتهاكات تقوم بها أنظمة حالية، كان على المنظمات الحقوقية أن تجيب على كيفية التعامل مع انتهاكات وقعت في الماضي وارتكبتها حكومات سابقة. وهذه قضايا اعتُبرت بالغة الخطورة. رد الفعل الأول من قبل حقوقيي بلدان الشمال، في كل من أوربا والولايات المتحدة كان أتوماتيكيا: إن لدينا سابقة الحرب العالمية الثانية

ومحاكمات نورمبرغ كوسيلة لإقرار العدالة. لا حاجة للتساؤل حول كيفية التعامل مع الوضعية الجديدة في الأرجنتين، بل يجب فقط تطبيق نموذج محاكمات نورمبرغ. هذا ما أعنيه بالجواب الأوتوماتيكي. ولفترة اعتقد الأرجنتينيون أن ذلك ممكن لأن الجيش كان يبدو منهكا و منهزما. ولكن هذا الانطباع لم يكن دقيقا، فبالرغم من أن الجيش كان قد انهزم في جزيرة، فإنه بقي يحتفظ باحتكار السلاح في بقية البلاد ، بشكل يشبه ما حصل في اليونان قبل ذلك بسبع سنوات، حيث عرف الجيش اليوناني الهزيمة في قبرص على يد الأتراك، فانهار النظام العسكري الذي كان وصل للسلطة سنة 1974. وهناك أيضا احتفظ الجيش باحتكاره للسلاح في بقية تراب اليونان. لقد كان الجيش محبطا ولكنه لم يكن منزوع السلاح. نفس الشيء حدث في الأرجنتين، حيث الشبه بين الحالتين قوي جدا. ففي البلدين، بالرغم من فارق التسع سنوات بينهما، هناك حكومة تسير البلاد لمدة سبع سنوات، ويعرف كلاهما انتهاكات لحقوق الإنسان بالرغم من أن حجمها كان أكبر في الأرجنتين منه في اليونان، وفي كلي البلدين كان النظام يبرر سلوكه بضرورة مواجهة الخطر الشيوعي، وفي كليهما يسقط النظام السياسي بسبب هزيمة تلقاها في جزيرة. إن الشبه مثير حقا. كان الرئيس الأرجنتيني قرر في البداية أن يفتح المجال للمحاكمات، ولكن الأمر لم يكن سهلا. فبعد مرور سنتين، استعاد الجيش انسجامه الداخلي الذي كان فقده خلال الحرب. لقد أحس المسؤولون العسكريون بخطر يهددهم جميعا، خطر المحاكمات، ولذلك بدؤوا ينتظمون في شكل جبهة موحدة. وبشكل مريب، وقعت سلسلة من الهجومات المسلحة لم يُعلِن أحد المسؤولية عنها، ولكن كان الجميع يعرف أن الجيش من ورائها. لقد بقي الجيش مختبئا خلف المقرات العسكرية، ورفض أن يظهر علانية كإشارة منه إلى عدم رضاه عن مجرى الأمور. وأحس الرئيس بصعوبات الواقع التي لم تظهر مباشرة بعد سقوط النظام العسكري وإحباطاته. كان الأمر مختلفا عما حصل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث سلم الجيش الألماني نفسه بدون أية شروط، ونفس الشيء بالنسبة للجيش الياباني، حيث لم يبق هناك وجود لجيش قائم الذات. في حالة الأرجنتين، انهزم الجيش ولكنه احتفظ بأسلحته. بدأت صعوبات الواقع تتجلى، وتراجع الرئيس ألفونسين، ووقّع على القانون الذي سُمي بوينتو فينال، «نقطة النهاية»، محددا الفترة التي لا يمكن بعدها أن تُقدم أية شكوى للمحكمة، وعلى قانون آخر سمي بقانون «الامتثال للواجب»، والذي يلغي مسؤوليات أي عسكري في مرتبة تقل عن مرتبة كولونويل على اعتبار أن الواجب كان يفرض عليه الامتثال لأوامر رؤسائه. كانت هذه الوضعية مؤسفة، ولكن لم يكن بالإمكان تجنبها. إني اعتقد أن الرئيس ألفونسين تصرف بحسن نية، ولكنه أخطأ في تقدير الأوراق بين يديه، ولربما لم تكن له أية فرصة للاستفادة من تجارب سابقة في هذا المجال. لقد أخطأ في التقدير لأنه كان يتصور في البداية أن بإمكانه أن يفعل أكثر مما كان باستطاعته، وعِوض أن يحرز التقدم، سار في طريق العمل على تحقيق العدالة كاملة، وبعد أن تمرد الجيش بطريقة صامتة، أحس بالضغط، فتنازل. لم يكن هذا تصرفا جيدا. لهذا قلت إن الأرجنتين عرفت في هذا المجال مسارا فوضويا، سلكت مسار الحقيقة عن طريق المحاكمات، ثم اختارت العفو على المتابَعين في الانتهاكات، لتعود مرة أخرى إلى المحاكمات، ثم تتراجع عنها بعد ذلك. ولكن النتيجة النهائية، وبالرغم من هذه المسارات الدائمة الانعراجات، كانت مبهرة. في السنة الموالية، 1984، عرفت الأورغواي بدورها الانتقال. وفي هذه الدولة الصغيرة المجاورة للأرجنتين وذات مؤسسات ديمقراطية، تم الاتفاق على دستور جديد مع الجيش الذي خسر الاستفتاء. تفاوض العسكريون على كيفية خروجهم من السلطة، وضم الاتفاق ضمانات بعدم متابعتهم، ولم تقم الحكومة المدنية بالشيء الكثير في هذا المجال، على عكس ألفونسين في الأرجنتين، الذي سعى إلى أن يقوم بأكثر مما كان بمقدرته أن يحقق. الحكومة الأورغوية قامت بالمقابل بأقل بما كان بقدرتها أن تحقق. هذان مثالان لموقفين متعارضين. زرت الدولتين بصفتي رئيس «منظمة العفو الدولية»، وكانت لي محادثات مع رئيسي الدولتين، وعلى ضوء هذه الزيارات نشرتُ مقالا سنة 1985 في مجلة النيو ريبابليك New Republic التي تصدر في الولايات المتحدة حيث كنت أقيم آنذاك، تحدثت فيه عن حالتي الانتقال الديمقراطي في كل من الأرجنتين و الأورغواي. كان هذا المقال هو ولوجي الأول لهذا المجال عن طريق الكتابة. في السنوات التي تلت ذلك، شاركت إما كمسؤول في «منظمة العفو الدولية» أو بصفتي الشخصية في مسارات للانتقال التي فشلت في كل من أوغندا والفيليبين. ولذلك، ففي الوقت الذي عرفتْ فيه بلادي الانتقال سنة 90-1989،

كانت لي خبرة واسعة في هذه المجالات، وكان لي ما يكفي من الوقت لكي أتأمل في هذه المواضيع وأكتب عنها. كانت هناك ندوة ذات أهمية خاصة نظمها معهد آسبن في كولورادو بالولايات المتحدة سنة 1988 لمناقشة هذه القضايا، ودُعيَت للمشاركة لائحة طويلة من الفلاسفة وعلماء السياسة والمفكرين، نشر على إثرها كتاب بعنوان جرائم الدولة، عقاب أم عفو، وطُلِب مني أن أكتب النص الرئيسي للكتاب. وفي السنة الموالية، عندما أطلقَتْ الشيلي مسلسل انتقالها، كنت راكمتُ معرفة بهذه القضايا لمدة عدة سنوات، ألّفت بعض النصوص وزرتُ عددا من الدول. في الشيلي هزمْنا بينوتشي في مسعاه للاستمرار في الحكم سنة 1988 بعد أن دعا للاستفتاء حول تجديد ولايته لثمان سنوات أخرى، وخسر. في السنة الموالية، أُجريت انتخابات تنافسية وكان من المتوقع أن تنتصر الأحزاب المعارِضة لبينوتشي، وهو ما حصل فعلا. كانت المعارضة وقتها تتكون من الوسط ويسار الوسط، وهو التحالف الذي قاد البلاد منذ ذلك الوقت لمدة عشرين سنة تعاقبت خلالها أربع حكومات ائتلافية. أريد أن أعود هنا إلى الوراء قليلا، عرفَتْ الشيلي خلال الستينات ثلاثة تكتلات حزبية تناوبت على الحكم بشكل متسلسل، سنة 1958 فاز اليمين وحكم حتى حدود سنة 1964، بعدها انتصر المسيحيون الديمقراطيون الذي يمثلون الوسط وحكموا حتى 1970، وفي 1970 انتصر اليسار بزعامة أليندي واستمر في الحكم إلى أن وضع الانقلاب حدا لحكومته بعد ذلك بثلاث سنوات. لقد كان هناك انتقال تدريجي خلال الستينات نحو اليسار كما كان الأمر في باقي أنحاء العالم. كان المسيحيون الديمقراطيون أيدوا الانقلاب باعتباره أهون شر، ثم ندموا على ذلك فيما بعد. وأصبح اليساريون بعد سنين من الدكتاتورية أكثر اعتدالا ولم يبقوا مؤمنين بالوصول إلى الحكم بواسطة السلاح، أو بتأسيس جمهورية اشتراكية على نمط كوبا أو الاتحاد السوفياتي، بل أصبحت مواقفهم أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية. ولذلك صار بالإمكان إنشاء تحالف يضم أغلبية الناخبين الشيليين قادر على مسايرة السياسة الشيلية. وتأسس وسط أو وسط- يسار سياسي، إذ بدون وسط نكون في وضعية التجاذب حتما. بعد أن أجريت الانتخابات التنافسية على إثر انهزام بينوتشي في الاستفتاء، شكّل تحالف الوسط ويسار الوسط عدة لجن لتهييئ مهام الحكومة اللاحقة ولتقديم اقتراحات بشأن الخيارات السياسية. عُيِّنت في هذا الإطار في لجنة العدالة ومشاكل حقوق الإنسان. كنا اثني عشر عضوا وكنت مسؤولا مع شخص آخر عن تحرير الوثيقة التي تهتم بكيفية التعامل مع ماضي الانتهاكات. وهيأنا ورقةً اعتمادا على تجاربنا نقترح فيها إنشاء لجنة للحقيقة متقدمة على لجنة الأرجنتين. وما أن تسلم الرئيس السلطة حتى سعى إلى إنشاء اللجنة المقترحة. وبعد تجربة لجنتنا، دُعيتُ للمشاركة في العديد من اللجن كمستشار في كل من جنوب إفريقيا، ورواندا، وبلغراد، والسالفادور وغيرها. هذه هي القصة باختصار.

أعود إلى الموضوع الرئيسي لسؤالك والمتعلق بالمناخ الدولي، لقد استفاد المثقفون اليساريون الذين عانوا من الاغتراب من غنى تجاربهم الدولية، وحصّل عدد كبير منهم على شهادات الدكتوراه في القانون ومجالات أخرى. هذا اليسار الأكاديمي تعلم من الواقع المعاش أن يكوّن أفكارا أكثر اعتدالا بدون أن يتخلى عن مبادئه، وأن يعمل على تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية بأساليب أخرى غير الأساليب الثورية، وأن يعطي قيمة خاصة لحقوق الإنسان. في نفس الوقت، كان اليسار في منتصف الثمانينات يبلور نظريات للانتقال الديمقراطي ويبحث عن الوسائل المساعدة لهذا التوجه، وكان جناح حقوق الإنسان في هذه الحركة قد شرع في تلك الفترة في التفكير فيما يطلق عليه اليوم العدالة الانتقالية والتي كانت تسمى وقتها الانتقال إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

سؤال:

كان المناخ الثقافي الذي السائد في أمريكا اللاتينية حتى الثمانينات يتميز بهيمنة الاتجاه الماركسي ونظرية التبعية، كيف تفسر التحول من هذا المناخ إلى فكرة الانتقال؟

زالاكيت:

هناك عوامل متعددة تفسر ذلك. أولا، لقد شعر الجيش في الأرجنتين أنه تلقى هزيمة استراتيجية. ثانيا، كان هناك الكثير من إلقاء مسؤولية ما حدث على الآخرين، على الذين شنوا الانقلاب، وعلى الذين كانوا سباقين للضغط على الزناد. لقد تهرب الجميع من تحمل المسؤولية. لكن فيما بعد، ومنذ 1979، بدأت مرحلة النقد الذاتي والاعتراف بالأخطاء. كثيرون تغيروا تدريجيا وبلوروا أفكار أكثر اعتدالا من مواقفهم السابقة، وآخرون ظلوا متشبثين بأفكارهم القديمة، بل ومنهم من تخلى عن كل شيء، أو من انتقل إلى الصف الآخر. لا شك أن لديكم هنا في المغرب وضعية مشابهة. بعض الناس تحولوا إلى ما سماهم الأرجنتينيون، ربما حسب

تعبير كنيدي، «مثاليين بدون وهم،» أي أولئك الذين لم يتخلوا عن مبادئهم، ولكن لم يكن لم وهم في أن الأمور أصعب مما كانوا يتصورون، وأن حلها يتطلب وقتا طويلا، وأن هناك مسارات يجب تجنبها، وأن بعض القضايا أكثر أهمية من غيرها. كانت الديمقراطية تعيش مرحلة تسترجع فيها التقدير في كل أمريكا اللاتينية باستثناء الشيلي والأورغواي، حيث كان لا يزال يُنظر إليها هناك بازدراء لكونها لم تكن تُعتبر إلا عملية تجميل سطحية بدون محتوى وبالتالي لم تكن تحظى بتأييد شعبي. ولكن الأمور تغيرت. كان ذلك جزئيا بسبب هزيمة اليسار، ولأن عددا من الناس اضطروا إلى الاغتراب في أوربا الشرقية. هناك عاينوا الاشتراكية المعاشة على أرض الواقع، وأفقدتهم هذه المعاينة المباشرة إعجابهم بالاشتراكية المثالية. في نفس الوقت، وفي ظل وضعية الحرب الباردة، فإن المواجهة بين القوتين الكبريين لم تصل إلى حد الاصطدام بينهما، فلو حدث ذلك لدُمّر العالم بالكامل وما كنا لنجلس معا الآن. لكن التوتر بين الدولتين العظميين ظهر في حالات مركزة في مناطق مختلفة من العالم في كوريا والفيتنام والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى والجنوبية. وكانت للقوتين العظميين مصالح متعارضة في كل هذه الدول، مما ساهم في استمرار هذه المواجهات بشكل أو بآخر. مع تراجع بنيات الحرب الباردة، ضعفت الرياح التي كانت توجه هذه النزاعات، وبسرعة وُقّعت عدد من اتفاقيات السلام في إفريقيا، وغَيَّرت جنوب إفريقيا نظامها العنصري، وعرفت أمريكا الوسطى بدورها اتفاقيات سلام، ذلك أن النزاعات الصغيرة ذابت بعد أن فقدت رعاية القوتين الكبيرتين. لقد أدى تظافر هذه العوامل، أي تجارب الاغتراب ونهاية الحرب الباردة، إلى تقوية الشعور بالهزيمة في صفوف اليساريين المغتربين. وهناك عامل آخر هو ظهور حركة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. إنه ليس العامل الحاسم، ولكن لا بد من أخذه بعين الاعتبار. فقد برز في الخطاب السياسي نوع جديد من المشروعية، إنها مشروعية القيم الأخلاقية في حد ذاتها، قيم حقوق الإنسان، مقابل مشروعية أولوية الغايات الكبرى كأولية الإصلاحات البنيوية، أو كأولية تحقيق المجتمع اللاطبقي. بالنسبة لحقوق الإنسان، أصبحت المشروعية مرتبطة بالوسائل وليس بالغايات. مهما تكن غاياتك فلا بد أن تحترم وسائل معينة، على غرار أن تعامل عدوك كبشر، وأن ترفض التعذيب والاغتيال، وهذه قيم إنسانية عالمية. هذه المبادئ لا تمثل إيديولوجيا ما، إنها تُعتبَر الحد الأدنى من آداب المعاملات، ولكنه حد أدنى ظل يتسع و ينفتح في كل مرحلة على أفق جديد، لأنه لولا هذا التوسع المتواصل للحد الأدنى لأصبحت هذه المبادئ إيديولوجيا هي بدورها، أي الإيديولوجيا التي تبرر الغايات حتى ولو كان ذلك على حساب الحقوق. في غياب هذا الحد الأدنى من مبادئ حقوق الإنسان، يدّعي الجيش أن المعارضة تهدد قيمنا المسيحية الغربية وبالتالي يتوجب القضاء عليها، وفي المقابل يدّعي اليسار الراديكالي أنه يدافع عن حقوق الشعب، وينكر على البرجوازية الحاكمة أن تكون منتمية إلى الشعب، ولا يعترف لها بالتالي بأي حقوق. ولذلك فأنت إذا ما قتلتَ أحدا منها، فإن الأمر لا يشكل حالة قتل بل يُعتبَر تنفيذ عقوبة مشروعة، وإذا ما سرقتَها فإن ذلك لا يُعدَّ سرقة بل مصادرة مبرّرة. هذه اللغة التي كان يتحدث بها الطرفان معا كانت تبرّر من خلال التركيز على الغايات ما لا يمكن تبريره. أنا لا أساوي بين الطرفين بطبيعة الحال، ولكن هناك مسألة عدم الالتزام بقواعد ومعايير ومبادئ أولية من المفروض أن تطبّق في جميع الحالات. والتطور الذي شهدته حقوق الإنسان ساعد على تدعيم هذا التوجه. كل هذه العوامل ساهمت في تغيير الأفكار والمواقف. بالنسبة للمثقفين، فقد التحق أكثرهم كفاءة وذكاء ببرامج أكاديمية في مستوى الدراسات العليا في الخارج كأساتذة مساعدين، ثم ما لبثوا أن ترقوا إلى مناصب أساتذة من مراتب عليا. كما عرفت أمريكا اللاتينية مشاركة المثقفين في السياسات العمومية، وهي الظاهرة التي كانت أوربا قد عاشتها في القرن الثامن عشر. عندما تفكر في دافيد ريكاردو و آدم سميث، فإنهما لم يكونا مفكرَيْن رائدين في علم الاقتصاد فحسب، بل ساهما عمليا في بلورة سياسات عمومية. ومع تطور الساحة الأكاديمية في القرن العشرين أصبح المثقفون يعيشون في أبراج عاجية، وتحولت الساحة الأكاديمية إلى مجال محصن للتفكير المجرد المنفصل عن الواقع. أنا لا أقول ذلك للتقليل من قيمة الأكاديميين، فعدد منهم في بلدان العالم الثالث لم ينفصلوا عن واقع دولهم، وأصبحوا في الأرجنتين مثلا بعد عودة الديمقراطية، وزراء وسياسيين نشيطين بدون أن يتخلوا عن جذورهم الفكرية. أن تتكون لديك شريحة من الأكاديميين، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، وهم في نفس الوقت يباشرون التفكير في الشأن السياسي ولا يحصرون مجهودهم في التفكير في النظريات، هذا أيضا عامل إيجابي آخر يضاف إلى العوامل التي ذكرتها من قبل.

سؤال:

ماذا كان مصير نظرية التبعية، لأنه ولمدة كانت أمريكا اللاتينية تعتبر مهد هذا الاتجاه النظري؟

زالاكيت:

كان هناك مساران. المسار الأول، مسار فك الارتباط مع المركز، عرف مراجعة شاملة، فأصحاب مدرسة شيكاغو للفكر الاقتصادي المعادية لهذا المسار،كان أبرزهم هم الشيليون. وواجهت فكرة فك الارتباط والاعتماد على الذات انتقادا دقيقا في ميدان الفكر الاقتصادي، إذ شكك جيل جديد من الاقتصاديين في هذه المواقف، ودافعوا عن فكرة أن عليك أن تندمج في العالم، وأنه ليس من الضروري أن تنتج كل ما تستهلك، وأن الانفتاح على العالم وعلى المنافسة يساهم في تدعيم فعالية المنتجين المحليين حتى عندما يتلقون في البداية صدمات المنافسة الدولية، ويجعلك تستفيد من ميزاتها النسبية (comparative advantages). ساهمت هذه الأفكار في بلورة السياسات الاقتصادية التي تبناها بينوتشي والتي غيرت وجه الاقتصاد الشيلي، وهي السياسيات التي احتفظت بها لمدة عشرين سنة حكومات يسار الوسط مع اعتماد سياسات اجتماعية. بمعنى آخر، إن حكومة بينوتشي اخترعت الدجاجة التي تبيض ذهبا، والحكومات الديمقراطية لم تقتل الدجاجة ولكنها سعت إلى توزيع البيض بشكل أفضل، وحافظت هذه الحكومات على مسعى إدماج الشيلي في المجتمع الدولي اقتصاديا، وأصبح للشيلي أكبر عدد من اتفاقيات التجارة الحرة من أي دولة أخرى، إذ وقعت اتفاقيات مع الصين و اليابان والنافتا [N.A.F.T.A: اتفاقية التبادل الحر بين بلدان أمريكا الشمالية] وغيرها. فيما بعد تطور ما يسمى بإجماع واشنطن، ولكن الشيلي كانت قد خطت خطوات عديدة في ذاك الاتجاه. نظرية التبعية والاعتماد على الذات التي كانت استلهمت أفكارها من الثورة الصينية ومن كوريا، أصبحت موضوع مراجعات وتساؤلات، لأن منجزات الاعتماد على الذات ونظام التصنيع المحلي كانت متواضعة عبر السنوات. أنا لا أدعي أن سياسة مختلفة في إطار الليبرالية الجديدة ستحل المشكل، فقناعتي هي أن ينجز السوق ما هو قادر على إنجازه على أساس قواعد مناسبة تنظمه، بدون الاعتقاد بأن السوق سيحل المشاكل التي ليس باستطاعته حلها، مثل التعليم، والسياسات الاجتماعية، وسياسات خلق الفرص. في نهاية الأمر، كانت تلك هي الطريقة التي اتبعتها الديمقراطيات الاجتماعية الناجحة في أوربا، وتمكنت من أن تحقق مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي في ظل حرية اقتصادية مقيدة بضوابط معينة، بكل المشاكل وسوء الفهم الذي يصاحبها. هذا التوجه هو الذي أصبح يشكل الباراديغم الجديد الذي عوّض براديغم نظرية التبعية. من جهة أخرى، فإن مسألة هزيمة اليسار دفعت إلى إعادة النظر في مسألة إلقاء اللوم على الذئب الكبير الشرير. إن هذا الذئب الشرير لا شك أنه موجود، ولكن يجب ألا تَنظر فقط إلى هذا الذئب الشرير الذي يتمثل في الإمبريالية وقبلها في الاستعمار، أو ما سمي لفترة الهيئة الثلاثية [Commission Trilatérale : منظمة غير حكومية تأسست سنة 1973]، وصندوق النقد الدولي. فبالرغم من أنه يمكن إلقاء اللوم على هذه العوامل الخارجية، إلا أنها لوحدها لا تفسر عيوبك الداخلية، وغياب عزيمتك، وضعفك الاقتصادي والسياسي. إن أمريكا اللاتينية تنحدر من التقاليد الأيبيرية، وهناك من يعتقد أن هذه التقاليد جلبت معها نِعمة ولعنات، النعمة هي اللغة الإسبانية، واللعنات هي كل ما تبقى. إنها تقاليد تنزل من الأعلى إلى الأسفل، إلى القاعدة، وهي تقاليد ترتكز على المبدأ القائل بأن على النبلاء ألا يشتغلوا، بل أن يخدمهم شخص آخر غيرهم. إنها أيضا التقاليد الكاثوليكية، في الوقت الذي تتشبع فيه البروتستانتية بثقافة مقاولاتية قوية وتنبع من الأسفل. إن الأنظمة الفيدرالية في كندا و ألمانيا نشأت من أسفل وهي أنظمة قوية وتعتمد على ذاتها. بالمقابل، فالأنظمة الفيدرالية الأربعة في أمريكا اللاتينية، في كل من البرازيل والمكسيك و الأرجنتين وفينزويلا، كلها انطلقت من أعلى، وعوَض أن تكوِّن اتحادات قوية تتحد فيما بينها، تعيش هذه المناطق على منح الحكومات الفيدرالية، وهو ما يعكس جذور الثقافة الأيبيرية. أشير إلى أنني أستثني من هذا التحليل إقليمي ساو باولو في البرازيل أو بوينس آيريس في الأرجنتين اللذين يعرفان وضعية استثنائية مقارنة بباقي التجارب اللاتينية. إنني لن ألقي الآن التهمة على الذئب الكبير المتمثل في الاستعمار الإسباني، ولكن لا بد أن للأمر علاقة بثقافتنا السياسية، وبضعفنا السياسي، وبالفكرة التي تجعلنا نعتبر أنفسنا ضحايا. إننا يمكن أن نكون كذلك، ولكن ليس إلى الدرجة التي نتخلى فيها عن تحمل مسؤولية مصائرنا.

سؤال:

تبدو البرازيل كما لو أنها خارجة عن مسار المصالحة هذا، كيف تفسر ذلك؟

زالاكيت:

عرفت البرازيل الانقلاب الذي أطاح بجواو كولار Joao Goulard، وهو الانقلاب العسكري الشعبوي الذي حكم منذ 1964. وشهدت تلك الحكومة العسكرية تحولا سنة 1968 نحو نوع من الأنظمة السلطوية التي انتشرت بعد ذلك ببضع سنوات في كل من الأرجنتين والأورغواي والشيلي. لكن البرازيل التي حكمتها طغمة عسكرية لفترة تاريخية أطول، عاشت تحولا تدريجيا نحو ما يسمى بالبرتغالية «الأوبرتورا»، أي الانفتاح. ولذلك، فعندما حدث الانتقال أخيرا إلى حكومة منتخبة سنة 1985، كانت أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان قد وقعت قبل ذلك بعشر أو خمس عشرة سنة، الشيء الذي ساهم في تهدئة الأجواء، على عكس ما وقع في الأرجنتين التي عرفت تحولا مفاجئا وكانت الانتهاكات فيها وقت الانتقال لا تزال حديثة العهد. ومع ذلك، فقد كانت هناك محاولات للنظر إلى ما جرى في الماضي، إلا أن هذه المحاولات لم يتم تبنيها بشكل رسمي، ولكن قادتها تحالفات دينية تزعمها الكاردينال أرنس، أسقف ساو باولو، والذي له أكبر عدد من الأتباع في العالم، لأن عدد سكان ساو باولو يتجاوز 28 مليونا نسمة. اجتمع الكاردينال أرنس مع عدد من الطوائف البروتستانية وأصدروا تقريرا سُمِّي «البرازيل كما لن تتكرر»، وقد كان تقريرا جيدا وعرف انتشارا واسعا. بعد ذلك بعدة سنوات قدمت حكومة كاردوسو التعويض للضحايا، وقامت بتحقيقات حول الانتهاكات، ولكن المصالحة في البرازيل لم تتطور إلى أن تصبح تجربة قوية كما كان الأمر بالنسبة للأرجنتين أو الشيلي أو البيرو أو حتى المغرب. يمكن تفسير هذه الوضعية بكون البرازيل دولة شاسعة بحجم قارة، وبكون عدد سكانها مرتفعا يصل إلى 160 مليون نسمة، وبكونها ذات غنى وثروات هائلة وامتداد ترابي شاسع، وبكون الحركات الثورية التي ظهرت فيها انحصرت في ضواحي المناطق الحضرية الكبرى مثل ساو باولو، و ريو دي جانيرو، و بورتو أليغري، بالإضافة إلى أنها عرفت انفتاحا سياسيا تدريجيا ونموا اقتصاديا سريعا وبشكل أكثر سرعة تحت حكم لولا دا سيلفا، هذا الرجل الذي كان يشتغل كعامل متواضع ثم أصبح رئيسا تبنى سياسة حكيمة لا تغفل السياسة الاجتماعية ولكن في نفس الوقت لا تقتل دجاجة البيض الذهبي. فقد طورت البرازيل شبكة من البرامج لحماية الفقراء والتي تعرف نجاحا مشهودا به على المستوى العالمي. واليوم تعتبر البرازيل القوة الاقتصادية العاشرة أو الثانية عشر على الصعيد العالمي وتعرف نموا متواصلا. كل ذلك جعل البرازيليين يولون الأولوية للتطلع للمستقبل عوض العودة إلى الماضي. وبالرغم من أن مجهودات بذلت من قبل جماعات دينية ثم بعد ذلك من لدن الحكومة للاهتمام بماضي الانتهاكات، إلا أن هذه المجهودات انحصرت في علميات مركزة ولم تتحول إلى برامج شاملة كما كان الأمر بالنسبة لجيران البرازيل.

سؤال:

هناك مسألة ذكرتها مرارا في حديثك عن تجارب الحقيقة والمصالحة، وهي أن لكن دولة ديناميتها الخاصة وسياقها الخاص وتاريخها الخاص، مما يجعلنا أمام تنوع كبير في الكيفية التي تعاملت بها الدول مع ماضيها العنيف. هل هناك شيء ما تعلمناه من تجارب المصالحة التي فاقت اليوم الثلاثين، والتي تمكننا من التوصل إلى تعميمات؟ هل لديك تصورات عن إمكانية القيام بتعميم محتمل، أم أن هذا الأمر غير ممكن ما دامت كل دولة تبحث عن طريق خاص بها ؟

زالاكيت:

هناك تعميمات، لكن في نفس الوقت عندما تريد أن تطبق تعميما ما على حالة خاصة، فأنت مطالب بأن تنتبه إلى خصوصيات الدولة المعنية. وهذه التعميمات سأذكرها كالتالي:

أولا، إن نوع الانتهاكات التي ارتُكبت في الماضي وحجمها هي كلها عناصر مهمة، فليس بالإمكان مثلا نسيان الانتهاكات الجسيمة التي تصل إلى مستوى التقتيل الجماعي أو حالات الاختفاء الهائلة العدد. ثانيا، نوع الأزمة مسألة مهمة. إذا كان الصراع ذا طابع إيديولوجي كما هو الأمر بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فإنه يكون أسهل للحل مما لو حدث بسبب عداوات دينية و إثنية دامت لعدة قرون، كما هو الشأن بالنسبة ليوغسلافيا سابقا. في هذه الحالة، ليس هناك من حل لوضع حد للنزاع سوى الانفصال والذي يكون بدوره أليما. إن الانفصال هنا هو وحده القادر على وضع حدد للاقتتال بين المسيحيين والمسلمين والأرثودوكس، وبين البوسنيين والمسلمين والكرواتيين. هناك أيضا نوع مسلسل الانتقال والذي يشهد مع مرور الوقت ديناميته الخاصة. ففي

بداية الانتقال تكون هناك وضعية ما. الجيش مثلا في بداية الانتقال قد يكون منهزما، كما كان الأمر بالنسبة للأرجنتين أو اليونان. هذه الوضعية ديناميكية، فيما بعد، يسترد الجيش بعض وحدته، ولكنه يكون في وضعية انهيار إلى درجة أن الحكومة الأرجنتينية قلصت من ميزانية الدفاع بشكل كبير، الشيء لم يكن بالإمكان تحقيقه في البيرو أو في الشيلي، حيث لم يتعرض الجيش لهزيمة أو إهانة. في الشيلي، كان هامش التحرك في البداية محدودا، لأن هزيمة الجيش كانت سياسية ولم تكن هزيمة عسكرية، ومع ذلك، فبسب اختيار مقترب ما سمي ب «كسر الجليد» الذي اتبعته هيئة الحقيقة هناك، فإن صدمة عامة شملت كل البلد، مما سهّل جبر الضرر والعدالة عن طريق الدور الريادي الذي لعبته الحقيقة في عملية المصالحة. إن الوضعية إذن ديناميكية. وإذا ما نظرتَ إلى وضعية الشيلي، بعد 19 سنة حققنا أهدافا هامة بشكل مرض. إن الحقيقة في الشيلي ليست موضوع شك. هناك خلاف حول الأسباب التي أدت إلى ما حصل لكن ليس حول ما حصل في حد ذاته. هناك خلافات حول عمليات جبر الضرر، لأن بعض الطلبات كانت مزيفة، لكن اتّخذت تدابير في اتجاه تحقيق العدالة، فعدد من المسؤولين عن الانتهاكات يقضون اليوم الأحكام بالسجن التي صدرت في حقهم. إن الأمر تطلب وقتا طويلا، واستمر خطوة خطوة طيلة تسع عشرة سنة. نفس الأمر بالنسبة للأرجنتين، وإن كان المسار هناك اتبع خطا منعرجا. في دول أخرى يمكن قياس الإنجازات وتقييمها بشكل مختلف. ليس ثمة حلول كاملة. هناك حلول أفضل أو أسوا من غيرها، ولكن بما أن هذه العملية هي مجهود بشري ومجهود سياسي، فإن الوضعية المثالية المرجوة شيء، بينما المنجزات أمر نسبي، وهي جزء من الحالة المثالية الكاملة، وفي هذه الحالة، يبقى على المرء أن يجد الكيفية المناسبة ليصالح نفسه مع المبادئ المثالية. انظر إلى فرنسا مثلا، لقد تمكنت من أن تجد الشكل الدبلوماسي المناسب لكي تبلور تعبير المقاومة la résistance كما لو أنها حالة مرتبطة بفرنسا كلها خلال الحرب الثانية. فعلا لقد وجد أربعة أو خمسة آلاف مقاوم، ولكن في نفس الوقت كان هناك أربعون ألفا من العملاء الذين تعاونوا مع النازية. إن فرنسا لم تتمكن من أن تعالج هذا الإشكال الذي أرهقها نفسيا، وتطلّب الأمر انقضاء عدة عقود قبل أن تشرع في إعطاء الأولوية لمحاكمات عملاء النازية. انظر أيضا ما حدث في إسبانيا، حيث مسألة الحرب الأهلية ما زالت لم تعالج بعد رغم مرور خمسين سنة على وقوعها. لكن هاهي مقابر الحرب تُفتح اليوم. أنا لا أقول إن علينا أن نجلس في هدوء وننتظر أن يسير الزمن في مجراه، بل على العكس، نظرا لأن المسألة تتطلب وقتا طويلا، يجب أن نشرع في العمل ابتداء من الآن. لكن على المرء أن يعرف أن تحقيق التقدم مسألة ضرورية في هذا الموضوع. هذا درس مهم. بالنسبة لي، الدرس الذي تعلمته هو أنه إذا لم تكن لك القدرة على أن تحقق كل ما ترغب في أن تحققه على أساس المبادئ الأخلاقية، فعلى الأقل اتبع الطريق الذي سيحافظ على الوعد وسيقوي موقفك في المستقبل لكي تلعب اللعبة بشكل أفضل عندما يحين وقتها، ولا توافق على أي عملية غير مشروعة حتى إذا لم يكن باستطاعتك أن تغيرها. إن الرئيس ألفونسين، ولكونه لم يقرأ أوراقه بشكل جيد، قد انتهى به الأمر إلى الموافقة على مسألة «الامتثال للواجب» و«النقطة الأخيرة» وغيرها من العمليات غير المشروعة، وكان ذلك خطأ. ربما كان الخطأ اقتُرِف من قبل عندما لعب ألفونسين أوراقه كلها منذ البداية. هناك إذن دروس عامة يمكن استخلاصها. بالنسبة لهيئات الحقيقة، هناك نوعان، الأرجنتينية والشيلية، اشتغلتا وهيأنا التقرير، وبعد ذلك وُزّع التقرير بشكل واسع. لكن كان من الضروري أن ينجز تقرير صلب لا يمكن أن يشكك أحد في قوته قبل توزيعه على الجمهور الواسع لأن البلد كان لا يزال منشقا. في جنوب إفريقيا، والبيرو والمغرب أيضا، نُظِّمت جلسات الاستماع وأصبحت عملية إنجاز مهمة الهيئة بنفس أهمية التقرير النهائي إن لم تكن أكثر، لأن الانتهاكات في هذه البلدان كانت معروفة، وكان المنتظر هو تقديم التفاصيل عن هذه الأحداث وإعطاء فرصة الكلام للذين كانوا ممنوعين من الكلام. إن هناك إذن أهدافا متنوعة. بعض الباحثين كتبوا بتسرع منتقدين الشيلي و الأرجنتين لأنهما لم ينظما جلسات الاستماع. إن معظم الناس اعتقدوا، أو رغبوا في أن يعتقدوا، أن تلك الانتهاكات لم تحدث قط، وكان هذا الاعتقاد الراسخ سيجعلهم يرفضون أية عملية تدفعهم إلى أن يشككوا في ولائهم للجيش الذي أنقدهم من الشيوعية. لذلك، وبسبب الحاجة النفسية إلى الإنكار، كان من الضروري أن يزاح حجاب الجهل والإنكار وأن يُكشف عن الحقيقة. لكن لو أن ذلك كان تم بسرعة ومن خلال التلفزيون وجلسات الاستماع، لكان أدى إلى جدل طويل دام طيلة فترة أشغال الهيئة لأنه لم

يكن هناك إجماع على أن الانتهاكات حدثت حقا. فالعديد من الناس كانوا ينكرون ما وقع، وكانوا في حاجة إلى الإنكار. كان من الضروري إذن أن تُصحّح هذه التصورات لديهم تدريجيا وخطوة خطوة، ولم تكن جلسات الاستماع الخطوة الأولى المناسبة. هذه الضرورة كانت مختلفة إذن عن وضعية جنوب إفريقيا والبيرو والمغرب، حيث الخطوة الأولى كانت تتطلب الاعتراف أولا بكرامة الضحايا وإعطاءهم فرصة الكلام، مع تقديم التفاصيل عما حدث والعمل على جبر الضرر طبعا، ولكن في هذه الدول الثلاثة لم يكن أحد ينكر بأن أشياء فظيعة حدثت في الماضي.

سؤال:

هناك مسألة مشتركة بين الشيلي والمغرب. في مقدمة التقرير الختامي لهيئة الحقيقة في الشيلي ذكرت أنكم قررتم ألا تكتبوا سياق الانتهاكات، أي أن تتجنبوا الإجابة على سؤال لماذا حدث ما حدث. وفي المغرب، واجهت هيئة المصالحة نفس الإشكال، واختارت ألا تقدم جوابا عن السياق، بل أن تركز على توثيق الانتهاكات بما توفر لديها من وثائق وشهادات وأن تترك كتابة السياق للمؤرخين. واليوم يهيأ برنامج جامعي سيكوّن باحثين يتخصصون في دراسة التاريخ الراهن. كيف تعاملتم في الشيلي مع هذا الإشكال؟

زالاكيت:

كانت لدينا أجوبة مشابهة لكن مع بعض الاختلافات. لقد توصلنا إلى خلاصة مفادها أنه إذا أردتَ أن تفسّر، لا أن تبرّر ما حدث، عليك أن ترجع إلى حكومة أليندي وأن تقول إنها لم تكن حكومة تسعى إلى أن تقوم بثورة اجتماعية ، وعليك أن تقول أيضا إن ذلك كان نتيجة للانقسامات العميقة التي عرفتها السياسة الشيلية، ثم أن ترجع إلى ما قبل ذلك، وما قبله وما قبله لتصل إلى فترة الاستعمار والاحتلال، وإذا تتبعت سلسلة السبب والنتيجة فإنك لن تتوقف. ولكننا قررنا أن هناك مرجعية للسياق من الضروري تقديمها تبتدئ بتحديد الإطار الذي تمت فيه ممارسة القمع، والتعريف بالإطار القانوني الذي مورس فيه وبالعناصر المسؤولة عنه وبطرق ممارسته. بالنسبة للماضي كانت هناك ضرورة التركيز على مسألة القِيَم، والتعريف بالفترة التي أصبح فيها الفاعلون السياسيون المتعارضون في الشيلي ينكرون على بعضهم البعض حق التمتع بحقوق الإنسان. إن تبرير الثورة المسلحة من قبل المعارضة وتبرير القمع من قبل الدولة انطلق من كون الآخرين، الأعداء السياسيين، ليسوا بشرا. إنهم بالنسبة للمعارضة برجوازيون، البشر لهم حقوق لكن البرجوازيين ليس لهم حقوق. وعلى العكس من ذلك، إن الأعداء بالنسبة للسلطة ثوريون، وهم لذلك يعتبرون سُمّا وشرا مطلقا، وعندما تُنكِر إنسانيةَ الآخر فإنك تتوقف عن اعتباره منافسا أو معارضا، بل عدوا أقل من بشر، وتتنكر بالتالي كلية لحقوق الإنسان. ركزنا على هذا الجانب كسياق للانتهاكات عوض تأويل الصراع الطبقي. تركنا ذلك الجانب للمؤرخين والمسرحيين و مؤلفي التاريخ الشفوي.

سؤال:

ماذا تحقق في الشيلي منذ ذلك الوقت؟ هل هناك اليوم انتعاش في مجال كتابة التاريخ؟

زالاكيت:

عندما أُنجز تقرير هيئة الحقيقة أحدث صدمة في الشيلي. طُبع في شكل ملاحق للجرائد الرئيسية، وكان بإمكان الناس اقتناؤه بما يناهز مبلغ عشرة دراهم عندكم، ثم طبع في كتاب وكان البلد كله يتناقش حوله، لكن بعد شهر من نشر التقرير، اغتال اليسارُ المتطرف العقلَ المفكر لليمين فغطى هذا الحدث على أصداء التقرير. واعتبر اليمين أن له الآن شهيدا، كان بمثابة بريمو دي رفيرا في إسبانيا الذي كان أُعدِم سنة 1936. لم يتوقف النقاش، ولكن لكي ينتقل من انحصاره في الكتابات المسرحية وإنجاز الأفلام الوثائقية القصيرة ذات الجمهور المحدود إلى التلفزة الوطنية الواسعة الانتشار تطلب الأمر عدة سنوات. كانت هناك مشاكل مع التلفزة الوطنية حول موضوع التاريخ العنيف للشيلي. لكن، وبعد ذلك بتسع سنوات، التقت قيادة الجيش التي خلفت بينوتشي حول طاولة مناقشات جمعت محامين وعائلات الضحايا، واعترفت المؤسسة العسكرية بالحقيقة التي كانت الأحزاب السياسية قد اعترفت بها قبل ذلك بتسع سنوات أمام إنكار الجيش لما وقع. هذا الاعتراف تلته تصريحات من طرف قيادة الجيش التي كان سنها أصغر من بينوتشي بثمان وعشرين وتسع وعشرين سنة، وكان بينوتشي وقتها قد تقاعد. كانت القيادة تمثل جيلا جديدا من الذين لم يكونوا إلا طلابا في مدارس عسكرية أو في مراتب عسكرية دنيا وقت انقلاب بينوتشي الذي كان وقتها في مرتبة جنرال. أصدرت القيادات العسكرية بلاغات جديدة ونطقت بالكلمات المقدسة

«لا قمع بعد الآن.» وبذلك أعلن الجيش مذهبه الجديد بأنه لن يتم بعد الآن القبول بانتهاكات حقوق الإنسان. لم يقل بينوتشي قط بأن الانتهاكات لن تكون مقبولة، لأنه كان ينكر وقوعها أصلا، وكان الجميع يعرف أن ذلك كان هو الموقف الرسمي للمؤسسة العسكرية من مسألة الانتهاكات. أما الآن، فإن الجيش نفسه يصرح بأن الانتهاكات أصبحت غير مقبولة. وتدريجيا، أدرجت دروس حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البرامج التعليمية للجيش، ويُطلَبُ مني تدريسها، الأمر الذي أقبله بكل سعادة لأنه من المهم أن تُدرّس هذه المفاهيم للجيش بكل مراتبه. إن حقوق الإنسان اليوم تشكل جزءا من مقررات التعليم العسكري. إنها لا تشكل الجزء الأكثر أهمية في برامج الجيش، إنهم يدرُسون الاستراتيجيات والتكتيك أكثر مما يدرُسون حقوق الإنسان، ولكنها جزء من مقرراتهم. أما بالنسبة لإدماج حقوق الإنسان في مقررات التعليم المدنية، فقد كان الأمر أكثر صعوبة. أحد الأسباب هو أن الحكومة العسكرية قلصت ميزانية التعليم العمومي بشكل كبير، وخلقت هوة واسعة بين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي الذي سعت إلى إفقاره. ولم تقم الحكومة الحالية بتغيير يذكر لهذه الوضعية بالرغم من أنها رفعت من أجور المدرسين، إلا أن هؤلاء ما زالوا يترددون في التعامل مع مواضيع جديدة مثل حقوق الإنسان، لأن ذلك يعني عملا إضافيا بالنسبة لهم. وبالنسبة لليمين، فهو يصِرّ على أن يكون له رأي في أي برنامج لمراجعة تدريس التاريخ. يقول اليمينيون إذا كنتم ستُدرّسون تاريخ أليندي فلابد من أن تُدرِّسوا مساوئه أيضا. ولذلك فالمسألة لم تحسم بعد. إن العديد من المدارس لها مقرراتها الخاصة بها، وليس هناك مقرر موحد على الصعيد الوطني. وعلى مستوى التعليم الجامعي، هناك عدد من المراكز، ثلاثة منها ممثلة هنا في المغرب اليوم، خورخي كوريا كان عميد جامعة الحقوق في كومبوتاليس حيث أنشأ مركزا لحقوق الإنسان ومن هناك انتقل إلى المحكمة الدستورية، إليزابيث ليرا هي رئيسة لمركز في جامعة موكونثال، وأنا كنت مديرا لمركز حقوق الإنسان في جامعة الشيلي.

سؤال:

هل هذه المؤسسات ممولة من قبل الدولة؟

زالاكيت:

جامعة الشيلي ممولة من قبل الدولة، لكن المؤسستين الأخريين خصوصيتان. بالنسبة لمركزنا، تساهم الدولة بعشرين في المائة من ميزانيته، ونحصل على بقية الميزانية عن طريق ممولين دوليين خواص. لأننا نقدم مواد تغطي كل أمريكا اللاتينية، والشيلي لم تعد مؤهلة للحصول على المساعدات الأجنبية الحكومية، ولا يجب أن تحصل عليها، لأننا في الشيلي نتقدم اقتصاديا، وقد تجاوزنا عتبة النمو التي تسمح بالحصول على المساعدات الحكومية، بل إن من واجب الشيلي اليوم أن تساهم في دعم دول أخرى بدل من أن تحصل هي على هذه المساعدات. إننا نقول للدول المتقدمة إننا نعمل لصالح منطقة أمريكا اللاتينية ككل من خلال الدروس التي نقدمها، والتداريب التي ننظمها، وبنفس الشكل الذي تقدمون به الدعم لـ«هيومن رايتس واتش» بالرغم من أن مقرها يوجد في نيويورك، عليكم أن تدعمونا لأننا في الشيلي ولكننا نعمل لصالح أمريكا اللاتينية. نحن ننجح في الحصول على الدعم بهذه الطريقة، بالإضافة إلى الدعم الذي نحصل عليه من الحكومة الشيلية. التلفزيون انفتح على قضايا ماضي الانتهاكات وحقوق الإنسان، وكذلك الأمر بالنسبة للجامعات، لكن ليس على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي حيث إننا ما زلنا متخلفين في هذا الموضوع. أُنجزت بعض المشاريع للحفاظ على الذاكرة سواء على المستوى الوطني أو في الأقاليم، وستُدَشّن رئيسة الشيلي متحفا للذاكرة في الشهر القادم. بالنسبة للجيل الجديد، إذا قمتَ باستمارة على المستوى الوطني وسألتَ الطلبة عن القضايا الرئيسة التي تشغلهم سيجيبون بأنها الأمن، الجريمة، الشغل، التضخم، وستكون حقوق الإنسان في المرتبة العاشرة، ما عدا في الحالات التي تظهر فيها فضيحة، فتنقلب الوضعية. لكن هناك من يهتمون بحقوق الإنسان، وهم أقلية، وهناك من يدافعون عن قضايا حقوقية محددة كالبيئة و السكان الأصليين والفساد، لأن الشباب تعب من السياسة الحزبية التي يعتبرها متجاوزة وفي حاجة إلى أن تتجدد. وفي نفس الوقت، فإن أغلبية الناس تهتم بقضايا الحياة اليومية وتعتبر أن حقوق الإنسان قضية تعود للماضي وتفضل بدلها أن تتطلع للمستقبل.

سؤال:

يُقدّم اليوم الانتقال والمصالحة كبدائل لاعتماد العنف في عملية التغيير السياسي بعد أن كانت وسائل التغيير في الماضي هي الثورات والمعارضة المسلحة. هل لك الثقة بأننا نسير في هذا الاتجاه؟ هناك فكرتان متداولتان حول الموضوع، الأولى تقول إن هناك مسارا نحو تهميش العنف السياسي، والثانية تعتبر أن التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى، فكما كان الأمر بالنسبة للثوار الماركسيين في الستينيات هناك اليوم أصوليون سواء كانوا مسلمين أو من ديانات أخرى يتبنون العنف السياسي. ما هي قراءتك لهذه القضايا؟

زالاكيت:

بداية أتذكر أنه بعد نهاية الحرب الباردة، كتب صحفي أمريكي عمودا تحت عنوان «عطلتنا من التاريخ.» وفي رأيه، وكما كان رأي فوكوياما، فإن الصراع الإيديولوجي الكبير، الصراع الهيغلي للإيديولوجيات الذي دام طيلة قرنين، قد وصل إلى نهايته بعد هزيمة الوطنية والنازية ثم هزيمة الماركسية الاشتراكية، والآن ما علينا إلا أن نستريح. هذا الإحساس استمر حتى 11 شتنبر. بعده جاء هانتغتون يتحدث عن هوة وانشقاق وحروب بين الحضارات. العديد من الناس انتقدوا هذا المفهوم. في السابق، قبل القرن الثامن عشر كانت هناك حروب الديانات، ومع الثورة الفرنسية بدأت المواجهات الإيديولوجية، واليوم نحن نواجه شيئا ما زلنا لا نعرف ماذا نسميه، لكنه أمر جديد. إنه عدو ما-دون-دولة sub-state وهو عدو غير مُمركَز، ومعولم، وذو رغبة وقدرة على التدمير. ماذا تفعل به إذن؟ إن تصرف بوش مثل ثور في متجر للخزف الصيني لا يعني أن الخطر غير موجود. إن الخطر حقيقي. لقد كان رد فعل بوش بليدا، ولكن كون رد الفعل بليدا لا يعني أن عليك أن تغفل المشكلة وكيفية التعامل معها. إنه سؤال كبير ليس لدي جواب عنه. إن باستطاعتي أن أشير إلى المشكل فقط. إن الحروب بالنيابة التي انتشرت خلال الحرب الباردة تراجعت بالفعل. خلال التسعينات انفجرت العديد من النزاعات في يوغسلافيا سابقا، وفي لبنان، لكن إذا نظرت حولك، ستجد أن هذه النزاعات تختلف عن نزاعات الحرب الباردة. ففي أمريكا اللاتينية، الحرب الوحيدة التي استمرت هي حرب كولومبيا. إني لا أنكر بهذا ما تعرفه أمريكا اللاتينية من مشاكل وتوترات اجتماعية وجريمة منظمة، لكني أتكلم عن النزاع الداخلي المسلح الذي اختفى تقريبا. وتعرف النزاعات في إفريقيا تقلبات بين التنامي والتراجع، لكن الصورة اليوم هي أقل عنفا مما كان عليه الأمر في السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار سيراليون منذ عشر سنوات، أو أوغندا أو دارفور. إن النزاعات هي اليوم أقل عددا من السابق، لكن تقلص النزاعات التي تندلع لأسباب إيديولوجية لا يعني أن المشاكل الداخلية قد اختفت، إذ من المحتمل أن تطفو على السطح في أي وقت التوترات ذات الطابع المحلي. من الصعوبة التنبؤ بما سيحدث مستقبلا. كان نيلس بور Niels Bohr، عالم الفيزياء الدنماركي يقول ساخرا «إنه من الصعب أن نقدم تنبؤات، خاصة تلك التي تتعلق بالمستقبل.» ما ألاحظه هو أنه من المؤكد أن المرتكزات الإيديولوجية التي تؤدي إلى تبني المواجهة المسلحة العنيفة كوسيلة للتغيير قد ضعفت. لا شك أنك تذْكر النظريات التي أطّرت الثورات والثورات المضادة التي عرفتها الصين والفيتنام والجزائر وكوبا وبوليفيا. هذه الأنواع من النزاعات تراجعت. مع ذلك، فإن مواجهة بين الحضارات، والإحساس السائد في العالم الإسلامي في صفوف العناصر الأكثر نضالية والذين يعتقدون بأن قوى شريرة ملحدة تسيطر على العالم يعتبر فعلا مشكلة حقيقية، خاصة إذا تذكرنا مقولة عالم بيولوجيا مشهور بأن هناك ثلاثة أنواع من التطور، كلها تدعو إلى القلق. الأول هو أن ما تم اكتشافه لا يمكن محو اكتشافه، فعندما تمتلك القوة النووية فإن لديك قوة نووية، أو أسلحة مدمرة أخرى. ثانيا، ما تم اكتشافه ولا يمكن محو اكتشافه سوف يتم استعماله إذا كان ذلك يخدم مصلحة مجموعة ما. ثالثا، كل ذلك يصبح أقل تكلفة ومتوفرا بسهولة. لو وضعت هذه التطورات الثلاثة معا، فإنك سترتعد من الخوف، لأن المستقبل قد يخفي مستويات من الدمار أكبر بكثير من السلاح المدمر للحرب الباردة. عندما كان الشبان في السبعينات يتساءلون عن جدوى إنجاب أطفال في العالم، و يسعون إلى الحصول على قروض من الأبناك لبناء مخابئ تحت الأرض تحميهم من أخطار الأسلحة النووية. كان ذلك هو المناخ السائد وقتها. المناخ اليوم مختلف. لكن مخاطر الأمن تتضاعف ويصعب توقعها. وهذا الأمر لابد أنه مع مرور الوقت سيصبح سائدا أكثر فأكثر. سوف نرى مخاطر أكثر من هذا القبيل. لذلك، فإنني أخشى، وأعترف بأني متشائم حول المسألة، أن تتجه أغلبية الناس، في ظل هذا القلق المفهوم، نحو تفضيل التضييق على الحريات الفردية في سبيل ما يعتبرون أنها ضمانات لتحقيق الأمن.

سؤال:
أنهي بسؤال أخير، ما هي الكتب التي تجدها أكثر إلهاما بالنسبة إليك؟

زالاكيت:
إن أكثر الكتب التي قرأتها إلهاما حول السياسة واضحة في ذهني، أولها الأمير، ليس باعتباره كتابا يقدم التعاليم ولكن بوصفه كتابا للملاحظة. أنا لا أفضل ماكيافيلي رجل الأخلاق ولكن ماكيافيلي الملاحِظ. الكتاب الثاني هو الديمقراطية في أمريكا لدوتوكفيل. إنه أدق مؤلَّف كتب عن الديمقراطية وضد الأليغارشية. ثالثا، كتاب عن الحرب لكارل كلوزفتز Carl Clausewitz. أريد أن أضيف إلى هذه اللائحة كتابا عن تاريخ الحروب، فأنا أعتبر أن أب كتابة التاريخ ليس هيرودوت ولكن توسيديدس وكتابه عن الحروب البولوبونيسية. إنه كتاب في غاية الأهمية. أما بالنسبة للروايات فلدي روايات قديمة مفضلة. عندما أعود إلى القرن السابع عشر، هناك طبعا سرفانتس وشكسبير. وبالنسبة لهذا القرن، أقرأ لعديد من كتاب أمريكا اللاتينية، وحاليا فأنا من المعجبين بالأمريكي فيليب روث Philip Roth، وبكويتزي J.M. Coetzee ، الجنوب إفريقي.

يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2009 بالدار البيضاء

*** أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بالرباط، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان**

نشر هذا النص في المجلة الإلكترونية رباط الكتب
http://www.ribatalkoutoub.ma/

Tamkine تمكين

RECHERCHE DE VERITE, DE JUSTICE ET DE RECONCILIATION :

LES EXPERIENCES MAROCAINE ET CHILIENNE

N°1- Janvier/Juin 2011

HOMMAGE

Ce premier numéro de la revue Tamkine était prêt pour publication bien avant la création du Conseil national des droits de l'Homme, mais des circonstances particulières ont rendu impossible sa parution au moment prévu.

Et pour rendre à César ce qu'il lui appartient, il faut dire que l'ex-Président du Conseil, M. Ahmed Herzenni a joué un rôle clé dans l'idée de création de cette revue, ainsi que dans sa conception, sa forme et son contenu, pleinement convaincu qu'il est, du rôle de la diffusion des idées, de l'échange des opinions, du dialogue et du débat autour des questions qui intéressent le citoyen en général et des questions relatives aux droits de l'Homme en particulier, dans la valorisation du citoyen marocain, son appropriation des outils susceptibles de promouvoir son vécu, sa culture et son apport au sein de l'Humanité, et son imprégnation et son attachement à ses droits et ses obligations.

Si l'enrichissement du dialogue et du débat autour des questions des droits de l'Homme et de la démocratie est désormais une mission assignée au Conseil national des droits de l'Homme en vertu du dahir portant sa création, l'idée de créer cette revue, en tant qu'outil parmi les outils de cet enrichissement, revêt un caractère prospectif et proactif indéniable.

Cette clairvoyance est digne d'une personne du calibre de M. Ahmed Herzenni qui a réussi à accompagner les changements de la société marocaine sur le plan théorique, scientifique, et sur le terrain, apprécier à leur juste valeur les moments cruciaux de l'histoire et adapter avec la sagesse, l'audace, et l'objectivité requises, ses positions et ses choix, loin de toute complaisance ou fausse rigueur.

Par conséquent, le moins qui puisse distinguer ce numéro, c'est qu'il soit dédié, en guise de reconnaissance et d'hommage, à M. Ahmed Herzenni.

Driss El Yazami
Président du Conseil National
des Droits de l'Homme

ACKNOWLEDGEMENT AND TRIBUTE

The first issue of this magazine (TAMKINE) was ready for publication before the creation of the Moroccan National Human Rights Council (CNDH). Some particular reasons, however, prevented its publication at the time. CNDH decided, thus, to publish it as it is.

It's noteworthy to say that Mr. Ahmed Herzenni, President of the former Advisory Council on Human Rights (CCDH), played a key role in bringing this magazine to life and in its conception, form and content. He was deeply convinced that the dissemination and exchange of ideas and thoughts, dialogue and debate on issues that interest Moroccan citizens in general and issues related to human rights in particular are very important and crucial. He believed that this would upgrade the situation of Moroccan citizens and help them own the appropriate tools to promote and strengthen their position and presence in the world, not to mention their attachment and respect to their rights and duties.

As stipulated in its creating law, enriching dialogue and debate on human rights and democracy is one of the main missions of the National Human Rights Council. The publication of this magazine is an important tool in this regard. It has an undeniable forecasting and anticipatory aspect.

This insight and clairvoyance are worthy of someone of Mr. Ahmed Herzenni's caliber. He keeps pace with changes in the Moroccan society, theoretically, scientifically and in the field. He palpates the "pulse" of crucial moments of history and adapts, with the required wisdom, audacity and impartiality, his positions and choices, away from any complacency or misguided pretentiousness.

Being dedicated to Mr. Ahmed Herzenni, in recognition and tribute, is the least that can distinguish this issue.

Driss El Yazami
President of the (Moroccan)
National Human Rights Council

HOMENAJE

Este primer número de la revista Tamkine estaba listo para la publicación antes de la creación del Consejo nacional de derechos humanos (CNDH), sin embargo algunos motivos ajenos tardaron su aparición en el momento oportuno.

Para dar al César lo que es del César, hay que decir que el ex presidente del Consejo, el Sr. Ahmed Herzenni, ha desempeñado un papel clave en la creación de esta revista, su concepción, su forma y su contenido. El sr Herzenni estuvo siempre convencido del papel de la difusión de ideas, el intercambio de opiniones, el diálogo y el debate sobre las cuestiones que interesan al ciudadano en general y aquellas relativas a los derechos humanos en particular, en la valorización del ciudadano marroquí, su apropiación de los instrumentos para la promoción de su vivido, su cultura, su contribución en el seno de la humanidad y su compromiso con sus derechos y obligaciones.

Si el enriquecimiento del diálogo y del debate sobre las cuestiones de derechos humanos y la democracia son nuevas misiones asignadas al Consejo nacional de derechos humanos en virtud del dahir de su creación, la idea de crear esta revista, como una herramienta de este enriquecimiento, reviste un carácter prospectivo y proactivo innegable.

Esta clarividencia es digna de una persona del calibre del Sr. Ahmed Herzenni que consigue acompañar los cambios de la sociedad marroquí sobre el plan teórico, científico, y sobre el terreno, apreciar en su justo valor los momentos cruciales de la historia, adaptar con la sabiduría, la audacia, y la objetividad necesaria sus posiciones y sus opciones, independientemente de toda complacencia o falso rigor.

Por consiguiente, lo mínimo que puede distinguir esta revista es que sea dedicada al Sr. Ahmed Herzenni, a modo de reconocimiento y homenaje a este hombre.

Driss El Yazami
President del Consejo nacional
de los derechos Humanos

Directeur de publication	:	Ahmed Herzenni
Conseiller scientifique	:	Mahjoub El Haiba
Rédacteur en chef	:	Moustapha Naoui
Comité de rédaction	:	Aziz Ait Hammou, Abderrazak Rowane, Mohamed Sabri, Abdelwahed El Atir, Hamid Benhaddou, Asmaa Falhi, Najlae Zniber, Chouaib Doulkifel , Ahmed Taoufik Zainabi
Secrétariat	:	Département information et communication
Edition	:	Nezha Benjelloun
Diffusion et Promotion	:	Centre de Documentation, d'Information et de Formation en Droits de l'Homme
Dépôt légal	:	2011 PE 0089
Imprimerie	:	Prestige World

Revue éditée par le Conseil National des Droits de l'Homme
BP 1341-Place Chouhada - Bab Laalou
Rabat- Maroc
Tel: +212 537 72 22 07
Fax: +212 537 72 68 56
E-mail: cndh@cndh.org.ma
Site web: www.cndh.org.ma

Tamkine تمكين

SOMMAIRE

08 **Editorial**

11 **Articles**

- Résumés des articles rédigés en arabe 11
- Mohamed Mouaqit 18

La liberté de l'individu au Maroc: esquisse d'une histoire

Politico - pénale

36 **Dossier**

- Driss El Yazami 37

La commission marocaine pour la vérité : un premier bilan

- Elizabeth Lira 43

Testimony of traumatic politic experiences:

Therapy and denunciation in Chile (1973)

- José Zalaquet 61

Truth, justice and reconciliation:

lessons for the international community

Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

Editorial

La réflexion sur le lancement d'une revue du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme est partie du constat d'un paradoxe que confirment tous les observateurs et les intéressés, celui d'une contradiction flagrante entre la richesse de l'expérience marocaine pratique dans le domaine de l'établissement et le renforcement des droits humains, plus particulièrement dans le champ de la justice transitionnelle et de la réconciliation nationale, d'une part, la pauvreté de cette même expérience, lorsqu'il s'agit de son encadrement et de son accompagnement théoriques, d'autre part.

Contentons – nous de considérer, à titre d'exemple, ce qui a été accompli dans le champ de la justice transitionnelle et de la réconciliation nationale. Qu'il s'agisse de réparation individuelle et collective, d'élucidation de la vérité et de préservation de la mémoire, de déclenchement de dynamiques juridiques et institutionnelles et de réformer, très souvent les réalisations de l'expérience marocaine dépassent, et parfois de loin, celles d'autres expériences, y compris celles qui sont, à tort ou à raison, tenues pour être les plus emblématiques.

Et pourtant, la théorisation de cette expérience considérable reste en effet des plus maigres. Ni la démarche elle –même n'a été discutée dans ses dimensions philosophiques, ses relations avec la justice conventionnelle et ses implications pour les thèmes du pardon et de la punition, entre autres ; ni le suivi de l'expérience n'a été aussi attentif qu'il le fallait ; ni finalement ses effets et ses impacts n'ont été soumis à une évaluation rigoureuse. Et le même constat s'applique à d'autres champs du vaste domaine des droits humains.

Notre propos ici n'est pas de disserter sur les causes de ce déficit. Nous préférons supposer qu'elles sont conjoncturelles et passagères, et que l'une d'elles est le manque d'espaces de rencontre et de dialogue dans notre pays. Et nous souhaitons contribuer à réduire ce manque. C'est pourquoi nous lançons cette revue.

« Tamkine » s'offre donc comme un espace ouvert à tous les acteurs épris de droits de l'Homme, notamment ceux et celles d'entre eux qui appartiennent aux milieux universitaires. Nous les appelons à investir et s'approprier cet espace, car en cette occurrence comme en d'autres le CCDH ne prétend être qu'un facilitateur.

Un dernier mot : pourquoi le titre de « Tamkine » ? Parce que nous croyons que l'essence même des droits humains réside dans le concept de « capacitation » (« empowerment » en anglais). Si en effet l'on peut admettre qu'au départ de la jouissance des droits humains des initiatives de l'extérieur, pour ne pas dire d'en haut, peuvent être nécessaires, il est certain que la durabilité de cette jouissance requiert l'acquisition par les individus de la capacité de pratiquer et de protéger leurs droits.

Ahmed Herzenni
Président du Conseil Consultatif
des Droits de l'Homme

Editoral

The publication of a CCDH bi-annual magazine responds to a paradox that all concerned stakeholders have observed. It is the striking contradiction between the richness of the Moroccan practical experience in the promotion and enforcement of human rights, particularly in the field of transitional justice and national reconciliation, on the one hand, and the poverty of this same experience when it comes to theoretical supervision and support, on the other.

Undoubtedly, what has been accomplished in Morocco in the field of transitional justice and national reconciliation is considerable and often exceeds what has been achieved in other countries, including countries the experiences of which are considered, wrongly or rightly, leading experiences, whether in terms of individual and collective reparations, elucidation of the truth, preservation of memory or launching of legal and institutional reforms.

Yet, the theorizing of the Moroccan experience is significantly behind. The philosophical aspects of the approach itself nor its relationship with conventional justice and its impacts on issues like forgiveness and punishment have never been debated. The follow-up is lacking as well. Results and impacts have not been subject to rigorous evaluation. And the same applies to other subjects pertaining to the broad field of human rights.

The purpose here isn't to discuss the reasons behind this deficit. We prefer to consider that these reasons are transient and temporary, and that one of them is the terrible lack of spaces to meet and debate in our country. We would like to contribute to filling this gap. That is why we are launching this magazine.

«Tamkin» is, thus, a space open to any one enamored of human rights, especially among academics. We urge them to invest in and reclaim this space. The Advisory Council on Human Rights (CCDH), in this endeavor like in others, is only a facilitator.

Why it is called «Tamkin»? Tamkin (empowerment) is the essence of human rights. Even if we assume that the enjoyment of human rights necessitates, as a start, initiatives from outside self, if not from above, it is certain that the sustainability of that enjoyment requires the acquisition, by the self, of the ability to practice and protect rights.

Ahmed Herzenni
President of the Advisory
Council on Human Rights

Editorial

El lanzamiento de la presente revista por el Consejo consultivo de los derechos humanos viene tras la constatación de una paradoja que confirman todos los observadores y los interesados, la de una flagrante contradicción entre la riqueza de la experiencia marroquí (práctica) en el campo del establecimiento y refuerzo de los derechos humanos, en su aspecto relativo a la justicia transicional y la reconciliación nacional, por una parte, y la pobreza de esta misma experiencia, en términos de gestión y acompañamiento teórico, por otra.

Si consideramos sólo los logros realizados en el campo de la justicia transicional y la reconciliación nacional, podemos admitir que ha sido impresionante. La experiencia marroquí, en materia de la reparación individual y comunitaria, el establecimiento de la verdad y la preservación de la memoria, el lanzamiento de la dinámica de reforma en el campo de democratización supera las demás experiencias que se consideran pilotas en este campo.

Sin embargo, la teorización de la práctica que dio lugar a estos considerables logros casi no es comparable con la que se produjo en otros países, cuya experiencia práctica en la materia ha sido muy modesta. Ni el enfoque mismo fue debatido en sus dimensiones filosóficas, en su relación con la justicia convencional y su impacto sobre cuestiones como el del perdón y el castigo, entre otros; ni el seguimiento de la experiencia ha sido tan atento que convenía; ni finalmente sus efectos y sus impactos han sido sometidos a una evaluación rigurosa. Y el mismo puede decirse sobre otros aspectos del campo de derechos humanos.

Nuestro propósito aquí no es de hablar extensamente de las causas de ese déficit, ya que preferimos suponer que son coyunturales y transitorias, y que una de esas causas es la falta de espacios de encuentro y diálogo en nuestro país. Así que esta revista viene para reducir esta carencia.

« Tamkine » es un espacio abierto a todos los actores concernidos por el tema de derechos humanos, quienes invitamos a invertir y apropiarse de este espacio, ya que en este caso como en otros el CCDH pretende sólo ser un mediador.

¿Por qué el título «Tamkine »? Porque creemos que el concepto Tamkine/capacitación, (« empowerment» en inglés) es la esencia de los derechos humanos. Si admitimos que el disfrute de los derechos humanos requiere iniciativas del exterior, es cierto que la sostenibilidad de ese disfrute requiere la adquisición por las personas de la capacidad de practicar y proteger sus derechos.

Ahmed Herzenni
Presidente del Consejo Consultivo
de Los derechos Humanos

ARTICLES

Résumés des articles rédigés en arabe

Résumés des articles rédigés en arabe

La réconciliation comme méthode - par Ahmed Herzenni *

P : 26 Partie arabe

La réconciliation que le Maroc a choisie est à la fois un moyen et un objectif. L'auteur considère la réconciliation comme un pas décisif quoiqu'insuffisant vers la démocratie. C'est une sorte de préparation psychologique au pardon qui élève la victime et abaisse le tortionnaire au point de dissiper l'effet de ses actes. C'est une victoire de l'humain sur l'inhumain. C'est également un aveu réciproque des responsabilités, une volonté d'autocritique, d'ouverture et une acceptation du caractère relatif de la vérité. Bref, C'est une libération du poids du passé et en même temps une condition de la non-répétition des violations graves des droits de l'Homme.

Ce qui distingue les peuples matures, c'est leur capacité de 'digérer' les moments historiques les plus tragiques en limitant les 'déchets'. Et ce qui caractérise la pensée moderne et démocratique c'est son caractère programmatique. A contrario, ce que craint le plus le dogmatique l'ouverture.

La réconciliation ne concerne pas seulement le politique, elle s'étend à l'histoire à la relation homme-femme. C'est avant tout une réconciliation avec soi.

*** Président du Conseil consultatif des droits de l'Homme CCDH**

Reconciliation as a method - by Ahmed Herzenni

The path of reconciliation chosen by Morocco is a means and an objective at the same time. The author considers reconciliation as an insufficient but essential step towards democracy. It consists of a mental preparation for pardon, which is a victory of the humane over the inhumane. It is a mutual recognition of responsibility, willingness for self-criticism and openness and acceptance of the relativity of truth. It is a relief from the past, and a condition to ensure non-repetition of gross human rights violations.

Mature people are characterized by their ability to "digest" the worst periods of their history while limiting the amount of "waste". Modern and democratic thinking is essentially characterized by its programmatic character. To the contrary, dogmatists are fearful of openness.

Reconciliation is not just about politics. It involves history and neighbors as well. It also concerns the relation between men and women. Above all, it is reconciliation with oneself.

La Reconciliación como método, por el sr. Ahmed Herzenni

La reconciliación adoptada por Marruecos es a la vez un medio y un objetivo. El autor considera la reconciliación como un paso decisivo, aunque no suficiente, hacia la democracia. Es un tipo de preparación psicológica hacia el perdón, que eleva a la víctima y reduce al torturador hasta el punto de disipar el efecto de sus actos para hacer justicia a las víctimas. Es al final una victoria del humanismo. Se trata de un reconocimiento mutuo de la responsabilidad, una clara disposición a la autocrítica y la apertura, y la aceptación del carácter relativo de la verdad, es una liberación de la carga del pasado sin negar lo que ha ocurrido y una condición para que no se repitan violaciones graves de derechos humanos.

Lo que caracteriza los pueblos sensatos es su capacidad de superar los peores momentos de su historia intentando, mediante la toma de una serie de medidas, reducir los efectos negativos de este pasado. El pensamiento moderno y democrático no emite juicios subjetivos, sino que recurre a criterios objetivos mediante la propuesta de alternativas para cada programa, volviendo siempre a la voluntad del pueblo, por eso los dogmáticos tienen miedo a este tipo de apertura.

La reconciliación no concierne sólo la política, sino también la historia. Puede haber reconciliación con los vecinos, o entre hombres y mujeres, pero es, ante todo, una reconciliación con uno mismo.

Vérité et Réconciliation en Amérique latine: Entretien avec José Zalaquet

P : 30 Partie arabe

Cet entretien a été réalisé en marge du séminaire organisé par le Conseil consultatif des droits de l'Homme en coopération avec le centre des droits de l'Homme à l'université du Chili et le Centre international de justice transitionnelle sur le thème «des expériences marocaine et chilienne en matière de recherche de vérité, d'équité et de réconciliation» et ce, les 24 et 25 novembre 2009 à Rabat.

José Zalaquet est professeur à la faculté de droit du Chili où il enseigne les droits de l'Homme, les valeurs morales et la politique. Il a également enseigné à la faculté de droit de l'université de Harvard aux Etats Unis et au Costa Rica. Zalaquet est l'un des militants des droits de l'Homme les plus connus dans le monde et plus particulièrement en Amérique latine. Ancien exilé politique, il a contribué au mouvement de la résistance contre le système militaire au Chili. Il a également travaillé dans plusieurs organisations internationales des droits de l'Homme notamment Amnesty international. José Zlaquet est un des experts les plus distingués en matière de justice transitionnelle, et c'est à ce titre qu'il a été convié à plusieurs séminaires sur la question.

En 1990, il a été nommé membre de la commission de vérité et de réconciliation au Chili. M Zalaquet est titulaire d'un doctorat honorifique de l'université de Noterdam (Etat d'Indiana) et de l'université de New york aux Etats Unis.

L'entretien traite des expériences de la justice transitionnelle, différentes dans leurs contextes, processus et aboutissements (Uruguay, Chili, Argentine, Maroc, Afrique du sud, Pérou...). Il met en exergue l'importance de l'échange et le partage de l'apport de chaque expérience réussie (argentine, Uruguay, Chili, Maroc...) ou déchue (Uganda, Philippine...) ainsi que d'autres expériences qui ont choisi de préparer l'avenir sans se retourner vers le passé. L'interview met en valeur également le rôle qu'a joué le mouvement des droits de l'homme et ses organisations et l'efficacité de ces dernières et leur apport dans la promotion des droits de l'Homme dans ce cadre.

Les réponses de Zalaquet confirment ainsi la complémentarité des rôles du militant des droits de l'Homme et du politique d'un côté et les difficultés des transitions démocratiques de l'autre côté. Elles évoquent au même titre les rôles que peuvent jouer les intellectuels, la gauche et les académiciens. Zalaquet démontre d'après le contexte historique des transitions en Amérique latine en particulier, comment s'est prévalue la légitimité des valeurs morales, des valeurs des droits de l'Homme et comment la légitimité des droits de l'Homme a été liée plus aux moyens qu'aux objectifs.

José Zalaquet est auteur de plusieurs publications sur les droits de l'Homme, la vérité et la réconciliation en espagnol et en anglais :

- The Human Rights Issue and the Human Rights Movement. World Council of Churches, Geneva. (1982)
- Derechos Humanos y Limitaciones Politicas en las Transiciones Democraticas del Conosur. Colección Estudios Cieplan, Santiago. (1991)
- «Moral Reconstruction in the Wake of Human Rights Violations and War Crimes». In: Hard Choices: Moral Dilemmas Relating to Humanitarian Intervention. Edited by Jonathan Moore of the John F. Kennedy School of Government, University of Harvard, and sponsored by the International Committee of the Red Cross. Rowman & Littlefield Publishers, USA. (1998)
- Los Límites de la Tolerancia. Libertad de Expresion y Debate Publico en Chile. Lom Ediciones, Santiago de Chile. (1998)
- «Truth, Justice and Reconciliation: Lessons For The International Community». In: Comparative Peace Processes In Latin America. José Zalaquett Daher. Cynthia Arnson. Woodrow Wilson Center Press/Stanford University Press, Washington, D.C. (1999)
- Procesos de Transición a la Democracia y Políticas de Derechos Humanos en América Latina (1998)
- La reconstrucción de la unidad nacional y el legado de violaciones de los derechos humanos. (1999)
- La Mesa de Diálogo sobre Derechos Humanos y el proceso de transición política en Chile. (2000)
- «No hay mañana sin ayer": Análisis de la propuesta del presidente Lagos sobre Derechos Humanos. (2003)
- Transparencia, rendición de cuentas y lucha contra la corrupción en América 2004. (2004)

*** Professeur des droits de l'Homme, Faculté de Droit, Université du Chili**

Truth and reconciliation in Latin America: interview with Jose Zalaquet

This interview was made during a seminar organized by the Advisory Council on Human Rights (CCDH) in partnership with the Human Rights Center at the University of Chile and the International Center for Transitional Justice on "Moroccan and Chilean experiences in seeking truth, equity and reconciliation" on November 24th - 25th, 2009, in Rabat.

José Zalaquet is a professor of human rights, ethics and political science in the Faculty of Law at the University of Chile. He taught in the United States, at Harvard Law School, and in Costa Rica. He is one of the most famous human rights activists in the world and in Latin America, in particular. He took part in the resistance movement against the military regime in Chile and spent several years in exile. He worked for various international human rights organizations, such as Amnesty International. One of the most eminent experts in the field of transitional justice, José Zalaquet was invited to several national and international seminars on this specific issue.

In 1990, Mr. Zalaquet was appointed as member of the Truth and Reconciliation Commission in Chile. He was awarded an honorific doctorate from the University of Notre Dame (Indiana) and New York University in the United States.

This interview deals with different experiences of transitional justice (Uruguay, Chile, Argentina, Morocco, South Africa, Peru, etc.). It highlights the significance of contributions of both successful and unsuccessful experiences and how some commissions decided to prepare the future without reading the page of the past. The interview sheds light on the role of human rights movement and organizations, their efficiency and their role in the promotion of human rights.

Zalaquet confirms complementarities between the roles of human rights activists and political militants, on the one hand, and the difficulties of democratic transitions on the other. He sheds light as well on the role of intellectuals, left-wing and academicians. He shows how legitimacy of ethics and human rights values prevails and how human rights issues were much more a tool than an objective.

José Zalaquet has authored several publications on human rights, truth and reconciliation in Spanish and English:

- The Human Rights Issue and the Human Rights Movement. World Council of Churches, Geneva. (1982);
- Derechos Humanos y Limitaciones Politicas en las Transiciones Democraticas del Conosur. Colección Estudios Cieplan, Santiago. (1991);
- "Moral Reconstruction in the Wake of Human Rights Violations and War Crimes". In: Hard Choices: Moral Dilemmas Relating to Humanitarian Intervention. Edited by Jonathan Moore of the John F. Kennedy School of Government, University of Harvard, and sponsored by the International Committee of the Red Cross. Rowman & Littlefield Publishers, USA. (1998);
- Los Límites de la Tolerancia. Libertad de Expresion y Debate Público en Chile. Lom Ediciones, Santiago de Chile. (1998);
- "Truth, Justice and Reconciliation: Lessons for the International Community". Comparative Peace Processes In Latin America. José Zalaquett Daher. Cynthia Arnson. Woodrow Wilson Center Press/ Stanford University Press, Washington, D.C. (1999);
- Procesos de Transición a la Democracia y Políticas de Derechos Humanos en América Latina (1998);
- La reconstrucción de la unidad nacional y el legado de violaciones de los derechos humanos. (1999);
- La Mesa de Diálogo sobre Derechos Humanos y el proceso de transición política en Chile. (2000);
- "No hay mañana sin ayer": Análisis de la propuesta del presidente Lagos sobre Derechos Humanos. (2003);
- Transparencia, rendición de cuentas y lucha contra la corrupción en América 2004. (2004).

La verdad y la reconciliación en América latina, entrevista con el sr. José Zalaquet

Esta entrevista se realizó al margen de la conferencia organizada por el Consejo consultivo de los derechos humanos (CCDH), en cooperación con el Centro de Derechos Humanos de la Universidad de Chile y el Centro Internacional para la Justicia Transicional bajo el tema «la experiencia de Marruecos y Chile en materia de la búsqueda de la verdad, la equidad y la reconciliación" el 24 y 25 de noviembre de 2009 en Rabat.

José Zalaquet es profesor en la facultad de derecho en Chile en materia de política, derechos humanos y valores morales. También fue profesor en la Facultad de Derecho de la Universidad de Harvard de EE.UU. y Costa Rica. Zalaquet es uno de los activistas más famosos en el mundo y particularmente en América Latina.

Este último se ha adherido al movimiento de resistencia contra el sistema militar en Chile y ha pasado muchos años en el exilio. También ha trabajado en varias organizaciones internacionales de derechos humanos, entre ellos Amnistía Internacional y es uno de los más distinguidos expertos en materia de la justicia transicional, por lo cual ha participado a varios seminarios sobre el tema.

En 1990 fue nombrado miembro en la comisión de verdad y reconciliación en Chile y tiene un doctorado honorífico de la Universidad de Noterdam (Estado de Indiana) y la Universidad de Nueva York EE.UU.
Este encuentro gira en torno a la justicia transicional, en sus diferentes aspectos, procesos y resultados (Uruguay, Chile, Argentina, Marruecos, Sudáfrica, Perú, etc.). Asimismo destaca la importancia del intercambio y difusión de las experiencias exitosas en la materia (Argentina, Uruguay, Chile, Marruecos, etc.) o fracasadas (Uganda, Filipinas, etc.), así como otras experiencias que han elegido prepararse para el futuro sin volver al pasado. La entrevista también destaca el papel desempeñado por el movimiento de los derechos humanos, sus organizaciones y su contribución a la promoción de los derechos humanos en este marco.

Las respuestas de Zalaquet confirman el papel complementario que tienen el activista en derechos humanos y el militante político, por un lado, y las dificultades de las transiciones democráticas por otro lado. Asimismo destacan el papel que los intelectuales, la izquierda y los académicos puedan desempeñar. Zalaquet demuestra, a partir del contexto histórico de las transiciones en América Latina en particular, cómo prevaleció la legitimidad de los valores morales, los valores de los derechos humanos y cómo la legitimidad de los derechos humanos se ha considerado más como medida que objetivo.

José Zalaquet es autor de varias publicaciones que tratan los derechos humanos, la verdad y la reconciliación en español e inglés:

- The Human Rights Issue and the Human Rights Movement. World Council of Churches, Geneva. (1982)
- Derechos Humanos y Limitaciones Politicas en las Transiciones Democráticas del Conosur. Colección Estudios Cieplan, Santiago. (1991)
- «Moral Reconstruction in the Wake of Human Rights Violations and War Crimes». In: Hard Choices: Moral Dilemmas Relating to Humanitarian Intervention. Edited by Jonathan Moore of the John F. Kennedy School of Government, University of Harvard, and sponsored by the International Committee of the Red Cross. Rowman & Littlefield Publishers, USA. (1998)
- Los Límites de la Tolerancia. Libertad de Expresion y Debate Publico en Chile. Lom Ediciones, Santiago de Chile. (1998)
- «Truth, Justice and Reconciliation: Lessons For The International Community». In: Comparative Peace Processes In Latin America. José Zalaquett Daher. Cynthia Arnson. Woodrow Wilson Center Press/Stanford University Press, Washington, D.C. (1999)
- Procesos de Transición a la Democracia y Políticas de Derechos Humanos en América Latina (1998)
- La reconstrucción de la unidad nacional y el legado de violaciones de los derechos humanos. (1999)
- La Mesa de Diálogo sobre Derechos Humanos y el proceso de transición política en Chile. (2000)
- «No hay mañana sin ayer": Análisis de la propuesta del presidente Lagos sobre Derechos Humanos. (2003)
- Transparencia, rendición de cuentas y lucha contra la corrupción en América 2004. (2004)

Sept clés pour la gestion des droits de l'Homme au Maroc, par Abdelaziz Laaroussi* P : 10 Partie arabe

Cet article aborde les difficultés résultant des différences entre les systèmes législatifs nationaux et leurs spécificités d'un côté, la nature des normes internationales, d'un autre, et la complexité et diversité des procédures existantes, d'un troisième côté. Il évoque à la lumière de cela les questions de l'harmonisation et de l'équilibre juridique en relation avec les engagements de l'Etat.

L'auteur propose sept clés pour la gestion des droits de l'Homme au Maroc à savoir :

• L'harmonisation des législations nationales avec le droit international pour être en phase avec le dynamisme juridique international des droits de l'homme;
• La publication des rapports gouvernementaux et non-gouvernementaux afin d'assurer le contrôle et la protection des droits de l'homme;
• La révision de la Constitution afin de garantir la suprématie des traités et des conventions internationales sur les lois nationales et d'inscrire les droits de l'Homme dans la loi fondamentale
• Le renforcement des coopérations internationales, du dialogue entre les civilisations, de la reconnaissance du droit à la différence et de la lutte contre l'exclusion;
• La justice;
• Les dispositions institutionnelles et démocratiques;
• Le développement des politiques publiques.

*Chercheur en droit constitutionnel et en sciences politiques

Seven keys for the management of human rights system in Morocco, by Abdelaziz Laaroussi

This article sheds light on the difficulties resulting from the dissimilarities of legal systems and their specificities, the nature of international rules and the complexity and diversity of existing procedures. It highlights the issues of primacy, harmonization and legal balance in relation with the State's commitments.

The author suggests seven measures for the management of human rights in Morocco:

• harmonization of national laws with international laws in order to keep up with the international human rights legal dynamism;
• publication of government and non-government reports, in order to ensure the protection of human rights;
• review of the Constitution to guarantee the primacy of international treaties and conventions over national laws, and constitutionalization of rights;
• strengthening international cooperation, dialogue of civilizations, recognition of the right to differ, and combating exclusion;
• justice;
• institutional and democratic provisions;
• public policies and their priorities.

Siete medidas para la gestión de los derechos humanos en Marruecos, por el Sr. Abdelaziz Laaroussi

Este artículo se refiere a las dificultades derivadas de las diferencias entre los sistemas legislativos y su particularidad por una parte, la naturaleza de las normas internacionales y la diversidad de los procedimientos existentes, por otra. Asimismo plantea la cuestión de la armonización y el equilibrio jurídico en relación con los compromisos estatales.

El autor sugiere siete medidas al respecto para la gestión de los derechos humanos en Marruecos:

• La armonización de las legislaciones nacionales con el derecho internacional para acompañar la dinámica jurídica internacional de derechos humanos;
• La publicación de informes gubernamentales y no gubernamentales para garantizar el seguimiento y la protección de los derechos humanos;
• La revisión de la Constitución con el fin de garantizar la supremacía de los tratados y convenios internacionales sobre las leyes nacionales, y el reconocimiento constitucional de los derechos;
• El refuerzo de la cooperación internacional, el diálogo entre las civilizaciones y la lucha contra la discriminación;
• La justicia;
• Las disposiciones institucionales y democráticas;
• El desarrollo de las políticas públicas.

La protection des délinquants juvéniles entre droit international et législation marocaine, par Youssef El Bouhairi

P : 17
Partie arabe

Cet article se base sur les instruments internationaux de la protection des droits de l'Homme et plus précisément des enfants et traite des dispositions des Nations Unies relatives à la délinquance juvénile, telles que les règles de Beijing ou les principes de Riyad. Dans un premier temps, l'article analyse les dispositions traitant des jeunes délinquants dans le Code de Procédure Pénale à la lumière des standards internationaux, en ce qui concerne les sanctions, leurs modalités d'application et les institutions accueillant les jeunes délinquants.

Dans une deuxième partie, l'auteur présente des mesures pénales susceptibles de protéger les délinquants juvéniles et de garantir un traitement respectant leur qualité d'être humain. Ces mesures touchent notamment au droit à un procès équitable et confidentiel, à la personnalisation des peines ou encore à la difficulté de juger des cas impliquant à la fois mineurs et adultes.

Enfin, l'article aborde la criminalisation des mineurs au regard de la législation marocaine et de la protection internationale des droits des enfants, et de nombreux éléments cruciaux s'y rattachant, tels que la réhabilitation des mineurs, la correction de leurs comportements, le développement des rôles des assistants sociaux et des psychologues et enfin la recherche de peines alternatives.

***Professeur de l'enseignement supérieur à la faculté de droit- Université Cadi Ayyad de Marrakech**

Protection of juvenile offenders, by Youssef El Bouhairi

This article is based on the international instruments of human rights protection, in general, and those relative to the protection of children, in particular. It addresses the United Nations provisions that concern juvenile offenders, such as the Beijing Rules and the Riyadh Principles.

In the first part, the article tackles and analyzes provisions related to juvenile offenders in the Moroccan Penal Procedure and highlights the conflict between these provisions and international standards in certain aspects. These pertain to punishements, circumstances of their application and institutional systems hosting juvenile offenders.

The second part addresses the penal policy that is likely to protect and ensure humane treatment for juvenile offenders. It analyzes the right to fair and confidential trial, personalization of punishments and the difficulty of execution in cases involving both minors and adults.

The last part is devoted to the criminalization of minors in the Moroccan law and the international protection of children's rights. It focuses mainly on the rehabilitation of minors, correction of their behaviors, the role of social assistants and psychologists and alternative punishments.

Protección de los menores infractores, por el Sr. Youssef El Bouhairi

Este artículo se basa en los instrumentos internacionales de derechos humanos, en general y los niños, en particular. Y presenta algunas de sus disposiciones que manifiestan el interés que otorga las Naciones Unidas a los menores infractores, como las Reglas de Beijing y los Principios de Riad.

En la primera parte se abordan las disposiciones relativas a los menores infractores en el código de procedimiento penal, analizadas a la luz de las normas internacionales en ciertos aspectos. Estos se refieren a las sanciones, las circunstancias de su aplicación, sus objetivos y el sistema de las instituciones que acogen los menores infractores.
La segunda parte trata la política penal que pueda proteger a los menores infractores con el fin de garantizarles un trato humano mediante el derecho a un juicio justo y confidencial, la individualización de las sanciones, la distinción en su aplicación y la dificultad de aplicar sanciones a los casos mixtos de menores y adultos.

La tercera parte está dedicada a la criminalización de los menores recogida en la legislación marroquí y la protección internacional de los derechos del niño. Esta parte se centra en la rehabilitación de los menores, la corrección de comportamientos y la aplicación de la asistencia social y psicológica, como sanciones alternativas.

Liberté de l'individu au Maroc : esquisse d'une histoire politico-pénale

Mohamed Mouaqit *

Cet article est l'œuvre d'un juriste qui mobilise des notions de philosophie politique d'inspiration montesquienne, comme celle de « liberté individuelle », et se réfère à des recherches en sciences sociales consacrées au Maroc.

Historiquement, il est plus pertinent d'après l'auteur de parler dans le cas du Maroc de « liberté de l'individu»; une notion qui désigne une liberté de fait qui se détermine par rapport à la société, c'est-à-dire la tribu, et non par rapport à l'Etat.

Les prémisses d'une expression autochtone de la « liberté individuelle » ont pris forme à l'épreuve de la lutte nationale pour l'indépendance. Parallèlement, les structures sociales traditionnelles se sont progressivement affaiblies. Et la Siba tribale, qui n'était à vrai dire qu'une inspiration à la participation politique, a progressivement fait place à une « Siba individuelle », c'est-à-dire une inspiration de l'individu marocain à la participation politique.

Cette inspiration s'était heurtée d'abord à l'ordre public colonial puis à l'ordre public makhzénien. L'histoire du droit pénal du Maroc indépendant n'est que confrontation et frustration, malgré le fait que l'idéal de « liberté individuelle » a constitué une source d'inspiration pour le législateur marocain dans les toutes premières années de l'indépendance.

En pratique, nous dit l'auteur, « ce que le makhzen permet à l'individu par le biais des libertés publiques garanties est neutralisé par ce qu'il se permet contre lui ». La justice pénale fonctionne d'avantage comme un appareil de maintien de l'ordre que comme une institution de protection de la liberté individuelle.

Individual's liberty in Morocco: outline of a politico-penal history, By Mohammed Mouaqit

This article is authored by a jurist who uses notions of political philosophy inspired by Montesquieu, such as "individual liberty", and refers to social science researchs concerning Morocco.

According to the author, it is historically more relevant to talk about "individual's liberty" in Morocco rather than "individual liberty". This notion refers to a liberty defined in relation with society (or the tribe) rather than the State.

The premises of a native expression of "individual liberty" were developed during the national struggle for independence. Meanwhile, traditional social structures progressively weakened. The tribal Siba (disorder resulting from the absence of State authority in a particular region), which was actually nothing else but the wish for political participation, gradually turned into an "individual Siba", that is to say a wish of the Moroccan individual to become politically involved.

This quest for political participation came up against the colonial social order and later against the law and order of the Makhzen (State authority). History of the penal law in the independent Morocco is nothing but confrontation and frustration, even though the ideal of "individual liberty" was a source of inspiration for Moroccan legislators during the first years of independence.

In fact, the author argues that civil liberties granted by Mekhzen are limited by the actions of the regime itself against individuals. Penal justice actually functions more like as an instrument maintaining order rather than an institution protecting individual liberties.

La libertad individual en Marruecos: Inicio de una historia político-penal, por el Sr. Mohammed Mouaqit

Este artículo ha sido escrito por un jurista que trata nociones de la filosofía política inspiradas de los principios de Montesquien, como «la libertad individual» y las investigaciones en materia de ciencias sociales realizadas sobre Marruecos.

En el caso de Marruecos, es más pertinente, según el autor, hablar de «la libertad individual», un concepto que significa una libertad de acción que se determina en relación con la sociedad, es decir con la tribu, y no en relación con el Estado.

Los marroquíes empezaron a utilizar la expresión «libertad individual» tras la experiencia de la lucha nacional para la independencia. Mientras tanto, las estructuras sociales tradicionales se han debilitado. En cuanto al "Siba" (Desorden derivado de la ausencia de la autoridad del Estado en una región determinada), que era de hecho una fuente de inspiración para la participación política, ha ido evolucionando paulatinamente hacia una Siba «personal», es decir, la voluntad de la persona a participar en la política.

Esta inspiración se ha enfrentado primero al orden colonial y luego con el orden del "mekhzen" (los órganos del Estado marroquí). La historia del derecho penal de Marruecos es resultado de un proceso de confrontación y frustración, a pesar de que el ideal de la «libertad individual» ha sido una fuente de inspiración para el legislador marroquí en los primeros años de independencia.

En la práctica, el autor afirma que las libertades públicas que este "mekhzen" garantiza a los individuos están limitadas por este mismo.
La justicia penal funciona tanto como instrumento para el mantenimiento del orden público como la protección de los derechos humanos.

Quel est, à travers l'histoire du droit pénal du Maroc, le sort de la liberté de l'individu marocain ? Telle est la question à laquelle je tenterai de donner une réponse dans cette contribution. Une première interrogation vient à l'esprit : faut-il restreindre la pertinence de cette question au cadre historique délimité en amont par la date de promulgation du code pénal marocain, ou en aval par la date trentenaire de son anniversaire ? Si l'on veut étudier l'application du code pénal du 26 novembre 1962 par le juge et son remaniement par le législateur en matière de liberté de l'individu sans s'interroger sur la pertinence de cette notion par rapport à l'histoire de la société marocaine, on aura peut-être fait l'histoire du code pénal mais pas celle de la liberté de l'individu au Maroc. Si au contraire, l'on veut comprendre la problématique de la liberté de l'individu marocain au regard de la singularité sociale et politique du Maroc, ce ne peut être possible qu'en élargissant le cadre historique de pertinence de cette notion au-delà de l'avènement du code pénal de 1962. C'est cette dernière perspective que j'ai choisie pour traiter de la question de la liberté de l'individu au Maroc.

Autrement dit, au lieu d'étudier, à travers le problème de la liberté de l'individu, l'histoire trentenaire du code marocain de 1962, il est plus intéressant, de mon point de vue, d'étudier, à travers l'histoire multi-séculaire du droit pénal marocain, le problème de la liberté de l'individu. Ce choix est d'autant plus légitime que l'histoire du droit pénal au Maroc, et par conséquent l'histoire de la liberté de l'individu marocain, est beaucoup plus ancienne que l'histoire du code pénal[2]. Surgit alors l'interrogation suivante : Comment peut-on porter si loin dans le temps le problème de la liberté de l'individu au Maroc ?

« Liberté individuelle » et « liberté de l'individu » prolegomenes thèoriques

Lorsque j'ai formulé la problématique ci-dessus, j'ai pris soin d'écrire « liberté de l'individu », non pas « liberté individuelle ». Une perspective exclusivement juridique ne permet pas de remarquer la nuance dans la formulation, encore moins d'en deviner le contenu ? Une perspective anthropologique, sociologique et historique a permis parfois de l'appréhender, mais jamais de l'analyser et de la systématiser[3]. La nuance dans la formulation des notions de « liberté individuelle » et de « liberté de l'individu » procède du fait que si ces deux notions s'emboîtent l'une dans l'autre, elles ne s'identifient pas cependant. Pour le comprendre, il faut partir du raisonnement suivant : il peut y avoir une philosophie de la liberté individuelle sans qu'il y ait une liberté de l'individu réelle, effective ; inversement, il peut y avoir une liberté de l'individu de fait, sans qu'il y ait une philosophie de la liberté individuelle. Autrement dit, il peut y avoir le fait de l'individu ou de la liberté, sans qu'il y ait la valeur de l'individu ou de la liberté, comme il peut y avoir la valeur de l'individu ou de la liberté sans qu'à cette valeur corresponde une réalité concrète.

Ce raisonnement est plus facile à développer pour la notion d'individu que pour celle de liberté. L'individu comme personne physique et morale est nécessairement constitutif d'une société, bien que celle-ci ne reconnaît philosophiquement aucune valeur à l'individualité, et qu'elle fonctionne d'une manière non individualiste. En fait, même dans les sociétés où le groupe et la collectivité dominent les composantes individuelles qui les constituent, l'individu n'est jamais méconnu totalement dans son individualité[4]. Le droit pénal coutumier du Maroc[5] en est une preuve : l'individu est affirmé dans son individualité comme l'auteur de l'infraction et le destinataire de la sanction, même si la responsabilité de l'acte a pour effet de mettre en jeu la solidarité du groupe d'appartenance, plutôt en faveur de l'individu.

S'agissant de la liberté, affirmer qu'elle peut être un fait sans être une valeur, c'est-à-dire sans être un fait philosophiquement reconnu et garanti, est une affaire plus compliquée, parce que la notion de liberté a été, sous l'effet de la modernité, trop identifiée à une valeur au point qu'il est devenu difficile de la reconnaître comme un fait indépendamment de sa valeur. Or pour la reconnaître comme un fait, elle oblige celui qui la cherche à ne pas la découvrir toujours sous son nom[6], ou à la chercher dans les interstices de la réalité sociale. En matière pénale, l'anthropologue, le sociologue ou l'historien peut identifier un problème de la liberté dans sa négation par la prison par exemple, sans pour autant que le prisonnier dispose d'une philosophie de la liberté individuelle pour penser sa situation. On peut objecter que la présence du problème de la liberté se laisse déduire sociologiquement à partir de la réalité, par exemple d'une réalité sociale qui se refuse à inventer

la prison comme moyen de sanction pénale et qui, quand elle l'invente, c'est pour la subir « la mort dans l'âme » comme il arriva à la société berbère marocaine avec l'avènement des grands amghars. En déduisant de la réalité sociale le fait de la liberté, l'analyste applique peut-être de l'extérieur la notion de liberté, qui se trouve définie par lui, non par la société, mais il ne le fait que dans la mesure où les faits se laissent, de l'intérieur de la société analysée, s'y envelopper[7].

La « liberté de l'individu » est donc une notion qui désigne une liberté de fait non assortie d'une philosophie de la « liberté individuelle ». La notion de «liberté individuelle », par contre, entend désigner une liberté philosophique qui aspire à devenir une liberté de fait, ou une liberté de fait à laquelle correspond une philosophie et de la liberté et de l'individu. Dans la notion de « liberté individuelle », les notions de liberté et d'individu ne se laissent pas seulement déduire comme des faits, mais aussi comme des représentations philosophiquement articulées. Telle est la situation en Europe depuis que la liberté de l'individu est pensée par la philosophie des droits de l'Homme et des libertés publiques. Nous nous trouvons alors dans une situation où la société ne se laisse pas penser en terme d'individu et de liberté de l'extérieur par un analyste qui prend le soin de rendre analysable les faits de cette société par ses propres catégories (dans la mesure seulement, rappelons le, où ces faits s'y soumettent), mais dans une situation où la société analysée a elle même pensé philosophiquement l'individu et la liberté comme des valeurs, et les a intégrés dans une conception philosophique de la « liberté individuelle ». Cette situation engendre le problème spécifique suivant : alors que, au départ, il était question d'une société qui, sans avoir pensé et produit une philosophie de la liberté individuelle, pouvait être soumise aux notions de liberté et d'individu, il est maintenant question d'une société où, tout en ayant pensé et produit une philosophie de la liberté individuelle, la liberté de l'individu peut être soit inaffective, soit exposée potentiellement à un appareil répressif dont l'éventail dépasse de loin celui qu'ont connu les sociétés qui n'ont pas pensé et produit une philosophie de la liberté individuelle (les sociétés libérales modernes sont aussi les sociétés où les moyens de neutralisation de la liberté de l'individu sont les plus sophistiqués).

De ce qui précède, deux enseignements importants pour l'étude de l'histoire de la liberté de l'individu, valables tout autant pour le cas particulier du Maroc que pour d'autres expériences historiques, doivent être tirés : le premier est que, surtout du point de vue de l'histoire pénale, l'histoire de la liberté de l'individu ne se réduit pas à l'histoire de la liberté individuelle. La notion de liberté individuelle permet de penser l'expérience historique de la modernité ; si elle est utilisée au-delà ou en dehors de son champ historique de pertinence, elle peut déboucher soit sur l'anachronisme, soit sur le négationnisme (il n'y a pas de liberté de l'individu sans la philosophie de la liberté individuelle). En revanche, à partir du moment où la philosophie de la liberté individuelle s'est identifiée au paradigme dominant de l'expérience de la modernité européenne, elle est devenue l'horizon obligé de toute pensée sur la liberté de l'individu.

Cela signifie qu'une expérience historique sociale donnée n'est susceptible d'une analyse en termes de « liberté individuelle » qu'à partir du moment où cette expérience a elle-même intégré la philosophie de la liberté individuelle comme horizon de sa pensée et de sa pratique, ce qui est le cas par exemple de l'expérience marocaine. En l'absence de cet horizon, l'expérience n'est pas analysable qu'en terme de « liberté de l'individu », ce qui a toutefois pour conséquence de problématiser cette expérience et de rendre pensable une histoire de la liberté de l'individu sans la philosophie de la liberté individuelle (une conséquence due à l'a priori, au sens kantien, que l'analyste assume intellectuellement comme méthode et comme position philosophique).

Le second enseignement qu'on peut dégager, c'est que le passage d'une situation passible d'une analyse en termes de «liberté de l'individu » à une situation régie par la philosophie de la liberté individuelle ne s'analyse pas nécessairement en un progrès, puisque cette philosophie peut rester inaffective, comme c'est le cas dans les pays où la modernité pénale procède d'une acculturation artificielle, ou est accompagnée d'un développement des moyens répressifs qui la relativisent. Il est cependant impossible à l'analyste qui a fait de la liberté un a priori pour rendre compte d'une expérience historique sociale de ne pas considérer que le dépassement d'une situation où la liberté de fait de l'individu et la philosophie individuelle ne coïncident pas par une situation où elles coïncident, comme

une situation qui présente incontestablement une avancée. La nature de ce dépassement dépendra du type de décalage entre le fait et la valeur dans la situation examinée au départ : le dépassement consistera soit dans le rattrapage du fait par la valeur ou de la valeur par le fait. Le processus de recouvrement du fait par la valeur s'analysera en une véritable rupture lorsque la coïncidence entre le fait et la valeur s'opère entre la valeur apparue comme horizon exogène (soit comme altérité, soit comme utopie) et une situation nouvelle correspondant à cette valeur. Le dépassement revêt davantage de complexité lorsque le rattrapage en question se fait à l'aide d'un référentiel philosophique non pensé et non produit par la société qui l'a intégré, comme c'est le cas au Maroc où la notion de liberté individuelle se définit par rapport à un contenu qu'il faut rechercher dans la philosophie européenne issue des Lumières. L'analyse de ce dépassement devient en conséquence elle aussi complexe : elle consistera, à première vue, en une approche en termes d'acculturations où le dépassement apparaît comme un processus artificiel, sans transition articulant des situations trop hétérogènes. Cette hétérogénéité ne pourra être atténuée que si la catégorie de « liberté » utilisée par l'analyste est suffisamment travaillée pour être universalisable, c'est-à-dire affinée jusqu'à ne pas apparaître comme l'imposition d'une logique de situation à une situation qui lui est étrangère. C'est ce que j'ai essayé de faire en parlant de « liberté de l'individu », notion qui ne se réduit pas à la notion de « liberté individuelle » mais qui embraye sur elle. En universalisant la notion de liberté de l'individu, l'analyste se donne la possibilité de penser une situation qui n'obéit pas à une philosophie de la liberté individuelle. Mais il ne peut toutefois le faire qu'en intégrant, méthodologiquement et philosophiquement, la philosophie de la liberté individuelle pour penser la liberté de l'individu, en l'occurrence au Maroc.

La liberté Individuelle comme horizon de l'individu marocain

Le cadre historique de pertinence de la notion de « liberté individuelle » au Maroc est délimité en amont par la législation pénale que le protectorat a introduite dans le dispositif juridique national[8]. Le code pénal de 1962 inscrit, dans l'ère historique de l'indépendance, la source moderne du droit pénal marocain aujourd'hui en vigueur[9]. Dès lors, la liberté individuelle, dans son inspiration philosophie moderne, constitue l'horizon en fonction duquel se détermine l'aspiration de la société et de l'Etat marocains à la modernité. Tout le problème consiste à savoir en quoi consiste ce passage à la modernité et comment s'effectue-t-il ? Pour ce faire, il convient de définir les contours de cet horizon que constitue la liberté individuelle pour l'individu marocain.

Le contenu de la notion de « liberté individuelle » ne peut être défini que par rapport à la pensée européenne qui en a été la source historique. L'expression « liberté individuelle », telle qu'en usera le discours juridique pénal ou celui des droits de l'homme, date du XIXe siècle. C'est sous le vocable de « sûreté » que la liberté individuelle apparaît au XVIIIe siècle. On doit à Montesquieu la formulation philosophique moderne de la liberté individuelle sous le nom de « sûreté ». Traitant de cette dernière dans « De l'esprit des lois », Montesquieu le fait dans le cadre du livre XII relatif aux lois «qui forment la liberté politique dans son rapport avec le citoyen ». Ce livre XII suit immédiatement de livre XI qui examine les lois « qui forment la liberté politique dans son rapport avec la constitution ». C'est dire que la liberté individuelle ou sûreté, pour Montesquieu comme pour tous les philosophes de la liberté individuelle, est directement liée à la liberté politique, c'est-à-dire au problème de la forme de gouvernement. La sûreté est l'un des critères sur lesquels Montesquieu fonde sa théorie de la modération et du gouvernement modéré : « la liberté politique, écrit-il consiste dans la sûreté, ou du moins dans l'opinion que l'on a de sa sûreté ». Cette sûreté, ou l'idée qu'on s'en fait, dépend notamment du type de lois pénales que se donne une société ou un Etat : « cette sûreté n'est jamais plus attaquée que dans les accusations publiques ou privées. C'est donc de la sûreté des lois criminelles que dépend principalement la liberté du citoyen ».

Montesquieu fait dépendre la sûreté d'un certain nombre de principes que le droit pénal moderne, via leur consécration par les déclarations du XVIIIe siècle en Droits de l'Homme, a érigé en rempart contre les menaces à la liberté individuelle. Ces principes sont devenus familiers dans la culture juridique d'aujourd'hui, notamment au Maroc, parmi lesquels la non-rétroactivité des lois, le principe de légalité, les droits de la défense, la présomption d'innocence, les garanties d'un procès équitable, sont considérés comme des plus fondamentaux. Montesquieu y

avait vu, par-delà son relativisme positiviste, des principes universels : « Les connaissances que l'on a acquises dans quelque pays, et que l'on acquerra dans d'autres, sur les règles les plus sûres que l'on puisse tenir dans les jugements d'autres, sur les règles les plus sûres que l'on puisse tenir dans les jugements criminels, intéressent le genre humain plus qu'aucune chose qu'il y ait au monde ». Dans ses développements sur la sûreté, Montesquieu fait une large part à l'insécurité qui résulte de l'incrimination par la loi de ce qui ne peut être que du ressort exclusif de la liberté de conscience d'un individu en matière de religion, et de l'absence de définition ou du caractère imprécis de la définition en matière de crime de lèse-majesté. C'est à ce niveau que l'identification de la liberté individuelle à la liberté politique se fait sentir le plus. Sur le problème du cime de lèse-majesté où la liberté individuelle se trouve confrontée directement à la raison d'Etat, les écrits de Montesquieu résonnent encore d'actualité : « c'est assez que le crime de lèse-majesté soit vague, pour que le gouvernement dégénère en despotisme »; « c'est encore un violent abus de donner le nom de crime de lèse-majesté à une action qui ne l'est pas »; « rien ne rend encore le crime de lèse-majesté plus arbitraire, que quand des paroles indiscrètes en deviennent la matière. Les discours sont si sujets à interprétation, il y a tant de différence entre l'indiscrétion et la malice, et il y en a si peu dans les expressions qu'elles emploient, que la loi ne peut guère soumettre les paroles à une peine capitale, à moins qu'elle ne déclare expressément celles qu'elle y soumet. Les paroles ne forment point un corps de délit ; elles ne restent que dans l'idée. La plupart du temps, elles ne signifient point par elles-mêmes, mais par le ton dont on les dit. Souvent, en redisant les mêmes paroles, on ne rend pas le même sens : ce sens dépend de la liaison qu'elles ont avec d'autres choses. Quelquefois le silence exprime plus que tous les discours. Il n'y a rien de si équivoque que tous cela. Comment donc en faire un crime de lèse-majesté ? Partout où cette loi est établie, non seulement la liberté n'est plus, mais son ombre même ».

Telle qu'elle transparaît à travers la formulation philosophique Montesquienne, la théorie de la liberté individuelle dépend de la détermination de deux éléments :
1 - de ce qui est ou n'est pas permis à un individu de faire par l'Etat à un moment donné :
2 - de ce qui, au même moment, est permis ou n'est pas permis à l'Etat de faire à un individu par rapport à sa sûreté. Le sentiment qu'un individu a de sa sûreté est fonction de ces deux éléments. Du point de vue de leur articulation, ces deux éléments sont à la fois interdépendants et relativement autonomes ; ils sont interdépendants : ce que l'Etat permet ou ne permet pas à un individu de faire s'accompagne toujours de sa part d'un contrôle répressif ; ils sont relativement autonomes : ce que l'état est permis ou n'est pas permis de faire contre un individu par rapport à sa sûreté n'est pas nécessairement fonction de ce que l'Etat permet ou ne permet pas à l'individu de faire; l'Etat peut se permettre beaucoup contre l'individu sans qu'il permette à celui-ci grand-chose : inversement, l'Etat peut permettre beaucoup à l'individu sans se permettre ce qu'il veut contre lui. Cette dernière hypothèse est celle qui correspond à la logique de la philosophie de la liberté individuelle moderne.

En faisant ainsi apparaître à travers la formulation philosophique par Montesquieu de la notion de sûreté la matrice théorique qui lui est sous-jacente et que, par un effort d'abstraction, on parvient à mettre en relief, on se rend compte que les questions qu'elle implique par sa logique ne se restreignent pas au cadre historique de pertinence de la notion de liberté individuelle et que, à partir de cette matrice théorique, il est tout à fait possible de subsumer la philosophie de la liberté individuelle en une théorie de liberté de l'individu et de rechercher, en conséquence, à propos d'une société donnée étrangère à la philosophie de la liberté individuelle ce que l'Etat et la société permettent ou ne permettent pas à un individu de faire et ce qu'ils se permettent ou ne se permettent pas de faire contre un individu par rapport à sa sûreté. Il devient alors pertinent et théoriquement fondé de poser la question : quel sentiment l'individu marocain avait-il de sa sûreté avant que la philosophie de la liberté individuelle ne s'inscrive à l'horizon de sa destinée moderne ? Par cette reformulation, l'analyste tourne provisoirement le dos à l'horizon de la liberté individuelle pour interroger l'histoire passée, mais non nécessairement dépassée. Il ne peut le faire cependant, comme on vient de le voir, qu'à partir de cet horizon qu'il transcende théoriquement par la notion de « liberté de l'individu », et qui lui permet de rendre intelligible son histoire en la construisant.

La liberte de l'individu marocain en l'absence de la philosophie de la liberte individuelle.

Avant donc que la philosophie de la liberté individuelle ne s'inscrive à l'horizon de la destinée moderne de l'individu marocain, quel pouvait être le sort de sa sûreté ? L'erreur du juriste, en général, dès qu'il donne à son approche juridique une dimension historique, est de commettre un anachronisme en étendant au-delà du cadre historique de leur pertinence le champ d'application de la notion et de la philosophie de la liberté individuelle. C'est qu'il fait usage de la notion de « séparation des pouvoirs » pour en constater l'absence, qu'il fait de la pauvreté du droit pénal non moderne en procédure de nature à garantir la liberté de l'individu, etc...[10]. Or l'enseignement le plus important que dégage la rétrospective de l'histoire du Maroc en termes de liberté de l'individu est que, à la différence de la notion de « liberté individuelle » moderne qui répond historiquement aux exigences de sûreté de l'individu face à l'Etat, et qui répond aux même exigences face à l'institution makhzénienne au Maroc depuis qu'elle s'est inscrite à l'horizon politique des marocains, la liberté de l'individu marocain,dans sa phase anté-moderne, répond aux exigences d'une sûreté qui ne se détermine que marginalement par rapport à l'Etat, en l'occurrence le makhzen, qui se détermine par contre principalement par rapport à la tribu[11] en tant que productrice d'un droit pénal et par rapport au Cadi en tant qu'organe d'application d'un droit pénal religieux. Si l'intervention du makhzen dans le champ de la liberté des individus d'un point de vue pénal remonte à un processus relativement ancien, cette intervention apparaît comme une « entrée par effraction » et une intrusion dans un domaine qui lui était théoriquement soustrait.

La liberté de l'individu dans le Maroc anté-moderne se détermine d'abord par rapport à la société. C'est la tribu qui a produit son droit pénal pour répondre à ses besoins de sécurité et de sûreté[12].C'est donc par rapport aux données de cette société qu'il faut comprendre le problème de la sûreté de l'individu marocain. Dans la mesure où ce droit est produit et appliqué directement par la société pour répondre à ses exigences, son analyse ne se heurte pas, ou se heurte moins, au problème du décalage entre la norme et le fait auquel se trouve confronté le droit produit par l'Etat. Le droit moderne procède d'un dualisme entre Etat et société, tandis que le droit traditionnel au Maroc est issu d'une société où l'existence d'une structure locale de pouvoir ne débouche pas sur ce genre de dualisme ; et si celui-ci n'en est pas totalement absent, la société tribale a produit des mécanismes pour en diminuer la portée et l'empêcher de s'accuser. L'étude du droit pénal traditionnel équivaut donc presque à une sociologie, alors que la sociologie du droit pénal moderne est à chercher dans la pratique judiciaire et jurisprudentielle qui médiatise la norme juridique. Ce droit doit être considéré en lui-même, non pas par rapport à un droit qui, lui succédant au titre de la modernité, le dévalorise comme un droit « archaïque »[13] .

Or, c'est d'abord en tant que produit de la société que le droit pénal tribal marocain satisfait au besoin de sécurité et de sûreté des individus et des groupes. Son édiction dépend de l'instance représentante de la tribu qu'est la j'mâa, dont le caractère plus oligarchique que démocratique ne diminue en rien la représentativité. L'institution de ce droit pénal est de nature contractuelle, comme l'attestent les documents qui en portent codification[14].
La tribu charge un organe, moqaddem ou amghar, de l'application des sanctions prévues. A chaque changement du moqaddem, la j'mâa renégocie par ses diverses composantes les dispositions de son code en fonction de ses nouvelles exigences. le moqaddem ou l'amghar se trouve sous le contrôle de la j'mâa ; il est en général choisi parmi les individus à personnalité effacée ; il assume sa charge pour un temps limité, non renouvelable en principe. Ainsi, le droit de la sûreté et de la sûreté dans la société tribale marocaine satisfait non seulement au principe de légalité, ce qui prouve que ce principe n'est pas une invention du droit pénal moderne[15], mais également correspond à un droit adhérant au maximum possible aux intérêts et aux besoins de la société qui l'a produit. Cette adhérence s'incarne dans la confusion entre l'instance qui légifère et l'instance qui juge, la j'mâa, qui fait office aussi d'organe judiciaire. Cette confusion n'est en aucune manière ressentie comme attentatoire à la sûreté de l'individu. Au contraire, la j'mâa est le lieu de gestion de la solidarité des groupes, et c'est dans son fonctionnement que l'individu trouve les moyens de garantir sa sûreté. Il est certain que le droit pénal produit par l'Etat marocain depuis qu'il s'est arrogé le monopole de légifération, auquel manque

l'évidence de ce caractère consensuel qui fait la force du droit pénal coutumier, ne peut se prévaloir d'une telle adhérence à la société.

La production d'un droit sécuritaire et de sûreté par la société tribale marocaine elle-même, et non pas par une instance externe, c'est-à-dire qui transcende la société et s'y superpose, est le critère fondamental d'évaluation de sentiment de sûreté que pouvait avoir l'individu marocain. Ce critère équilibre et compense largement le non-individualisme de la société tribale. Il est vrai, en effet, que la société tribale marocaine, comme toutes les sociétés traditionnelles du même type étudiées par les sociologues et les anthropologues, subordonne l'individu à la volonté du groupe. Mais, comme l'écrit Bourdieu, cette suprématie du groupe n'est pas sentie ni vécue par l'individu comme une oppression ; elle ne s'analyse pas en un anti-individualisme forcené[16]. La logique de ce type de société obéit, en réalité, à deux principes : l'individu est soumis au groupe et ne peut faire valoir ses intérêts contre ceux du groupe ; mais, en contrepartie, le groupe prend en charge l'individu et lui garantit dans les épreuves toute sa solidarité[17]. On oublie généralement de faire état de cette contrepartie quand on parle de la soumission de l'individu à la communauté dans les sociétés traditionnelles. Or cette contrepartie est essentielle, car elle amène parfois le groupe à se sacrifier pour l'individu, comme l'atteste par exemple la substitution du groupe à l'individu insolvable, auteur d'un acte délictueux, dans le paiement d'une amende. On ne peut donc évaluer le non-individualisme des sociétés traditionnelles à l'aune de l'individualisme de la philosophie moderne de la liberté, qui fait de l'absence de la valeur « individu » une tare en soi, comme on ne peut faire du passage à la philosophie de la liberté individuelle un progrès en soi, ne serait-ce que parce que cette philosophie peut rester formelle.

C'est cette logique à double facette : l'individu soumis au groupe, le groupe solidaire de l'individu, qui régit le droit pénal de la société tribale marocaine. Elle peut varier dans les détails d'une tribu à l'autre, et d'un droit à un autre ; mais dans sa structure d'ensemble, elle reste la même partout. La logique de la solidarité du groupe est une donnée favorable à la sûreté de l'individu. L'individu est, certes, visé en tant qu'auteur et responsable de l'acte incriminé : il subira, s'il est jugé coupable, des sanctions prévues. Mais la mise en accusation d'un individu met toujours en mouvement la solidarité du groupe d'appartenance. C'est ainsi que l'innocence ou la culpabilité d'un individu pourra dépendre dans certains cas de la mobilisation de son clan. L'innocence du soupçonné sera établie si l'institution de la co-juratio joue en sa faveur, en cas d'absence ou d'insuffisance de preuves matérielles de culpabilité. La culpabilité établie de façon indubitable ne frappera exclusivement l'individu que si son groupe l'abandonne. La logique de la solidarité du groupe peut donc conduire à l'isolement total de l'individu dans deux hypothèses extrêmes : en culpabilisant un innocent par défaillance de la solidarité du groupe d'appartenance ; en bannissant de la tribu le coupable, le bannissement constituant une sanction en droit pénal tribal. La documentation ne fournit pas d'exemple du premier cas ; on peut penser cependant que la solidarité du groupe est telle dans ces sociétés qu'un innocent ne risque pas de se voir inculper, pour la raison inverse que le coupable se trouve généralement réintégré dans le groupe même après avoir fait l'objet d'une mesure de bannissement. Dans son épreuve, l'individu peut recourir pour sa défense à des institutions comme le droit d'asile dans un lieu sacré ou sacralisé (mosquée, zaouia, marché), ou comme la protection par une famille. La protection, dans ces cas, ne découle pas de la sacralité de la personne, comme c'est le cas dans la philosophie de la liberté individuelle, mais de la sacralité du lieu ou du caractère magique de la situation dans la quelle se trouve l'individu[18].

Quand à la sanction de l'acte, le droit pénal tribal se fonde exclusivement sur l'amende, la composition (diya) et le bannissement, la prison et la peine de mort étant quasiment inexistantes. Ce qu'on appelle dans le droit pénal moderne « les mesures privatives de la liberté » ne sont pas de mise dans le droit pénal tribal marocain. Au contraire même, c'est la réduction d'un individu à un atome libre, c'est-à-dire libre de toute solidarité agnatique, par l'effet du bannissement, qui s'avère être la pire sanction que cet individu puisse encourir. C'est la raison pour laquelle cette mesure est considérée par le droit pénal tribal comme extrême, et que les institutions comme le droit d'asile et la protection par un autre groupe tempèrent sa sévérité et préparent la réinsertion de l'individu dans sa société.

L'ensemble de ces institutions du droit pénal tribal marocain ne peut être, en dernier lieu compris que

par référence à une société fortement imprégnée de religion et de magie, lesquelles leur confèrent une redoutable efficacité[19] .

Ainsi, « l'ordre public » s'identifie entièrement à l'ordre social dans la société tribale berbère, ce qui signifie qu'il est inexistant en tant que cadre extérieur de conceptualisation et de détermination de la légalité en matière des rapports sociaux. La notion d'ordre public n'a de validité que dans un système pénal qui procède d'un dualisme entre l'état producteur de normes de régulation sociale et la société réceptrice et objet de cette activité normative. L'absence d'un tel dualisme dans la société berbère marocaine d'une part, et l'absence corollaire d'une conception abstraite d'un ordre spécifique à l'Etat imposé à la société parallèlement à un ordre répondant aux besoins de celle-ci d'autre part, font que le droit pénal tribal ne connaît ni la notion ni la conception de l'ordre public » et par conséquent c'est dans l'équation société (productrice du droit) = société (destinataire du droit) que résidait le sentiment de sûreté des individus marocains. Par contre, c'est l'institutionnalisation d'un dualisme superposant un « ordre public » à un « ordre social » qui va engendrer l'insécurité pour l'individu et le pousser plus tard à la revendication de la séparation de l'exécutif et du judiciaire, quand la philosophie de la liberté individuelle s'inscrivit à son horizon. En l'absence d'une telle philosophie, la société tribale marocaine réagissait au dualisme générateur de l'ordre public « en rétablissant, dès qu'elle en avaient l'occasion, le droit pénal coutumier qu'elle avait perdu dans sa soumission à l'autorité makhzénienne.

La sûreté de l'individu marocain dépendait aussi du rôle du Cadi. Dans les zones citadines ou rurales soumises à l'autorité makhzénieenne, le Cadi interpose en principe entre l'individu et le makhzen en tant qu'organe d'application du droit pénal musulman, dont l'existence ampute relativement le pouvoir de légifération du sultan, et en tant qu'administrateur d'une procédure judiciaire d'un formalisme très pointilleux. Dans les faits, le makhzen a développé, aux dépens de la judicature du Cadi, son incursion dans la définition d'un « ordre public » géré par des organes de représentation ou d'exécution comme le gouverneur, le Caïd, le çahib al-shûrta et le müh'tassib. Ce processus, enraciné loin dans le temps et décrit par Ibn khaldun dans sa Mûqaddima, a mis l'individu marocain à portée de la fonction dissuasive de l'autorité makhzénienne. L'individu s'est trouvé désormais dans une position dont le caractère favorable ou défavorable dépend du tempérament du représentant du makhezn auquel il a affaire, alors que dans sa relation au Cadi, l'individu est relativement en sûreté en raison de la haute estime dans laquelle est tenue la fonction du Cadi, des conditions de moralité et de compétence qui président au choix du détenteur de la fonction, du poids de la religion dans l'accomplissement de ses obligations professionnelles, et ce en dépit de sa dépendance statutaire vis-à-vis de l'autorité centrale. Les ülémas ont vu d'un mauvais œil cette éviction du Cadi et, par conséquent, cette « déjuridicisation » de la justice, parce qu'elle entraîne l'inapplication du droit pénal musulman et, aussi parce qu'elle fait économie du procéduralisme et du formalisme de la justice. L'arbitraire de la justice makhzénienne ne laisse d'autre alternative qu'à la rébellion collective contre le micro-despotisme des Caïds, ce dont l'histoire du Maroc témoigne suffisamment. La justice du Cadi n'a pas été cependant totalement évincée, ce qu'atteste par exemple un document du XIXe siècle relatif à une affaire de chameau volé, dont le témoignage sur le formalisme et le procéduralisme de la justice du Cadi est révélateur du souci d'une justice opposée à l'arbitraire d'un jugement expéditif, et dont la « lourdeur » protectrice a servi de prétexte au développement d'une justice makhzénienne moins exigeante en matière d'administration de la preuve[20].

Ainsi, avant que ne se pointe à l'horizon la philosophie de la liberté individuelle, la liberté de l'individu marocain est fonction de sa proximité ou de son éloignement de la justice makhzénienne : plus il est loin de cette justice, soit par interposition de la tribu, soit par interposition du Cadi, plus il a des chances de se sentir en sûreté ; plus il se trouve à portée de l'autorité makhzénienne, par perte de l'un de ces paravents ou par personnalisation du pouvoir des amghars, plus il est sujet aux humeurs incontrôlables du représentant de cette autorité. L'histoire pénale confirme le point de vue historique général que l'historien Abdellah Laroui exprime sur la liberté dans le pays maghrébins et dans le monde arabo-musulman : « le clan incarne les coutumes ancestrales et les impose à l'individu qui est ainsi limité dans son action ; mais en tant que garant de droits immémoriaux, connus et reconnus, le clan fait contrepoids à la tyrannie des gouvernants. L'individu,

élevé dans la tradition arabo-islamique, préfère obéir à la coutume plutôt qu'à la loi sultanienne : la première ancienne et stable, semble faire partie de la nature elle-même ; la seconde, toujours changeante, exprime le caprice d'un homme. La coutume faire partie de soi, la loi interpelle l'individu de l'extérieur, exigeant obéissance totale et immédiate[21].

Ce jugement exprime la réalité d'une structure sociale dans laquelle la tribu ou le clan a constitué pour l'individu un paravent et un cadre de jouissance d'une relative sécurité individuelle.
Or, la grande transformation qui a affecté l'histoire de la liberté de l'individu au Maroc réside dans ce passage inexorable vers une grande proximité du pouvoir makhzénien et dans la perte des paravents qu'étaient la tribu et, dans une moindre mesure, le Cadi. C'est cette proximité du makhzen que la philosophie de la liberté individuelle, une fois inscrite à l'horizon de la modernité marocaine, cherchera désormais à atténuer.

La grande transformation: histoire de la liberté individuelle au Maroc

L'histoire de la liberté individuelle au Maroc est un processus complexe dont la genèse ne peut se réduire à un avènement repérable chronologiquement. C'est une dynamique de parallèles historiques qui se croisent et se combinent dans une occurrence fondatrice de la modernité marocaine.

Pour que s'instaure la dynamique de la liberté individuelle moderne, il faut une situation de face-à-face de l'individu et de l'Etat. La philosophie de la liberté individuelle est née historiquement en Europe dans le cadre de ce face-à-face pour dégager l'individu de l'emprise étatique en enracinant la légitimité de l'Etat dans l'individu et en lui assignant comme finalité la liberté individuelle. La sûreté du citoyen dépend de cette logique.

Au Maroc, l'histoire de la liberté individuelle a commencé à se construire par la conjonction d'un processus, impulse par une dynamique endogène et porté à son extrême développement par une dynamique exogène, d'accentuation de la proximité de l'individu marocain vis-à-vis du makhzen, et d'un processus, impulsé par la dynamique exogène, mais, valorisé et pris en charge par une dynamique endogène, d'intégration a la philosophie de la liberté individuelle.

La réduction de l'écart entre l'individu marocain et le makhzen est un processus qui n'est pas la conséquence de la colonisation exclusivement. Celle-ci est venue se greffer sur une donnée locale que R. Montagne a décrite[22], celle de la personnalisation du pouvoir des amghars dont la dynamique centralisatrice est enracinée loin dans le temps[23], tout en constituant un facteur décisif dans l'édification jacobine de l'Etat makhzénien. Le pouvoir personnel des amghars répond aux exigences d'un pouvoir local et régional, le makhzen central y trouvant, en les légitimant, un point d'appui et un relais à son autorite[24]. Le microdespotisme de ces amghars ne peut être toujours mis à la charge du makhzen central, celui-ci s'en servant toutefois pour remplir sa fonction d'arbitrage et pour collecter les impôts. Parfois, c'est l'autorité du makhzen central qui, par son intervention, tempère la tyrannie des chefs locaux[25]. Mais d'une manière indirecte et à long terme, le pouvoir personnel des amghars sert le centralisme réel ou virtuel du makhzen. Entre les mains de l' amghar, le droit devient un instrument de répression et d'oppression contre les résistants. La forteresse (Kasba) et la prison sont les signes de reconnaissance de ce pouvoir personnel, qui constituent, par rapport à la tradition du pays berbère, une double innovation: «Quant à la prison, elle est plus encore que la forteresse l' indice de changements importants dans la vie du pays ; sa présence nous indique que le Chef est désormais au-dessus des lois de la tribu à laquelle il n' a plus à rendre compte de ses actes: on entre dans sa geôle quand il lui plait; on en sort quand Dieu le veut[26]. L'institution de la prison révèle le sens de la liberté que véhicule la logique du droit pénal tribal, mais la réalité de celle-ci n'apparaît qu'à posteriori et médiatement, et ne s'atteste que par le refus que la société et les individus opposent à l'institution[27] de la prison.

La colonisation, s'appuyant sur la dynamique locale, a mis au service du Protecteur le centralisme partiel et virtuel du makhzen en le moulant dans sa politique jacobine importée. L'individu marocain est devenu désormais à portée immédiate d'un pouvoir absolu, plus absolu que celui du makhzen national dont le centralisme avait été généralement respectueux de

la spécificité locale. La liberté de l'individu marocain est devenue ainsi exposée, plus qu'elle ne l'a jamais été, au despotisme, en l'occurrence celui du «makhzen français»[28].

L'histoire coloniale est aussi, du point de vue de l'individu marocain, l 'histoire de l' enfantement de la conscience moderne de la liberté à partir de l'épreuve de la lutte nationale. C'est dans cette épreuve que la philosophie de la liberté individuelle prendra ancrage. Cet idéal de la liberté individuelle n'est pas, cependant, le résultat d'une greffe artificielle par voie d'acculturation. Il est aussi l'expression d'un attachement plus enraciné à la liberté qui ne se satisfait pas d'une solution nostalgique, qui se prolonge en une aspiration qui investit dans le projet d'une libération nationale le projet d'édification d'un Etat moderne que seule la philosophie de la liberté individuelle pourrait mener a la complétude. Ainsi, le sentiment de la liberté que l'individu marocain à hérité des structures traditionnelles de sa société trouvera-t-il dans l'idéal de la liberté individuelle moderne un projet systématique d'émancipation et, par conséquent, de contestation d'un état social et politique contraire à la finalité de la liberté.

L'individu marocain n'a pas attendu l'avènement du Protectorat pour prendre conscience de la nécessité de s'inscrire dans le projet moderne de la liberté individuelle. Le projet de constitution de 1908[29] porte la trace de cette inscription: «Tout marocain a le droit de jouir de sa liberté individuelle à condition qu'il ne porte pas atteinte à autrui et a la liberté d'autrui» (article 13): «La liberté individuelle consiste pour chacun à faire, à dire et à écrire ce qu'il veut, sous condition du respect de l'ordre public» (article 14); «Toutes les religions connues sont respectées sans distinction. Leurs adeptes ont le droit d'exercer leur culte en toute liberté, à condition de respecter l'ordre public» (article 5); «sont abolis dans tout le Royaume le fouet et la torture par n' importe quel moyen, et tout procédé contraire a la civilisation» (article 27); «11 n'est pas permis de condamner un criminel à la peine de mort ou de prison à vie sans la décision du conseil consultatif et l'approbation expresse du Sultan»(article 29); «11 n'est pas permis de tuer les prisonniers et les blessés, de les dépouiller de leurs vêtements comme il est de coutume. Tout caïd ayant commis un tel acte sera responsable devant le conseil consultatif et le sultan» (article 32). Ce sont là quelques extraits qui attestent de la prise en charge par l'élite marocaine, au début du XXe siècle, de l'idéal de la liberté individuelle. Toutefois, c'est l'épreuve de la colonisation qui fera de la philosophie de la liberté individuelle l'expression de l'aspiration de l'individu marocain à l'émancipation.

La pratique de la protection issue du droit capitulaire, au profit des marocains reflète, de par le paradoxe de ses effets, la double volonté des protégés de se soustraire à une certaine pratique makhzenienne et de promouvoir, dans le cadre du projet de libération nationale, l'idéal de la liberté individuelle. Destinée à garantir des privilèges aux colons, notamment législatifs et judiciaires, la pratique de la protection fût, certes, un moyen de soustraire des marocains à la souveraineté du makhzen national, et, du point de vue des individus ou des tribus bénéficiaires, un moyen de se garantir une certaine sécurité. Mais en même temps, cette pratique permit aux marocains de détourner au profit du projet d'émancipation nationale les libertés et privilèges que leur valaient leur qualité de protégés, s'initiant ainsi a la philosophie et à l'expérience modernes de la liberté: «Il importe (...) de remarquer que, face au carcan imposé par le Protectorat et caractérisé par les restrictions draconiennes dont souffraient les libertés d'expression, de réunion et de circulation, ainsi que par l'usage courant de l'internement administratif et même le maintien, bien que partiel, de l' état de siège, il était somme toute normal que l'action nationaliste qui avait trouvé un échappatoire dans l'inviolabilité des mosquées, tirât aussi profit des immunités propres à la protection consulaire. Il était par ailleurs également normal que les protégés qui, par «la fortune et les lumières», faisaient partie intégrante de l'élite autochtone, soient appelés, pour de nombreuses raisons, à figurer parmi les principaux cadres du mouvement national[30]. Le manifeste du 11 janvier 1944 exprimera cette double aspiration à la liberté, dans laquelle l'idéal de la liberté individuelle est associé au projet de la libération nationale.

L'idéal de la liberté individuelle inspira l'oeuvre légiférante et constituante du Maroc indépendant. Les dahirs du 15 novembre 1958 formant avec le dahir du 16 juillet 1957, le «code des libertés publiques», le code pénal du 26 Novembre 1962 et les constitutions qui ont jalonné l'itinéraire constitutionnel du Maroc, sont les étapes importantes de cet édifice juridique à partir duquel se projette désormais à l'horizon de l'individu marocain

indépendant l'idéal de la liberté individuelle. L'histoire du droit pénal moderne est cependant l'histoire de cet idéal frustré. Insérée dans une histoire aux perspectives plus élargies, la liberté de l'individu marocain apparaît comme une liberté de fait (relative) qui a perdu son assise sociale traditionnelle et qui, prise dans l'étreinte d'un absolutisme makhzenien inédit, se recherche dans la philosophie moderne de la liberté individuelle.

De la siba tribale à la siba individuelle

Que représente le makhzen pour l'individu marocain ? La petite histoire qui suit le révèle à sa façon[31]: «A Tétouan, sous le Protectorat, le grand vizir du Khalifa royal fit convoquer le muezzin qui, du haut de son minaret, faisait précéder son appel a la prière de l'aube de psalmodies; «Qu'est-ce que ces chants que tu lances? Questionna-t-il pour intimider le brave muezzin», - «Est-ce ton affaire? Répondit celui-ci, qui estimait que la question ne pouvait relever que du cadi, seul compétent pour traiter de questions de religions». Devant une telle effronterie, le grand vizir s'emporta. -»Mettez -le en prison !». - «ça oui, c'est ton affaire et entre bien dans tes attributions! s'exclama le muezzin».

Ce fait réel à l' apparence anecdotique témoigne de la perception du makhzen par l' individu marocain en tant que fonction répressive a la fois légitime (c'est une de ses attributions) et arbitraire (elle réprime sans discernement). Si cet aspect répressif du makhzen central est inhérent à la fonction même de l'institution makhzenienne, il ne s'est accusé réellement que depuis le XIXe siècle[32]. Situé dans la durée historique, il apparaît comme le résultat d'un processus récent, même s'il a des racines lointaines, auquel est associé un autre processus, celui de l'individualisation de la siba. L'absence d'un face-à-face dans le passe entre l'individu et l'Etat fait que la fonction répressive dans la société marocaine oppose le makhzen à la tribu, laquelle se trouve de ce fait en situation de siba. Elaguant ce qui, dans l'analyse de la siba, relevait de l'idéologie coloniale, Abdellah Laroui situe la dissidence tribale dans une perspective d'anthropologie politique et l'analyse comme l' expression d 'une aspiration à la participation politique; «(...) partout nous constatons cette volonté de participer au Makhzen; loin de viser à le détruire, on veut s'y intégrer, loin de se défendre on attaque (...)»[33]. Dans cette optique, lorsque la tribu ou le groupe médiatise de moins en moins le rapport du makhzen a l'individu, la «siba» se manifeste de plus en plus à travers le rôle de l'individu. L'aspiration de ce dernier à la participation politique s'est heurtée à l'ordre public colonial qui lui avait répondu systématiquement par l' internement administratif, si ce n'est par d'autres moyens plus radicaux. Confortée par l' idéal de la liberté individuelle, la légitimité de cette aspiration à l'émancipation se trouve confrontée depuis l'indépendance à l'ordre public makhzenien.

L'histoire du droit pénal du Maroc indépendant est l'histoire de cette confrontation. Tandis que le makhzen entend consolider son centralisme et son absolutisme, la logique de la liberté individuelle, elle, vient à l' appui de l'aspiration de l'individu marocain à une participation réelle à la politique. Le droit pénal moderne a servi la logique makhzenienne et a desservi celle de la liberté individuelle. C'est ainsi que le code pénal de 1962 n'a pas totalement rompu avec la législation répressive de la liberté que le Protectorat a instituée pour ses besoins[34]. L'évolution de ce code pénal depuis l'indépendance s'est faite dans un sens régressif par rapport à un dispositif juridique originaire plus favorable à la liberté individuelle. En pratique, ce que le makhzen permet à l'individu par le biais des libertés publiques garanties est neutralisé par ce qu'il se permet largement contre lui. Lorsque la sphère d'exercice de la liberté individuelle se situe dans une grande proximité de la sphère politique, le droit pénal, dans son aspect législatif comme dans son aspect jurisprudentiel, apparaît dans sa plus grande sévérité. Il remplit une fonction de neutralisation de la liberté individuelle. Son efficacité repose notamment sur l'emploi d'un dispositif sémantique d'incrimination favorable par son laxisme à la dissuasion makhzénienne («ordre public», «atteinte au moral de l'armée»,... etc.). La justice pénale apparaît des lors comme le lieu de résolution, au profit du makhzen, des divergences politiques émanant de la société civile. L'incrimination de la contestation politique réduit la participation de l'individu à une activité délinquante. Dans ce contexte, la revendication de la séparation du pouvoir exécutif et de l'autorité judiciaire devient un enjeu fondamental, par lequel l'individu marocain exprime sa volonté de se protéger contre l'emprise makhzénienne, et par lequel il pourrait réduire cette proximité aliénante que la loi d'airain de l'Etat-

nation n'a pas manqué d'engendrer dans sa phase de consolidation. Lorsque la sphère d'exercice de la liberté individuelle s'éloigne de la sphère politique et du pouvoir, comme c'est le cas lorsqu'il s'agit d'affaires de droit commun et de moeurs, la modernité de la justice pénale ne fait pas obstacle à l' arbitraire ni à la concurrence des modes de résolution parajuridiques makhzéniens[35]. S'agissant des actes commis dans le cadre de révolte collective, leur répression depuis l' indépendance se situe dans la sphère des infractions de droit commun quant à leur qualification pénale, et dans la sphère politique quant à leur répression extrêmement sévère. Mais dans tous les cas, la justice pénale fonctionne davantage comme un appareil de maintien de l'ordre public que comme une institution de protection de la liberté individuelle, ce qui rend celle-ci, même quand il ne s'agit que d'affaires de droit commun, un enjeu éminemment politique.

Si l'on veut, en conclusion, exprimer d'une manière schématique l'historique de la liberté de l'individu au Maroc, on pourrait affirmer qu'avant, la sûreté de l'individu marocain était moins fragile alors qu'il ne disposait pas d'une philosophie de la liberté individuelle; qu'après, l'individu marocain a disposé d'une philosophie de la liberté individuelle, mais sa sûreté est devenue fragile. L'articulation de ces deux moments historiques se trouve dans le rapport de l'Institution makhzénienne à l'individu: distant dans le premier, étouffant dans le second (Avril 1993).

***Professeur à la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Hassan II Aïn Chok, Casablancca**

NOTES

(1). Cette étude est une contribution au colloque «L'ordre public et les libertés individuelles dans le système pénal marocain» tenu a la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Casablanca en janvier 1993, publiée avec le reste des travaux dans la Revue Marocaine de Droit et d' Economie du Développement, n° 29, 1993. Je remercie le Directeur de cette revue de m'avoir autorisé à la republier.

(2). A cet égard. Il faut déplorer le peu d'intérêt du juriste marocain à l'égard de cette histoire du droit pénal marocain, à laquelle, en revanche, le sociologue et l'anthropologue, étranger d'abord, marocain ensuite, a consacré de multiples travaux. Cette indifférence du juriste marocain, seul apte par sa formation à exploiter l'information spécifiquement juridique que recèle ce droit, s'explique notamment par une idéologie étatique qui fait du droit un produit de l'Etat (le droit positif) et considère le droit produit par la société (le droit coutumier) comme un infra droit.

(3). Les sociologues font souvent, au passage (par exemple J. Berque), parfois avec une insistance très idéologique (par exemple R. Montagne), une incursion sur le thème de la liberté dans la société berbère marocaine. L'historien marocain Abdellah Laroui est le seul à avoir systématisé une réflexion théorique sur la liberté dans le monde arabo-musulman en général, et dans les sociétés maghrébines en particulier. Cet effort de réflexion s'est déployé cependant en dehors d'une analyse de la production juridique de la société maghrébine, ce à quoi je m'intéresse ici particulièrement.

(4). La sociologie des sociétés traditionnelles a été longtemps dominée par le paradigme holiste (la primauté de la collectivité et du groupe sur l'individu). Les tenants de l'individualisme méthodologique dans la sociologie contemporaine ont contesté ce paradigme et ont pu montrer (et même démontrer) que les sociétés traditionnelles ne méconnaissent pas l'individualité des personnes qui les constituent. A ce propos, voir R. Boudon; l'idéologie ou l'origine des idées reçues; Fayard; 1986; en particulier, les pages 222 et s., 282 et s., 288 et 313; voir infra note n° 16, p. 11, une illustration de ce problème.

(5). L'expression «droit pénal coutumier» ne correspond à aucun domaine social juridiquement spécialisé. Il y a en fait un droit coutumier, dans lequel coexistent des normes de diverses sortes, même si la codification de ce droit fait ressortir un contenu plus riche en données pénales qu'en d'autres données. Le droit coutumier berbère a fait l'objet d'une codification au XIXe siècle, mais l'origine de cette codification remonte au XVIe siècle, d'après les documents disponibles, et s'explique (partiellement) par la présence d'un lettré (cadi ou taleb). Les codes coutumiers (cette expression n'est ambivalente que d'un point de vue étroit, car la codification n'affecte la coutume que par le passage de l' oral à l'écrit, celui-ci n'hypothéquant en rien sa souplesse, ce dont témoignent les révisions auxquelles elle est soumise selon les besoins et l'opportunité) qui ont été publiés dans diverses revues varient selon l'importance

de leur contenu, tantôt «léger», tantôt «consistant», mais non dans leur philosophie. Cette différence dans le contenu ne doit pas tromper: un code qui ne contient que quatre ou cinq dispositions n'épuise certainement pas le droit coutumier d'une tribu. La coutume déborde toujours la codification.

(6). «(...) ne devons-nous pas nous assurer s'il n'existe pas d'autres vocables qui, concurremment avec celui de hurriya (liberté), couvrent le champ sémantique que dévoile la notion abstraite de liberté. Telle que nous la comprenons aujourd'hui ?»; Abdellah Laroui. Islam et modernité, La Découverte, 1987, p.50.

(7). Une analyse de ce type est cependant difficile, L'historien Abdellah Laroui, de ce point de vue, produit un jugement contradictoire. Dans «Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)», Laroui écrit ceci: «Quant à la fameuse liberté berbère, on la trouve rarement ailleurs que dans les livres. Partout grands caïds, amghars, marabouts, agurrams, muqaddam-s ont une autorité sur les individus qui n'est pas moins étouffante que celle des sultans. (...). La «république cantonale» berbère ne signifie ni liberté individuelle ni égalité; son seul aspect moderne chez Montagne lui-même est son apparente «laïcité» (p.181, note n° 146), Le même auteur écrit plus tard dans «Islam et modernité» ceci: «Comme l'Etat symbolise en général la servitude dans la structure islamique traditionnelle, le clan, parce qu'il lui est oppose, finit par symboliser l'antiservitude étatique, c'est-à-dire ce que nous appelons aujourd'hui la liberté civile» (p.57), «intègré au clan, l'individu est fort et en sécurité; seul, il est faible, « sans défense, marqué pour être asservi» (p.57). Cette contradiction, flagrante chez un historien de la qualité de Laroui, peut s'expliquer de la façon suivante: le premier jugement réagit contre l'idéologie coloniale qui joue sur la liberté (la tribu ou clan) contre le despotisme (le makhzen), pour se donner une mission civilisatrice et se légitimer; le second jugement, moins «travaillé» par la polémique anticoloniale, et plus attentif à la dynamique spécifique de la société musulmane en général, et maghrébine en particulier, est plus sensible au rôle de paravent que constitue la tribu ou le clan vis-à-vis du makhzen. Le jugement historique de Laroui montre la difficulté d'une approche historique en termes de liberté, rendue plus pesante en raison de l'hypothèque que constitue le jugement historique produit par une science coloniale partiale, mais «incontournable».

(8). En fait, cette législation perpétue longuement et largement le système traditionnel de la justice pénale au Maroc, que le protectorat utilise à son bénéfice, tout en introduisant des innovations qui vont dans le sens d'un système pénal moderne, surtout à partir des reformes de 1953. Voir à ce sujet M. Zirari-Devif, la formation du système pénal marocain; thèse de doctorat d 'Etat.
On pourrait situer dans une période antérieure au protectorat, plus exactement dans la période qui a vu émerger le premier projet de constitution au Maroc, celui de 1908, le cadre historique de pertinence de la notion de «liberté individuelle», Toutefois, l'horizon de la liberté individuelle ne s'est inscrit d'une manière irréversible dans la réalité marocaine qu'à partir du moment où celle-ci a commencé à se modeler de telle manière qu'elle créait les conditions internes et les institutions qui font de cet horizon moderne la solution obligée aux problèmes d'exercice du pouvoir et la réponse aux aspiration de liberté, c'est-à-dire à partir des transformations introduites par le protectorat.

(9). Entre 1956 et 1962, plusieurs dahirs ont inauguré la législation pénale moderne du Maroc indépendant; voir M. Zirari - Devif; op, cit.

(10). C'est le cas du travail de Mme Zirari-Devif, dont l'analyse juridique a pris en compte la perspective historique et sociologique sans en tirer toutes les conséquences: de sorte que l'analyse qu'elle fait du droit pénal issu de la société berbère lui applique parfois des catégories issues du droit pénal moderne produit ou emprunté par l'Etat; op. cit.

(11). Il faux entendre cette notion dans un sens très large, qui comprend le clan, ou l'ensemble de clans, ou l'ensemble fédéré de plusieurs tribus. Dans la sociologie tribale maghrébine, la notion de «tribu» est trés complexe et défie tout effort de définition.

(12). Les institutions de ce droit pénal sont considérées par la théorie pénaliste moderne comme constitutives d'une justice «privée», opposée à une justice «publique», c'est-à-dire étatique. Cette façon de considérer les choses est excessivement simpliste. Elle méconnaît l'unité et la structure politiques de la tribu. Voir par exemple: G. Stefani et G. Levasseur; Droit pénal général, Editions Dalloz, 10e. 1978, p.62 etc.

(13). Même les sociologues n'échappent pas à cette vision des choses, qui est d'ordre évolutionniste. Pourtant, le

droit pénal traditionnel au Maroc n'est pas un droit de la vengeance privée, mais bel est bien un droit public: «(...) dans ce droit pénal (seksawa) assez bien attesté pendant les quatre siècles que l'on peut étudier, la sanction est toujours d'ordre public sans que jamais y affleure la notion de vengeance privée ou de responsabilité de l'ikhs», «En vieux droit seksawa, on connaît simultanément l'amende, ce qui est un trait de droit public fort «avancé» et la composition tarifiée. Mais, du plus loin que l'on puisse remonter par les sources écrites, on ne connaît rien que cela: jamais le talion»; celte remarque peut être élargie à d'autres droits coutumiers issus de la société tribale marocaine; J. Berque, structures sociale du haut-Atlas. P.U.F. 2e édition; 1978; p.371 et p.372. La notion de «prédroit», telle que l'utilise Louis Gernet, est en revanche d'une grande valeur heuristique pour attester de l'ancrage du «juridique» dans la société maghrébine et de l'importance qu'il revêt pour les maghrébins; voir L. Gernet, Droit et institutions en Grèce antique, coll. «champs», Flammarion, 1982: voir J. P. Charnay, La vie musulmane en Algérie. d' après la jurisprudence de la première moitie du 20e siècle, Paris, P.U.F, 1965.

(14). Ces documents portent explicitement la mention de l'accord des diverses composantes de la tribu.

(15). Mme Zirari-Devif fait remonter l'apparition du principe de légalité aux codes de 1953, ce qui est faire preuve de «modernocentrisme». A quoi obéissent les codes coutumiers des tribus marocaines, si ce n'est à l'idée de donner un cadre juridique préétabli à l'action répressive de la société? Ce droit coutumier pousse si loin le souci de la légalité qu'il fait état d'une précision extrême dans la détermination des infractions et des sanctions y afférentes; il ne fait pas place à des notions floues ou indéfinissables dont le droit pénal moderne est porteur (ordre public, atteinte au moral de l'armée...). Parler à propos du droit coutumier marocain du principe de légalité n'est pas un anachronisme, parce que ce principe se déduit de l'existence même de ce droit, dont la codification ne fait qu'expliciter la réalité. Nier l'existence de ce principe, c'est confondre la réalité avec sa représentation et sa formulation théorique, et prendre la théorie pour la preuve de l' existence de la pratique, et enfin oublier que la pratique peut précéder la théorie.

(16). P. Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, P.U.F., Que sais-je?, 6e édition, 1980.

(17). L'institution du serment collectif incarne ce «mécanisme» de solidarité qui régit les rapports au sein du groupe: «En somme, écrit A. Adam, la délation du serment revient à instituer le clan lui-même juge de l'individu: ou bien le clan estime qu'il est dans la vérité et dans le droit, et il affrontera sans crainte l'épreuve redoutable de l'ordalie; dans le cas contraire, il rejettera l'individu de son sein plutôt que de compromettre par un parjure la prospérité voire l'existence du corps social. Mais le clan doit être un bloc d'un seul tenant, sous peine de n'exister pas. La défaillance d'un seul maillon rompt la chaîne, c'est pourquoi le refus d'un seul co-jureur «casse» le serment»: Remarques sur les modalités du serment collectif dans l' Anti-Atlas occidental, Hespéris, Tome XXXV, 3e et 4e fascicules, 1948, p.304. Le terme «délation» implique chez l'auteur une mésinterprétation, car le serment collectif n'est pas destiné à dénoncer et à exclure mais à mettre à l'épreuve la solidarité du groupe. Quand l'exclusion frappe l'individu, c'est que le «mécanisme» de solidarité ne peut pas fonctionner. Et cette défaillance de la solidarité est si exceptionnelle que le groupe ne manque pas de se rattraper en ménageant des possibilités de réintégration. L'analyse qu'A. Adam a consacrée à l'institution de la co-juratio illustre par ailleurs la difficulté d'une sociologie dominée par le paradigme holiste (primauté du groupe sur l'individu) à concevoir l'individualité comme un fait social en l'absence d'une idéologie individualiste. L'auteur s'appuie sur deux idées: I) la société berbère ne reconnaît pas l'individu: «Notre individualisme, fondé sur l'autonomie irréductible de la conscience et la responsabilité personnelle, est impossible à penser pour un berbère non affranchi des normes traditionnelles. L'engagement juridique et religieux de l'individu n'a pas de valeur parce que l'individu en tant que tel n'existe pas» (p.303); 2) l'islam est une éthique religieuse fondée sur la responsabilité personnelle de l'individu: «Une telle morale suffit à dissoudre les concepts primitifs de la vieille société berbère» (p.310). Des lors, l'existence d'une forme collective du serment à côté d'une forme individualisée du serment s'analyse, pour l'auteur, comme le résultat d'une évolution qui part d'une forme «pure» et débouche sur une forme «impure': et dégradée: la forme «pure» est le serment collectif qui engage les parents consanguins (ihaqq-n.tegzdist). La forme «impure» est le serment individuel de l'aggemmam (un «professionnel» du serment); entre ces deux formes, il y a le serment collectif qui engage des co-jureurs non

liés par le lien de consanguinité (Ihaqq-n-twizi), qui apparait comme une étape de transition: «le serment dit Ihaqq-n-tegzdist représente, à coup sûr, le témoin le plus ancien. Comme une faute rémanente qui survit à la disparition de son milieu naturel, il exprime l'état d'une humanité où la cellule sociale n'était pas l'individu, pas même la famille au sens où nous l'entendons aujourd'hui, mais le clan, ikhs ou afus. A cette communauté biologique le serment dit ihaqq.n-tgèrsi substitue une communauté magico-religieuse. On ne saurait dire s'il est aussi antique que L'autre: il nous offre en tout cas, lui aussi, un état très reculé des croyances humaines. Ces vieilles conceptions se sont affaiblies: le cadre qu'elles ont engendré demeure, maintenu par la routine et la force de la tradition, mais la vie s'en est retirée. Cela aboutit à la formule dérisoire et vide de toute signification du serment dit Ihaqq-n-twizi. C'est que la conscience personnelle a fait son apparition. L'individu s'est peu à peu dégagé de la masse indistincte du clan. On commence à le reconsidérer comme responsable de ses actes. Il devient donc indispensable de tenir compte de sa qualité morale propre, de ses rapports avec autrui, des sentiments qui ont pu fournir à ses actes leurs mobiles. Cette notion nouvelle suffit à rompre la chaîne jusqu'ici indissoluble de la consanguinité: on voit alors un individu écarté de la tegzdist pour des raisons qui impliquent un jugement sur sa sincérité personnelle. Un pas de plus, et c'est l'institution du serment collectif, elle même, qui croule sous la poussée des forces neuves: l'agemmam jure seul. Et s'il y est autorisé, c'est en vertu d'un jugement porté sur sa valeur morale. La promotion de l'individu est presque achevée. Que ce qui n'est encore que l'expression devienne la règle, et nous aurons atteint le terme d'une longue évolution. L'influence de l'islam est-elle la cause déterminante de cette évolution'? Il est impossible d'en administrer la preuve formelle. Je suis pourtant amené a le penser» (p.308).

Outre que l' auteur lui-même donne à son analyse un statut d'hypothèse sans vérification possible, sa démonstration pêche par un excès d'évolutionnisme et, surtout, par l'a priori méthodologique de sa sociologie: la primauté du groupe sur l'individu exclut l'existence de formes individualisées de certaines pratiques sociales; quand l'existence de celles-ci est établie, elle est soit aberrante. Soit la manifestation dégradée d'une forme «pure», C'est ainsi que la défaillance d'un co-jureur, dans le cadre du serment collectif, est jugée systématiquement par l'auteur, en raison de son caractère individuel, comme une aberration, s'interdisant ainsi de lui trouver une explication «normale» et objective, par exemple la nécessité de récuser le serment d'un co-jureur partial. A. Adam relate lui-même un cas concret relevant de cette explication, mais «aveuglé» par le paradigme holiste de sa sociologie, il ne l'explique que comme la manifestation aberrante d'une évolution (V. P. 306). L'auteur n'envisage à aucun moment ce qui, pourtant, est une évidence même pour une société non individualiste: la nécessité de récuser dans une affaire un individu dont le serment ne pourrait être impartial (dans l'exemple qu'il cite. le co-jureur est récusé parce que victime ancienne de l'individu objet du serment). Pourtant encore. A. Adam précise dans une note que «cette exception n'est pas unique: le principe en est admis dans presque toutes les coutumes berbères du Maroc» (p.306). Drôle d»'exception» dont le principe est admis dans «presque toutes les coutumes berbères». La démonstration de l'auteur surestime par ailleurs l'individualisme éthique de l'islam qui, il ne faut pas l'oublier, repose aussi sur une éthique communautaire. Enfin, elle reconnaît à l'idéologie (la religion islamique) une force quasi-automatique de «subversion» de la structure tribale, alors que celle-ci a longtemps neutralisé la règle coranique de l'héritage féminin (voir G. Tillion, Le harem et les cousins).

(18). Le droit d'asile est une institution à laquelle la société berbère a conféré une valeur sacrée, et par laquelle l'individu attenue son isolement: «Ainsi désolidarisés d'avec le meurtrier, ses «frères» échappent à la nécessité de le suivre dans sa fuite; car il quitte toujours les territoires de la fraction ou de la tribu pour chercher au dehors un asile plus sûr. Il y est même poussé souvent par ses propres parents ou sa djemâa. S'il ne s'éloignait en effet, il serait exposé à tomber sous les coups des parents de sa victime, qui ont le droit de le tuer là où ils le rencontrent, sauf dans une zaouia, sur un marché ou sur la route qui y conduit, au cours d'une fête ou d'un mariage, dans la maison d'un bien, ou en présence d'une femme. Ces diverses restrictions découlent toutes du mezrag (='anâia kabyle), de la protection accordée à l'hôte, au refugié, à celui qui s'est placé sous l'égide d'une personne ou qui se trouve dans un lieu inviolable. C'est en considération de la même idée que le meurtrier fugitif sera en sécurité dans la tribu, le village, le clan étranger qui lui aura donné asile. S'il y était tué, il y aurait violation du mezrag, ce qui entrainerait de graves conséquences: le respect de cette sauvegarde est

chose sacrée, et sa rupture, qui peut déchaîner la guerre, fait naitre un droit de vengeance au profit du protecteur outragé»; F. Arin, «Le talion et le prix du sang chez les berbères marocains», in Les Archives berbères, vol. I fascicule 2,1915, p.67 etc.

Voici un exemple des conséquences d'une violation du droit d'asile: «vers 1280 de l'hégire, le cheikh si Ahmed amggarou osa faire assassiner en plein marché de souq Essebt un taleb nommé sidi Mohamed, contre lequel il avait quelque grief. La tribu de Ouedras, qui avait supporté patiemment le joug imposé par son gouverneur, se révolta. [...]. Il appartenait à la tribu de venger l'affront qui lui était infligé et de prendre toutes dispositions, pour que pareil fait ne se reproduisit plus. Les révoltes eurent le dessus, le Cheikh fut tué. Le marche qui avait été le théâtre du drame fut fermé pendant un an, conformément à la coutume»; S.Biarnay, «Un cas de régression vers la coutume berbère chez une tribu arabisée», in Les Archives berbères, vol. I fascicule 4, 1916, p.221. L'institution du droit d'asile existe même dans les rapports entre un individu ou une tribu et le sultan; c'est le «droit d'asile des canons» (Zouag-l-mdâfâ): «un des cas les plus curieux du zouag (asile) est celui qu'on peut remarquer. en campagne, au camp du Sultan ou en ville, à une batterie: les canons du Sultan jouissent de cette prérogative, et non seulement les canons même, mais leurs affûts, le terrain qu'ils recouvrent et mêmes les mulets qui les portent lorsqu'ils sont chargés pour le départ. Tout individu poursuivi, qui se refugie sous un canon, devient sacré» (G. Salmon. «Le droit d'asile des canons», in Les Archives marocains, tome troisième, 1905, p. 147).

La Ta'qqitt du Qsar de Lgara comprend parmi ses nombreuses dispositions (Larbi Mezzine en a dénombré quatre cent une), quelques unes relatives à la protection et à l'asile accordé a un individu. La disposition numéro 24 prévoit ceci: «L'ennemi ne peut habiter dans le qsar; mais s'il en manifeste le désir, il doit sacrifier (une bête) au seuil du qsar en l'honneur de toute la qbila. Si la qbila accepte son sacritice (dbiha) il pourra être intégré, et se réfugiera (Yahuzu) sous la protection de la personne de son choix. Sinon, la qbila le dédommagera du prix de son sacrifice, et il s'en ira». La disposition n° 105 prévoit: «S'il (le meurtrier) veut bénéficier d'une protection, il devra en plus sacrifier un veau moyen pour le défunt. Une armée de protection ('afia) dont le (Cheikh) se charge d'assurer l'exécution, lui est alors accordée. Cette protection est garantie par quatre membres du lignage ('Ashira) du meurtrier, par onze personnes du lignage du défunt, et par le (Cheikh) et ses mzarig. Le (Cheikh) veille en.personne a l 'application effective de cette garantie. Si pendant cette protection le meurtrier est trahi, chacun des garants devra verser un qintar (à la qbila)». La disposition n°296 prévoit enfin: «si un habitant de lgara accorde sa protection à un individu (Kasä), et qu'un étranger au qsar veut porter atteinte à l'honneur du protecteur (L'âr) (en attaquant le protégé) en présence d'un autre habitant de Lgara, ce dernier est passible d'une amende de 20 mithqals s'il n'intervient pas pour empêcher cela, et devra dédommager le protecteur du préjudice porté à son 'ar» (le texte de la Ta'qqitt du qsar de Lgara, en arabe et en français, se trouve dans Larbi Mezzine, Le Taftlalt, Contribution à l' histoire du Maroc aux XVIIe et XXIIIe siècles, Publication de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Serie Thèses, 1987).

(19). Dans le droit coutumier berbère, la normativité juridique est inséparable de la normativité religieuse et magique; la première s'exprime à travers la seconde et, pour cette raison, sa réalité ne peut être toujours identifiée sans L'aide de la seconde. Mais, à mon avis, ceci n'est pas contradictoire avec l'existence d'une normativité juridique indépendante: lorsque la magie ou la religion ne produit pas son effet inhibiteur ou dissuasif à l'encontre d'un comportement transgressif. L'auteur de l'infraction n'encourt pas seulement les effets de la transgression magique ou religieuse (effets d'ordre irrationnel), il encourt aussi une sanction sociale légalement prévue.

(20). Voir G. H. Bousquet, «Le chameau volé, Document de procédure marocaine». in Hespéris, Tome XXXVI. 1949.

(21). In Islam et modernité, la Découverte. Paris, 1986, p.57.

(22). Les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc, Ed. Afrique Orient 1989 (réédition).

(23). «Plus la transformation du pays, préparée par l'action des amghars depuis des siècles, est avancée, plus l'autorité des chefs makhzen se fait absolue, et se libère aisément de tout contrôle»; R. Montagne, op. cit.; p.384.

(24). «(...) l'amghar (parvenu à sa puissance absolue) s'écarte en effet de plus en plus du milieu traditionnel dont il est sorti; il se sent attiré vers le Makhzen qui cherche volontiers à utiliser sa puissance à ses fins, beaucoup plus qu'il n'est tenté de rester aux yeux du peuple, le défenseur de l'indépendance de la montagne»; idem ; P.325

(25). Voir note n° 26.

(26). R. Montagne, op. cit, p.319.

(27). J. Berque : « L'innovation était grande, car en coutume berbère, on n'emprisonne jamais. On attente à tout, même à la vie de l'adversaire ou du coupable, mais jamais à sa liberté ; or le pouvoir berbère qui s'installe, dans ce dernier quart du XIX e siècle (...) instaure de nouvelles pratiques, parmi lesquelles l'emprisonnement. De quoi la tribu se plaint. C'est tout juste si le Sultan parvient à faire libérer quelques uns de ces malheureux ; le Maghreb entre deux guerres ; seuil ; 1962 ; p.119.

(28). Selon l'expression de J. Berque in Le Maghreb entre les deux guerres, op. cit., p. 239.

(29). L'origine de ce projet reste indéterminée. On peut trouver le texte de ce document dans J. Robert, La monarchie marocaine, Paris, LG.D.J., 1963, Annexe I. pp. 311-323.

(30). M. Kenbib, « Protection, Protectorat et nationalisme (1904-1938)», in Hesperis-Tamuda, vol. XVII, 1978-79, p. 191.

(31). Cette histoire est racontée par : Yahia Benslimane dans son livre : Nous, marocains, Publishud, (ne porte pas de date), p. 147.

(32). L'idéologie coloniale a présenté l'institution makhzenienne sous un éclairage exclusivement répressif. Si la répression est une fonction inhérente au Makhzen, sa manifestation, était, avant le Protectorat et par rapport aux Etats européens, bien modeste : « tout bien considéré, l'appareil répressif de l'Etat marocain d'autrefois était bien peu de chose comparé à celui des grandes nations européennes. C'est que le premier était forcé d'intervenir souvent en bloc, et de façon par conséquent, bien plus spectaculaire, tandis que le second, omniprésent, quadrillant le pays, sévissait et sévit sans éclat mais aussi sans relâche », G. Ayache, « La fonction d'arbitrage du Makhzen », in Etudes d'histoire marocaine, Ed. SMER, p. 161.

(33). Les origines sociales..., op. cit., p. 182, note n° 148.

(34). Le dahir du 29 juin 1955 relatif à la répression des manifestations contraires à l'ordre public et des atteintes au respect dû à l' « autorité » est une survivance de l'ère coloniale qui ne s'explique que par la fonction dissuasive que ce dahir entend continuer après l'indépendance.

(35). M. Hamdouchi, Le statut de la sûreté nationale marocaine, Mémoire de D.E.S. en Droit Public, Faculté des sciences Juridiques, Economiques et Sociales de Casablanca, 1985.

D O S

Recherche de vérité, de justice et de reconciliation les expériences Marocaine et Chilienne

SIER

La commission marocaine pour la vérité : un premier bilan

Driss El Yazami *

Le rapport de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) remis au Roi Mohammed VI le 30 novembre 2005, et désormais public, dresse le bilan des travaux de la commission concernant ses trois missions: établir la vérité sur les violations des droits de l'Homme au Maroc de 1956 à 1999, indemniser les victimes et garantir la non-répétition de tels événements.

L'IER a effectué des enquêtes de terrain, des entretiens avec les familles des victimes, des visites d'anciens lieux de détention, des examens d'archives,... pour aboutir à la découverte de l'identité, des circonstances et des lieux du décès de 742 personnes. Dans cette recherche de la vérité, l'IER a dû faire face à l'absence de documentation fiable ainsi qu'à l'état déplorable des archives nationales.

Les travaux de l'IER vont permettre l'indemnisation de 9280 victimes, ainsi que la mise en place de programmes de réparation communautaire pour plusieurs régions et groupes de victimes.

Quant à la garantie de la non-répétition de ces violations, l'IER a notamment recommandé l'inscription dans la Constitution de la primauté du droit international sur le droit interne. L'IER a également insisté sur l'importance de la préservation active de la mémoire afin d'éviter une répétition des violations.

The moroccan truth commission: first appraisal, by Driss el Yazami

The report of the Equity and Reconciliation Commission (IER), submitted to His Majesty King Mohammed VI on November 30th, 2005, since then available for the public, draws the first assessment of the commission's three missions: to reveal the truth of human rights violations perpetuated in Morocco from 1956 to 1999, compensate victims and guarantee the non-repetition of these violations.

The IER conducted investigations, interviewed victims' families, visited former detention centers, went through archives, etc. in order to reveal the identity of 742 people and identify their death's circumstances. In its truth-seeking, the Commission faced lack of reliable documents and the appalling condition of national archives.
The IER achievements made possible the reparation of 9280 victims, as well as the implementation of community reparation programs for several areas and groups of victims.

As for guaranteeing the non-repetition of these violations, the Commission particularly recommended that the primacy of international law over national law be entrenched in the Constitution. The IER also underlined the significance and importance of the active preservation of memory in order to avoid the repetition of such violations.

La comisión marroquí para la verdad: primera evaluación, por el Sr. Driss El Yazami

El informe de la Instancia Equidad y Reconciliación (IER), presentado al Rey Mohamed VI, con fecha del 30 de noviembre de 2005, incluye la presentación de los trabajos de la Comisión relativos a sus tres misiones, a saber: el establecimiento de la verdad acerca de las violaciones de derechos humanos en Marruecos desde 1956 hasta 1999, la indemnización de las víctimas y la garantía de la no repetición de esos hechos.

La IER ha realizado una serie de estudios de campo, encuentros con las familias de víctimas, visitas a los antiguos lugares de detención, estudio de los archivos, etc., lo que favoreció la identificación de las víctimas, las circunstancias y el lugar de la muerte de 742 personas. En la búsqueda de la verdad, la IER se ha enfrentado a la falta de documentación fiable y el deplorable estado de los archivos nacionales.
Los trabajos de la IER han permitido la indemnización de 9280 víctimas, así como el establecimiento de programas de reparación comunitaria a favor de varias regiones y grupos de víctimas.

En cuanto a la garantía de la no repetición de esas violaciones, la IER ha recomendado la inscripción de la primacía del derecho internacional sobre la legislación nacional. La IER también ha resaltado la importancia de la preservación positiva de la memoria para evitar la repetición de tales violaciones.

Installée par le roi Mohammed VI le 7 janvier 2004, l'Instance Equité et Réconciliation (IER), la commission marocaine pour la vérité, a remis le 30 novembre 2005 son rapport final au souverain. Dorénavant public, ce rapport dresse le bilan des travaux de la commission quant aux trois objectifs qui lui étaient assignés: l'établissement de la vérité sur les violations graves des droits de l'Homme intervenues entre 1956 et 1999 et la détermination des responsabilités institutionnelles, l'indemnisation et la réhabilitation des victimes et l'élaboration de propositions de réformes susceptibles de garantir la non répétition de telles violations.

Composée de 17 personnes connues pour leur engagement en faveur des droits de l'Homme, dont plus de la moitie étaient elles mêmes d'anciennes victimes, l'IER a succédé à une autre commission, L'Instance d'arbitrage indépendante, mise en place en 1999 et qui avait pour unique mandat d'indemniser les victimes de la répression politique. En trois ans, cette commission avait effectivement procédé à l'indemnisation de plus de 4000 victimes sans parvenir à clore le débat public au Maroc sur le dossier des graves violations du passé, débat, relancé en permanence par la mobilisation des familles des victimes et les militants des droits de l'Homme qui continuaient à revendiquer vérité et justice.

C'est donc avec un mandat plus large que l'IER a entamé ses travaux, procédant dans un premier temps à l'élaboration de ses statuts (publiés par décret royal, leur conférant ainsi un statut institutionnel éminent) et ouvrant un nouveau délai aux victimes et/ou à leurs ayants droit afin de déposer leurs requêtes. Dans le même temps, elle procédait à de larges consultations avec le réseau international des commissions vérité grâce à un accord de partenariat établi avec le Centre international de justice transitionnelle (ictj.org). Organisés en trois groupes permanents de travail (investigations, études et recherches, réparation), les membres de l'IER se sont aussi dotés, chaque fois que nécessaire de commissions ad hoc (auditions publiques, rapport final,...) et étaient secondés dans leur action par un secrétariat qui a compté jusqu'à 350 personnes.

Etablir la vérité : enjeux, difficultés et résultats

Considérant que la période couverte par le mandat de l'IER est la plus longue qu'une commission de la vérité ait eu à traiter (43 ans), que les crises de violence politique qui ont occasionné des violations graves des droits de l'Homme étaient de nature très variée et avaient impliqué de nombreux acteurs étatiques, et parfois non étatiques, et en l'absence d'une documentation fiable et de recherches académiques sur de nombreux épisodes de l'histoire du Maroc, le travail de l'IER en matière d'établissement de la vérité a pris plusieurs formes.

Les auditions publiques des victimes, diffusées sur les medias étatiques, les centaines de témoignages enregistrés et conservés dans les archives de l'Instance, les colloques académiques et les dizaines de séminaires organisés par l'IER ou des ONG de toutes natures ont permis d'amplifier le débat public pluraliste sur prés d'un demi-siècle d'histoire. Ces activités ont permis aussi d'avancer de manière considérable dans l'établissement de la vérité - sur plusieurs épisodes de cette histoire et types de violations, restés jusque là marqués par le silence ou le tabou.

Combinant enquêtes de terrain, entretiens systématiques avec les familles des personnes portées disparues, recueil de témoignages des disparus libérés, visites d' anciens lieux de détention ou de séquestration, auditions de fonctionnaires des services de sécurité, recherche documentaire et examen d'archives, l'IER a rassemblé un vaste matériau historique sur les principales violations des droits de l'homme commises sur près d'un demi-siècle.

Au total, le sort de 742 personnes, considérés jusque là comme faisant partie des victimes de la disparition forcée a été élucidé, les investigations de l'IER ayant permis de déterminer les circonstances de leur décès, souvent leur identité et les lieux de leur inhumation. Le rapport final liste ainsi les diverses catégories de victimes décédées dans des centres illégaux de séquestration, ou durant des affrontements armés, ou durant les émeutes urbaines de 1965, 1981, 1984 et 1990 ou pendant leur détention arbitraire, et constate que les années

1970 ont enregistré le nombre le plus élevé de décès (109 cas) alors que les décennies suivantes ont connu une nette régression: 9 cas pour les années 1980 et 2 cas pour les années 1990. Il rappelle enfin que 66 autres cas de victimes rassemblent les éléments constitutifs de la disparition forcée et considère que l'Etat a l'obligation de poursuivre les investigations entamées par ses soins, afin d'élucider leur sort.

Le rapport énonce en conclusion les difficultés qui ont entravé la recherche de la vérité, parmi lesquelles figurent la fragilité de certains témoignages oraux, l'état déplorable de certains fonds d'archives nationales quand elles existent, la coopération inégale des appareils de sécurité, l'imprécision de certains témoignages d'anciens responsables et le refus d'autres de témoigner.

Indemnisation, réhabilitation des victimes et réparation communautaire

Sur les 22 000 correspondances reçues, 16 861 dossiers individuels ont été ouverts et ont fait l'objet d'une décision de l'IER. 9280 victimes bénéficieront ainsi d'une indemnisation dont 1895 victimes ont fait l'objet en outre d'une recommandation supplémentaire portant sur d'autres modalités de réparation (réintégration dans la fonction publique, régularisation de la situation administrative ou professionnelle, etc.). 1499 victimes, ayant déjà bénéficié entre 1999 et 2003 d'indemnisations de la part de l'Instance indépendante d'arbitrage, ont fait l'objet de la part de l'IER de recommandations particulières concernant d'autres formes de réparation. L'IER aura ainsi positivement répondu aux demandes de réparation de 9779 victimes de la disparition forcée, de la détention arbitraire suivie ou non de procès, ou suivie d'une exécution capitale, de décès, blessures et détention arbitraire durant les émeutes urbaines, de l'exil forcé et de violences sexuelles. A cet égard, l'IER a tenu particulièrement compte de l'approche genre, en prenant en considération les souffrances particulières des femmes, victimes directes ou indirectes.

En matière de réhabilitation médicale et psychique, l'IER a préconisé dans ses recommandations l'extension de la couverture médicale obligatoire à toutes les victimes et à leurs ayants droit et la création d'un dispositif permanent d'orientation et d'assistance médicale des victimes de la violence et de la maltraitance.

Enfin, et partant du constat que certaines régions et communautés considèrent avoir souffert collectivement des séquelles des crises de violence politique et des violations qui s'en sont suivies, l'IER a accordé une place particulière à la réparation communautaire, et a préconisé dans ce domaine l'adoption de nombreux programmes de développement socio-économique et culturel en faveur de plusieurs régions et groupes de victimes, en particulier les femmes.

L'IER a recommandé enfin la reconversion d'anciens centres illégaux de détention en centres de développement communautaire, faisant ainsi de ces lieux hier emblématiques de la violation des droits des centres de citoyenneté active au service des habitants.

Les recommandations : garantir la non répétition

Les recommandations de l'IER portent notamment sur des réformes constitutionnelles, des réformes dans le domaine sécuritaire, de la justice, de la législation et de la politique pénales, la mise en œuvre d'une stratégie nationale de lutte contre l'impunité et le suivi des recommandations.

Partant du principe de la primauté du droit international des droits de l'homme sur le droit interne, qui devrait être explicitement inscrit dans la constitution, elle recommande de garantir dans le texte fondamental la présomption d'innocence, le droit à un procès équitable, le renforcement du principe de la séparation des pouvoirs, l'interdiction de toute immixtion du pouvoir exécutif dans l'organisation et le fonctionnement du pouvoir judiciaire, le secret de la correspondance, l'inviolabilité du domicile et le respect de la vie privée, etc.

Rappelant l'interdiction qui figure depuis longtemps dans la constitution marocaine du parti unique, L'IER recommande la prohibition de la disparition forcée, la détention arbitraire, le génocide et autres crimes contre l'humanité, la torture et tous traitements ou peines cruels, inhumains ou dégradants, et

l'interdiction de toutes les formes de discrimination internationalement prohibées, ainsi que toute forme d'incitation au racisme, à la xénophobie, à la violence et à la haine.

Le rapport de l'IER demande aussi l'adoption et la mise en œuvre d'une stratégie nationale intégrée de lutte contre l'impunité, en procédant à l'harmonisation de la législation pénale avec les engagements internationaux du pays, et estime que la consolidation de l'Etat de droit exige en outre des réformes dans le domaine sécuritaire, de la justice, de la législation et de la politique pénales. Ainsi, elle recommande notamment une autre politique de gouvernance des appareils sécuritaires, qui exige la mise à niveau, la clarification et la publication des textes réglementaires relatifs aux attributions, à l'organisation, aux processus de décision, aux modes d'opération et aux systèmes de supervision et d' évaluation de tous les appareils de sécurité et de renseignement, sans exception, ainsi que des autorités administratives en charge du maintien de l'ordre public ou ayant le pouvoir de recourir à la force publique.

Une autre mesure phare concerne le renforcement de l'indépendance de la justice, qui passe, outre les recommandations d'ordre constitutionnel, par la révision, par une loi organique, du statut du Conseil supérieur de la magistrature (CSM). L'IER recommande à cet égard de confier la présidence du CSM par délégation au Premier président de la Cour suprême, l'élargissement de sa composition à d'autres secteurs que la magistrature,....

Des mémoires à l'histoire

Mais l'IER a émis aussi plusieurs recommandations portant sur la mémoire et l'histoire. Elle a ainsi préconisé la création d'un musée de l'histoire de l'émigration marocaine, l'adoption d'une loi moderne sur les archives, la création d'un institut de recherches sur l'histoire du Maroc indépendant,... toutes choses qui semblent à priori loin des objectifs assignés à une commission de la vérité, censée se cantonner dans le strict champ politique et loin des enjeux académiques.

De fait, l'IER s'est trouvée confrontée à la problématique histoire/mémoire par les trois objectifs qui lui ont été assignés: établir la vérité (article 9 des statuts, alinéas 1 et 2); expliquer le contexte des violations (article 9, alinéa 6) et préserver la mémoire (article 5).

La réalisation du premier objectif a amené l'IER à tenter de reconstituer les événements qui ont donné lieu aux violations de manière aussi rigoureuse que possible, en accumulant témoignages -des victimes, de responsables politiques ou gouvemementaux-, études historiques confiées à des jeunes chercheurs marocains et examen des archives. C'est en menant ce travail qui s'apparente à la démarche historique que l'IER a été confrontée à l'ancienneté de la loi sur les archives, qui date du Protectorat et à l'état vétuste des archives publiques, laissées de fait à l'abandon ou à la bonne volonté des fonctionnaires.

S'attaquant à la problématique du contexte, l'IER n'a pu que constater la polysémie même du terme (contexte juridico légal? Politique ? Socio-économique?), et ce dans un pays marqué par la coexistence de récits historiques divergents, voire diamétralement opposés, développés par l'Etat et les autres acteurs politiques, mais surtout pauvre quant à la recherche historique sur la période considérée. Face à ces difficultés, l'IER a estimé qu'il ne lui revenait pas de donner une lecture historique supposée être globale de cinquante ans d'indépendance, mais plutôt de préparer les conditions pour que les historiens puissent, plus tard, faire leur travail d'interprétation. En attendant la mise en œuvre de ses recommandations en la matière, l'IER a tracé, pourrait-on dire, la voie notamment en préservant ses archives, mais aussi en organisant durant son mandat plusieurs colloques scientifiques sur des sujets aussi divers que la violence d'Etat, les procès politiques,...

Enfin, face à la revendication de la préservation de la mémoire, émanant des victimes, voire parfois de communautés entières (Le Rif par exemple), l'IER a essayé de répondre en développant notamment l'idée d'une sauvegarde active de la mémoire (en recommandant la réaffectation des lieux illégaux de détention et de séquestration en centres au service des citoyens), en participant à des projets historiques régionaux (un Musée du Rif est en projet à Al Hoceima) et surtout en soutenant la création d'un institut d'études et de recherches sur le Maroc indépendant. La nation a besoin, déclarait

récemment l'historien marocain Abdelahad Sebti, a autant besoin de se remémorer le passé que de comprendre, et cette exigence d'intelligibilité n'est possible que grâce au développement de la recherche, indépendamment de toute contrainte politique.

Réformes, introspection historique et normalisation démocratique

Le rapport de l'IER a été rendu public en même temps que le rapport sur cinquante ans de développement humain, établi par une équipe de plusieurs dizaines de chercheurs marocains, réunis autour du conseiller royal, M. Abdelaziz Meziane Belfqih. Conçu comme une offre de débat, le rapport établit un bilan circonstancié des politiques publiques menées en cinquante ans d'indépendance, en ne taisant nullement les impasses et les échecs et trace les scenarios possibles pour le pays à l'horizon 2025.

L'expérience IER est intervenue par ailleurs après la création de l'Institut royal de la culture amazighe en 2001, la réforme du code de statut personnel (2003), dans un contexte marqué, en dépit de frictions récurrentes, par le développement de la presse privée et à la veille des élections législatives de septembre 2007, considérées de l'avis de tous comme un rendez-vous politique essentiel.

Dans un contexte régional marqué par l'autoritarisme politique et les pressions impériales mais vaines pour «la réforme», le Maroc se distingue ainsi au moins à trois niveaux: l'amorce d'une relation apaisée et informée à l'histoire, une vitalité du débat public sur l'avenir et l'accumulation de réformes sur des questions fondamentales (l'égalité hommes-femmes, les violations des droits de l'Homme, le pluralisme ethnoculturel).

Soutenus au plus haut niveau de l'Etat, les deux rapports précités devraient permettre en principe à l'ensemble des acteurs de débattre des principaux blocages qui ont entravé le développement du pays et des réformes urgentes à mettre en œuvre. A cet égard, la capacité des acteurs, politiques au premier chef, de s'emparer de ces matériaux, peut susciter réserves et interrogations. L'affirmation de l'islam politique (dont l'un des pôles, Al Adl wa Al Ihsane, reste en dehors du champ politique légal), l'émiettement du reste de ce champ, le contexte régional, marqué par une crise algéro-marocaine persistante, l'ampleur, enfin, des défis socio-économiques, que l'Initiative nationale de développement humain, lancée par le souverain, entend relever, constituent autant de contraintes qui pèsent sur le processus marocain de réforme.

Le Maroc est ainsi, comme le relève le rapport sur le développement humain, à « la croisée des chemins [...], la collectivité nationale a l'ardente obligation d'opérer des choix cohérents, d'accélérer le rythme et d'approfondir l'ampleur des réformes, et rompre définitivement avec des pratiques et des comportements qui ont jusque là contrarié son développement ». La mise en œuvre des recommandations de l'IER est à cet égard fondamentale et peut jouer un rôle d'accélérateur.

Ce processus est pour partie déjà en marche. Le versement des indemnisations devrait être enclenché durant le dernier trimestre de l'année 2006 et le CCDH travaille à la préparation des autres mesures de réhabilitation des victimes, dont en premier lieu la couverture médicale. Les programmes de réparation communautaire font depuis plusieurs mois l'objet d'une vaste concertation avec les acteurs associatifs des régions touchées par les violations et les universitaires marocains et ont reçu les premiers financements et les réformes d'ordre juridique et constitutionnel sont d'ores et déjà débattues au sein du CCDH et avec des départements ministériels.

A cet égard, et si l'on compare L'expérience marocaine aux autres commissions de vérité créées de par le monde -une trentaine-, le délai mis entre l'achèvement de la mission et l'amorce de la mise en œuvre est exceptionnellement court. Sur ce plan, comme à d'autres niveaux (la prise en compte de l'approche genre et la prise en compte de la dimension communautaire dans les programmes de réparation notamment), l'IER aura aussi enrichi le patrimoine universel de la justice transitionnelle.

***Président du Conseil national des droits de l'Homme(CNDH), ancien membre de l'Instance Equité et Réconciliation et du Conseil consultatif des droits de l'homme(CCDH).**

Testimony of traumatic political experiences: Therapy and denunciation in chile (1973-1985)

Elizabeth Lira *

With the fall of dictatorships and the end of civil wars, many countries created truth commissions to give voice to victims and retrace the history of human rights violations perpetuated in the recent past. Thousands of testimonies describing similar conditions helped uncover former secret detention centers, daily operational routine of terror in such places, repression and dread implanted in victims and society at large. Official recognition of such violations intensifies demands for justice and urges the State to offer reparations for the victims.

In the case of human rights violations committed in Chile, even during the military regime when persecution was at its height, thousands of people denounced arbitrary arrests, torture, forced disappearances and extra-judicial political executions. In 1973, immediately after the coup, national and international human rights agencies, courts, lawyers, therapists, social assistants, medical doctors and journalists heard testimonies of witnesses and victims of those acts of repression. After 1990, a Truth and Reconciliation Commission (1990-1991) reconstructed a succession of politically motivated killings and forced disappearances. Later, thousands of people who had been imprisoned and tortured between 1973 and 1990 testified before the National Commission on Political Imprisonment and Torture (2003-2005).

Losing a relative, being subjected to torture and surviving an execution cause serious traumatic experiences. The repressors were state agents executing the policy of the military regime. The persecuted were declared "enemies of the country" and were considered as a danger to national security.

This essay analyzes testimonies of traumatic political experiences as a therapeutic tool for treating victims who were subjected to torture and other human rights violations during the military regime in Chile. The mentioned testimonies refer to personal narratives of victims or witnesses of human rights violations perpetuated between 1973 and 1990. They contain descriptions of detention conditions, interrogatories, political imprisonment and victims' life conditions. In the cases of disappeared or executed people the narrator is usually a relative.

The first section of this essay describes the therapeutic role of testimony. The second analyzes its social role, where it is used to reveal human rights violations.

Témoignage d'expériences traumatiques politiques : thérapie et dénonciation au Chili (1973 – 1985) par Elizabeth LIRA

A l'heure où les dictatures et les guerres civiles prennent fin, des commissions de la vérité voient le jour dans de nombreux pays dans le but d'entendre les victimes et de retracer l'histoire récente des violations des droits de l'homme. Des milliers de témoignages, décrivant des conditions similaires, permettent de découvrir d'anciens centres secrets de détention, la terreur quotidienne en vigueur dans ces centres, la répression et le sentiment d'angoisse ancré chez les victimes et dans la société toute entière. La reconnaissance officielle de ce genre d'événements accroît la revendication auprès de l'Etat pour rétablir la justice et offrir une réparation aux victimes.

Dans le cas des violations graves des droits de l'Homme, commises au Chili, même durant le régime militaire où les persécutions ont atteint le summum, des milliers de personnes déconcaient des arrestations arbitraires, des actes de torture, des disparitions forcées et des exécutions politiques extra-judiciaires. Dès 1973, au lendemain du coup d'état, des agences nationales et internationales pour les droits de l'Homme, des tribunaux, des avocats, des thérapeutes, des assistants sociaux, des médecins et des journalistes se

sont mis à écouter les histoires des témoins et des victimes de ces actes de répression. Après 1990, la Commission Vérité et Réconciliation (1990-1991) reconstitua la succession de meurtres politiques et de disparitions forcées. Plus tard, des milliers de personnes ayant été emprisonnées et torturées entre 1973 et 1990 témoignèrent devant la Commission Nationale sur l'emprisonnement et la torture (2003-2005). Perdre un proche, subir la torture ou survivre à une exécution, ces situations à la fois politiques et personnelles causèrent de sérieux traumatismes. Les oppresseurs étaient des agents de l'Etat qui exécutaient la politique déterminée par le régime militaire. Les persécutés, quant à eux, étaient déclarés « ennemis du pays » et considérés comme un danger pour la sécurité nationale.

Cet essai examine les témoignages d'expériences de traumatismes politiques en tant qu'outils thérapeutiques utiles au suivi des victimes de tortures ou d'autres formes d'atteintes aux droits de l'Homme sous le régime militaire chilien. Les témoignages traités dans cette étude correspondent aux récits personnels de victimes ou de témoins de violations de droits de l'Homme entre 1973 et 1990. Les témoignages contiennent ainsi des descriptions des conditions de détention, d'interrogatoires et d'emprisonnement politique, mais ils traitent également des conditions de vie passées des victimes. Dans le cas de personnes disparues ou exécutées, le narrateur est généralement un membre de la famille.

La première partie de l'essai s'attache à décrire le rôle thérapeutique du témoignage, tandis que la seconde section présente une analyse du rôle social du témoignage lorsqu'il est employé pour révéler des violations des droits de l'Homme.

Testimonio de las víctimas de la violencia política: tratamiento y establecimiento de la verdad en Chile (1973-1985), per El Sa. Elizabeth Lira

En un momento en que las dictaduras y las guerras civiles están llegando a su fin, muchos países crean comisiones de verdad con el fin de escuchar a las víctimas y trazar la historia reciente de las violaciones de derechos humanos. Miles de testimonios, que describen condiciones similares, permiten descubrir antiguos centros de detención secretos, el terror diario vigente en esos centros y el sentimiento de miedo arraigado entre las víctimas y la sociedad en su conjunto. El reconocimiento oficial de este tipo de hechos aumenta la reivindicación al Estado para restablecer la justicia y proporcionar la reparación a las víctimas.

En el caso de las graves violaciones de los derechos humanos cometidas en Chile, incluso durante el régimen militar donde la persecución llegó a su extremo, miles de personas fueron víctimas de detenciones arbitrarias, torturas, desapariciones forzadas y ejecuciones políticas extrajudiciales. En 1973, tras el golpe de Estado, los organismos nacionales e internacionales de derechos humanos, tribunales, abogados, asistentes sociales, médicos y periodistas empezaron a escuchar los testimonios de víctimas de estos actos de represión. Después de 1990, la Comisión Verdad y Reconciliación (1990-1991) reconstruyó los asesinatos políticos y las desapariciones forzadas. Más tarde, miles de personas que han sido encarceladas y torturadas, entre 1973 y 1990, testificaron ante la Comisión Nacional sobre Prisión Política y Tortura (2003-2005).

La pérdida de un familiar, la tortura y el sufrimiento y varias otras situaciones, tanto políticas como personales, causaron graves traumatismos. Los opresores fueron agentes del Estado que ejecutaban la política establecida por el régimen militar. En cuanto a los perseguidos, fueron declarados enemigos de la patria y representaban un peligro para la seguridad nacional.

Este artículo recoge los testimonios de las víctimas de la represión política como un instrumento político útil para el seguimiento de las víctimas de la tortura u otras formas de violaciones de derechos humanos bajo el régimen militar chileno. Los testimonios presentados en este estudio corresponden a experiencias personales de víctimas de violaciones de los derechos humanos entre 1973 y 1990. Así, los testimonios contienen una descripción de las condiciones de detención, el interrogatorio y la detención política, pero también se ocupan de las condiciones de vida de las víctimas del las pasadas violaciones de los derechos humanos.

Psychotherapy and political repression

The approach we will describe was one of several responses mental health professionals developed to work with individuals and families affected by human rights violations. It is important to remember that the military regime came into being with a policy of mass repression against supporters of the government it had overthrown. Military rulers declared the country in a state of internal war and suspended individual rights. More than 5000 people were arrested between September 11 and 13, 1973 throughout the country and more than 18,000 were arrested in the following months. Most prisoners were brutally tortured for hours, days or even weeks. Thousands of people fled into exile. Many were summarily executed. Others disappeared after their arrest, never to be seen again.[2]

This situation motivated some religious denominations to come together to create the Cooperation for Peace Committee (also known as Pro Paz Committee) in October 1973 to provide legal assistance to persecuted people. The Christian Churches Social Aid Foundation (FASIC) was founded in 1975. In January 1976, the Santiago Archdiocese's Vicariate of Solidarity replaced the Pro Paz Committee, which dissolved due to pressures and intimidation by the regime. These institutions provided legal and humanitarian assistance to people who sought help. Professionals day after day brought more confirmation of the devastating effects of the repressive policy on individuals and their families. The dire situation prompted mental health professionals to begin providing emergency care in their private practice, eventually forming a support network backed by human rights agencies. Not until September 1977 did FASIC open its Psychiatric Medical Program with psychiatrists, psychologists and social workers providing mental health care for victims.[3]

The people who sought assistance in 1977 and 1978 were mostly political prisoners who had been sentenced by military court (consejos de Guerra) and were processing the commutation of their prison sentence for banishment, or exile, under decree law 504 of 1975.[4] Sometimes they were given only a few short days out of prison to reunite with family before departing from Chile. In most cases, only one or two individual, family or group sessions were possible before they were forced to leave. Primarily the work consisted of group sessions called "exile orientation groups" comprised of former prisoners and their family members. Participants would talk about how torture had affected their lives. They would share their fears and uncertainties as well as the difficulties they expected to encounter in exile. Approximately 5000 political prisoners commuted prison sentences for exile under the decree law and processed their departure through FASIC between 1975 and 1980. An estimated 600 received psychological assistance (in family, group or individual sessions) from 1977 to 1980.[5]

The disregard for individual dignity, the generalized sense of menace, as well as legal and social defenselessness affected families in numerous ways. The political prisoner had spent a long time separated from family, receiving sporadic visits under tightly controlled conditions, often with no idea about what had happened to the family after his or her arrest, and fearing for them. The family, for its part, had witnessed the arrest, and feared for his or her physical and psychological integrity. The uncertainty, fear and insecurity were compounded by confusion sowed by official accusations reported in the communications media that the parent, spouse, daughter or son, sibling were criminals who had committed heinous crimes.

The majority of former political prisoners expressed the need to vindicate their dignity and honor. Accused of terrible crimes against the nation and stigmatized as criminals, they were denied the right to defend themselves against such accusations and were deprived of basic procedural rights of a due process. Instead of recognition as protagonists and members of legitimate social and political change movements, they were accused as instigators of a criminal project.

The professionals of human rights institutions observed that filing denunciations and legal actions in court to demand justice eased moral and psychological recovery. This led them to develop denunciations as part of the therapeutic process that included integral medical care, medication and occupational therapy. The paramount objective of clinical intervention was to alleviate symptoms and enable persons to reestablish emotional and social bonds, recovering control over their own life.

Patients eagerly accepted the proposal to tape record their testimony as an opportunity to create a permanent archive of their prison experience, validating that what happened to them indeed took place while contradicting official denial of the practice of torture and even arrest, despite the existence of witnesses.

The testimony process was both painful and a relief. The tape recording was transcribed and the text became the focus of several therapeutic sessions, returning again and again to the narrative, its details, emotions, sadness and sense of guilt. The testimony became a document that preserved the person's story exactly in the manner he or she wished to convey. This work method was employed primarily with former political prisoners who had been tortured, adapting it to the patients' individual needs as the therapeutic function of the testimony becames clearer. In 1980 the results from the first cases were valuated and a second evaluation was conducted a year later. This psychotherapeutic experience and its results were published in following years.[6]

Providing assistance to victims of political repression had a powerful moral and emotional impact on everyone who worked with these people. This impact was channeled to the care and protection of the lives of persons as well as the need to denounce what was happening in courts, churches, and national and international public opinion.[7] Denunciations stressed the effects observed in individuals and their families, with particular emphasis on the traumatic impact that persisted over time and seeking to prevent the continuation of political repression[8].The denunciation was partially able to serve as receptor for the rage and violence such cases evoke not only among patients but also lawyers, therapists and human rights workers.

Psychotherapy and memory

Psychotherapy for victims of political repression was a terrain on which professionals had no enough knowledge when they started working with victims in 1977. Some studies published around the world documented the symptoms observed in clinical settings but few addressed the therapeutic processes. Clinicians had to comb old clinical and therapeutic studies on trauma, some of them dating from the mid-19th century. Those researchers found cases of young women who had symptoms of anxiety, partial paralysis not associated with the corresponding neurological structure or sudden blindness that could not be attributed to sensory injury. These incapacitating pathologies baffled scientific knowledge of the day. The meaning of the set of symptoms was unclear, although doctors believed the behavior was related to "something mental" of emotional origin. Hypotheses for diagnosis and treatment were developed on the presumption that the "disease" had its roots in an unbearable experience that had not been processed psychologically. Physicians had to find a treatment procedure that could retrieve that experience. Neurologist Jean-Marie Charcot, who worked in the La Salpêtrière Hospital of Paris in the second half of the 19th century, developed a new approach for the series of cases, looking for a way to understand and treat the pathology. Assigning great therapeutic value on remembering, Charcot utilized hypnosis that enabled the individual to "remember" what today would be known as the "traumatic event". [9]

The majority of cases Charcot assisted originated from sexual abuse or other conflictive experiences related to sexuality. The overall diagnosis was "hysteria" that carried a connotation related specifically to female sexuality of these patients who were all women. Many of these women appeared to have suffered a major life-threatening experience. In those years trauma was believed to originate from a moral and psychological conflict of religious or cultural origin, associated with abusive sexual experience. The individual disassociated recollection of the experience and all significant aspects related to that experience, in an attempt to function as if it never took place. In suppressing the memory of that event, only the symptoms, in an apparently "incomprehensive" way, revealed traces of that intolerable experience.

Although the treatment's initial objective was to access the traumatic experiences and repressed emotions, the memory that surfaced under hypnosis was evoked in an altered state of conscience. Even though it unleashed intense emotions, the patient's mental state was unaltered. The subsequent impossibility of accessing the memory retrieved under hypnosis maintained the "discovery" disassociated and permanently repressed, in other words, it continued in "oblivion."

Sigmund Freud, who had worked with Charcot in La Salpêtrière Hospital, later discounted the use of hypnosis, preferring to explore other alternatives as free association until developing psychoanalysis as a clinical practice and psychological theory in late 19th century. His clinical work with this type of case described repressed memory rescued from the depths of oblivion as key to the recovery process. He noted that catharsis associated with the recovered memory produced slight, if nearly always temporary, relief. Later he reached the conclusion that the symptoms would vanish and the relief could be lasting if the memory did not become part of the individual's self-knowledge and personal history. The person had to understand when and how the experience had threatened her existence and how the symptom "translated" the meaning of the experience, as well as the psychological defense and "negotiation" that permitted survival, required acceptance and working through the meaning of the experience, not only "remembering" what happened, as occurred in catharsis. [10]

This study was relevant for us due to the parallels with some of the situations we encountered. However, a significant difference was that the memories we sought to recover had been suppressed and totally forgotten. We were working with painful and persistent fragments of memory that tormented people every day. These were memories of a past so recent that they were not yet relegated to the past and were experienced as a traumatic present. Therapeutic intervention was conducted on living but also disassociated memories. It seemed to us necessary to remember, verbalize and name, but sometimes this was impossible: there simply were no words. However, talking and telling facilitated putting order to the chaotic and fragmented dimensions of the memory. But words and memory stigmatized and isolated victims. Few people wanted to listen and find out what had happened. Many outright refused to listen. Others became anguished, fearful and did not want to learn about it. A general silence surrounded political repression as if it only existed in the minds of the victims.

Testimony as therapeutic tool (1978-1982)

Psychotherapy for victims of political repression, particularly for persons who were tortured and held prisoners several years, enabled identification of a fundamental fact: for many, political commitment had been the most meaningful axis of their lives and had played a decisive role in their capacity to resist the atrocities. That capacity to cope with the unbearable arose from the value of the ideal for which they had fought and had loved more than life itself [11]. At the same time the defeat the political aspiration represented a personal loss that was associated and subordinated to the loss suffered by Chilean society.

For some, the perception of defeat was accompanied by a willingness to reflect on their responsibility for the failure of that aspiration in an effort to rethink and project their life in the changed political setting that altered their place and power. Others stressed the anguish of the "death and loss" of the political ideal as if the country's fate and their own were one and the same. The perception of irreversible loss broke down defenses and the ability to resist the life-threatening catastrophe they experienced. It was anguishing for them to concede their lack of control over many situations that affected the core of their being and that they were susceptible to more arrests or even loss of life, or would have to leave the country to protect themselves.

Moreover, repressive violence and defenselessness had produced mistrust and insecurity in interpersonal relations and with themselves. The judgment of reality was affected in many cases. Fear altered thought and basic cognitive functions, giving credence to rumors that increased the sense of insecurity.

The outlawing of Popular Unity political parties, unions and community organizations had destroyed their social network. Many lost their jobs and livelihood, becoming dramatically impoverished. The confluence of these situations made people feel overwhelmed and isolated, at the risk of internalizing what was happening to them as an insurmountable loss - and giving Up[12].

The therapeutic instance could be something like a truce, a space where it was possible to talk and think. For that reason, it was essential to establish a bond of trust capable of containing the pain and anger and propelling life ahead under these new and adverse circumstances.

The following selections from the testimonies of Jose, Pedro and Diego, political prisoners between 1973 and 1978, exemplify the possibility for working this through. All three had been sentenced to life imprisonment. At the time we assisted them, they had agreed to commute the prison sentence for exile and were about to depart for different countries that had granted them visas. They would be separated after sharing nearly five years in prison and enduring interrogations and torture together. Their testimonies sprung from a conversation among the three about the repression and its impact but also about the forced separation due to the approaching exile. They had been able to work through the repressive experience with each other during the long years of detention.

They told that they had often asked themselves, "Who am I? What happened to me? What disturbed me? What hurts? Where am I and where am I going?" The events each had experienced emerged in a brief narrative that obliquely glossed over aspects that overburdened them, but also provided, on their own admission, the keys to their survival.

The tape-recorded account was transcribed as testimony, omitting the most private and painful aspects that had been communicated in the sessions. They separated intimate and private aspects from others that were equally personal but pertained to the public and social sphere [13].

José, socialist party member, was arrested on september 30, 1973.

I am José. I am 29 and was born in a rural area [...] I became a member of President Allende's personal security guards. Then came September 11 and everything ended.
Like my comrades, I fell during an insecure situation in which we did not know what to do. [...] Many comrades decided to turn themselves in [voluntarily]. They argued that we shouldn't resist, so they turned themselves in. Four of them were annihilated a short time later. Others [who were discovered and arrested], including me, were imprisoned. Many of the ones jailed were extra-judicially executed; twenty-six were killed.

All the time I didn't want to turn myself in. I left home, which was a natural reaction, the instinctive thing to do. [He had hidden to avoid arrest.]. I was arrested when a police patrol swept the town and from there I was transferred to various jails, police stations, until arriving at Investigations Police headquarters. Later that same day they moved me to the National Stadium in Santiago, where I was held about forty-five days.

From there I was transferred to the prison on the site of the former Chacabuco Nitrate Office. Some fifteen days later I was moved to the Calama Regiment. Well, a process began in which I had no options. I was like the man they needed but when they interrogated me and I told them what they wanted to hear, they didn't believe me. If they had wanted to interrogate me to find out something, they would have done so, but they didn't. They interrogated me three times but only once did they ask me things; the others were just to beat me up, without asking me anything.

The trial came after that. They would say. [...] Well, first of all, there was no evidence to support a single fact: that I traveled to Cuba, that I went there to learn martial arts, guerrilla training - completely false. But I had no way to prove the contrary and neither could they. They knew I had been a bodyguard for President Allende but they looked for other activities aside from security, like assaults, and things that had nothing to do with it all. The War Council came after that and right away, a death sentence, signed and everything. Then someone, I believe, it was the archbishop, intervened. They lowered the sentence to life in prison. After a year and some months in prison, they moved me to Copiapó for security reasons. I spent two years and a bit more in Copiapó, a total of four years, four months and a few days. I was only free from September 11 to 30 of that year. [...]

Our situation has been so horrendous. And look how the Junta has achieved part of what they set out to do! Here, if they don't kill in every sense of the word, they try to make each of us think there are so many problems that there can be no joy in life, that life has

no meaning, when it is we who give it meaning. I think that may very well be the achievement the Junta seeks: to reduce us to that condition where they break us. It is unfortunate, I think it's unfortunate because it shows they have accomplished what they wanted, partly, and it shows how terrible September 11 was. All organizations, all comrades were practically annihilated, and usually they fell alone. The isolation weakened the comrades; it caused them to focus on their problems, to live their problems, to reduce them to the point that they felt useless. Since we are always useful in one way or another and life always has value, it is always a joy. It all depends on us to try to find that value.

Pedro, public employee, arrested on september 11, 1973.

My name is Pedro U. I am 30 years old. I was born and raised in Rancagua. I was jailed and recently got out. When I was out of prison, I became depressed because I "wanted to eat up the street," to use a common expression. I got out of prison, went home to my family, was there a couple hours and then I felt like walking Rancagua from end to end. I walked and walked and walked, looking around It was kind of strange because I was different when I left prison. It was like a shock. I was different when I got out, and felt like everything was a lie. What I saw was a lie. Later I went to Santiago and it really has been terrible to stroll along Ahumada [Pedestrian's street in Downtown Santiago]. I get the impression that I see certain automated indifference in people. Like ants that work mechanically, not consciously. Then I went home feeling tired, overwhelmed; that ant-like work overwhelmed me. It was so indifferent, so cold. And each one walks along the street, enters a store, takes a bus and someone next to them dies and no one cares. If someone begs for a handout, they could care less. And if the newspapers say a murderer has to be convicted, they could care less.

The other thing is that, for me, Santiago is like being alone. It's as if you are alone among two million people, in a place crowded with people, but you are alone. I think about the people from the provinces who come to Santiago. You get the feeling that everyone here in Santiago is pretty much alike. Downtown, people behave like robots. They have robot faces, like cadavers. The other thing is the hypocrisy when someone says, "I can't understand all this hypocrisy." It's depressing and it's best not to think about it. If you take a look at what the newspapers write, you can tell it is clearly programmed, How can they lie like that? How can they be such hypocrites? Television news is the same thing. I say, how do they feel, like persons? Do think they are making history? Do they think they are the saviors of Chile? Saviors of the country? I imagine they do.

Probably history will not even name us, will not notice each of us. But in a way, we are figures who participated in a historic moment, a process and at the present time we are still making history. History has not cast us aside. [..]. All our experience should be directed in that direction, to situate ourselves within our future life and within the life of this nation.

Diego, 27 years old, sentenced to death by war council.

Our situation is adverse - reality is adverse, it's terrible- so it leads us to provoke a crisis inside ourselves, in our ideas, our aspirations. If we fail to understand this reality as an antagonistic element that allows us to confront our own lives, if we cannot do that, we are dead. If they take you prisoner, the world goes on just the same. When they are interrogating you, you know they are subjecting you to electric current while outside people are walking, buying in the market, whatever. In other words, it is so terrible to discover how little life means, how little importance it has. Truly, life has no importance. You give it importance when you see and express things with a bit of balance, common sense, unified criteria.

And I think that's very important in a marriage; it's essential. That's why the decisions the couple make, even what you want to wear or what one wants to do, no matter how trivial you think it is, you have to talk it over with your partner because that is the only thing that allows us permits us to open up more and know each other.

I think it is something very difficult to overcome in a marriage. It means recognizing your couple's criticism. For me, my wife is first and foremost my partner [companera]. She is the most important partner of all. I understand the meaning of [companera]. I came to understand it when I was in prison. I understood it when they arrested and

interrogated her. I understood when they threatened me that they would kill her, and I understood when they threatened to bring the baby, who was 4 months old, to run electric current. I understood when she went to see me in court when I appeared the first time. I understood when she came to the prison the first time and when I saw the way they frisked her, how they touched her. How she traveled to there when it was raining. I understood the meaning of the word [companera]. In other words, I didn't get it before. I knew she was, because she was with me, but I understood it, I mean, I truly understood at that moment. Above all, my wife is my partner; she's not my property.

As a therapeutic mechanism, testimony facilitates restoration of conditions of the person's ego that were needed to undertake a psychotherapeutic process. Testimony connected the person with his feelings and gave way to catharsis. That catharsis was painful, violent and almost unreal. It could be seen as the beginning of a journey back to the past that allowed you to recognize oneself in a history one was part of even though at the moment it appeared alien in many ways.

In the therapy sessions, communication reconstructed the details of the repressive experience as well as the personal history in all its dimensions. The work of developing the testimonial document led the person to add greater depth to the narrative. Finally, it became the concrete expression of a stage of the work.The testimony had more therapeutic value in some situations than others. Former political prisoners and survivors of torture experienced a sense of relief when they gained better understanding about how repression and torture had affected their lives and how, despite the fact that its effects would be with them a long time, paradoxically, torture was not something "personal." The torturer and the tortured person did not know each other before. Each represented two sides of the conflict raging in society. Cruelty, the intimacy of pain and death shared between strangers and "enemies" reflected the deep conflict that existed in society that sooner or later, would return to the public arena where it had started, and where reparation of victims could really begin.

Survivors of execution

The experience of people who survived execution is different from that of political prisoners. Evidently, only five survivors of execution consulted. Two were Lazaro and Maria, who sought psychological assistance between 1979 and 1980. Lazaro was a farm worker union leader of 55 years of age at time he consulted the institution's therapeutic services. He described how he had been held nine days in a police station and later in a military base, from where he was taken out in the middle of the night to a bridge where he was shot on September 26, 1973, and thrown into the river. The bullets did not impact vital organs and, wounded, he remained in hiding in the bushes. He walked three nights until reaching his house. He remained hidden in a room for five years, in conditions of extreme poverty. He survived thanks to his family's loving care and promise from every family member not to mention a word to anyone. Every member of his family, including his small children, kept that promise [14].

One day I learned that one of my three littlest ones - the oldest - cried and cried. He would spend entire afternoons crying because daddy had died. Then the older child would console him, "Don't cry, Cone" - we called him Cone- "don't cry Cone because daddy is not dead." The child who consoled him was not aware that I was alive. When I found out how he cried so much, I said to my wife, "Look, I have to take a big risk because we can't let the children become ill. We have to tell them I am alive. "Then their mother brought them to the dining room and said, "Look, your father [...] is not dead your father is over there and soon he will come to talk to you."; She began preparing them and then she brought them over and it was such an enormous happiness. There are no words to describe those things.

The therapy took place in October and November 1979. It involved reconstructing Lazaro's personal history, starting at childhood, union experience, his political decisions, as well as the repression he endured. The testimony was initially intended for his children. He opened his narrative with the following words:

Ever since I was very little, I had known poverty. This may sound like a lie, but when I was eighteen I had never worn shoes. [...]. In my house there was only

a cot, a single bed where my father and my mother slept. The rest of us slept on the floor on burlap bags stuffed with corn leaves [...]. One never forgets poverty one lives through. It's even harder to forget if after thirty years of age you still see that misery in other children. You still see those farm worker peasant families who are as poor as you once were. So, you begin to think about. Who is to blame for this situation? Why does this exist? Is it true that peasants are poor because they get drunk or is it because they are not paid enough for their work? And when you begin to understand that it is not because farm workers are lazy, that it's not drinking that keep them poor, but rather it's due to injustice, then you lose your fear of fighting. You then understand who is to blame [..]. I can't recall the exact date, but I think it was in 1965, when I first spoke to a boss for myself and on behalf of other workers. I went to collect the payment owed us for 23 hours overtime. The way I say it, it sounds so easy but it was quite a risk at the time. It was like pulling a lion's tail.

At the time Lazaro sought assistance, he and his family were trying to decide what to do with their lives. The extreme hardship of this family's life had prompted a European country to offer them visas. They were afraid to remain in Chile but they were also afraid of a forced departure into exile. The stories the father, mother and children told about what they lived through and what they had felt all that time had a cathartic effect for the whole family group. It enabled them to talk about dreams and fears and enabled them to understand the father's political commitment and the meaning of his union struggle. Despite the adversities, poverty and renewed possibility of persecution living in the rural area in dictatorship, they decided to remain in Chile.

Maria, who was over 40 at the moment of her consultation, had been mayor of a town in southern Chile during the government of Salvador Allende. On September 18, 1973, she was shot on a bridge near her house. The bullets did not graze her but she fell into the river. Her husband was shot with her and was swept away by the current. She survived in concealment in various places and officials placed some of her children in orphanages under state guardianship. Maria experienced a serious emotional disorder and loss of memory that during several years caused her to forget her name and the experience she had lived through. Therapy lasted almost two years. At first, she only remembered her arrest and execution. The segment of her testimony we cite below was recorded in January 1980, a few months after beginning therapy.

At the police station they did not ask absolutely anything. They only asked my name and the number of my identity card (carnet de identidad). They were gentle at first but then they did raid my house and destroyed the mattresses to pieces. They ripped them open lengthwise because they thought arms were hidden in the cushion. And they opened the down featherbed. They left things in a terrible state. They didn't leave a single bed for my children to sleep on. I had featherbeds for all my children. After destroying everything, they took us away and left my children watching and crying.

And that shameless sergeant told my children "Others have already cried. Now it's your turn to cry ". He said that to my little girl who was then only six years old. What could that child possibly know? What could the other girl of eight possibly know? What could the boy of 10 understand? And what could the other boy of 11 possibly know? What could they have known? Did they have ideas?

From five in the afternoon until twelve that night I was held in the police station. Finally a police corporal came and opened the cell, and said to me, "Come out, lady." I came out of the cell. "Go to the office." I went into the office. They made me sign a plain, blank sheet of paper and asked me for my identification card and wrote down the number. The card was lost because they never gave it back to me. They did the same with everyone.

Around midnight they shot two rounds from a machine gun into the air. That was the signal for the group to pick us up and terrorize people in the vicinity. They kicked the men into the vehicle and inside they struck them with the butt of their rifles. They struck me with their rifles and threw me inside. We must have traveled about two hours. It was far and they took us down side roads to confuse us.

Lazaro and Maria survived their executions. Both cases involved extraordinary experiences. To be defenseless in the face of arbitrariness, plunder, and impending death led Maria to condense her

entire life into a single life experience, forgetting everything else, including her own identity. Poverty, persecution, fear of being found and murdered coexist in her alongside anguish whose origins she could not remember. Maria gradually developed her testimony over the course of nearly two years. Every so often, as the memories began surfacing, she would retrace and summarize them. During that period she recovered her relationship with her children and began living with them. Once she had a place to live and began filing legal action in court for what had happened to her, Maria made notable improvement.

Lazaro and Maria spoke about their lives before dictatorship and their social and political work, the failed execution, the anguish in the face of death and the subsequent fortuitous survival. They narrated each stage as part of their own life but also as if events in the distant past, disassociated, as if it not belonged to each of them. They were able to find words to tell their respective stories despite anxiety and the unreal sensation they felt when recollecting what happened. The emotional stability so arduously achieved was not sustainable on the sole basis of testimony; rather it required other therapeutic tools as well. These included social assistance to improve housing conditions, food, clothing and work. Both gained renewed appreciation for their own emotions and family life, prioritizing these among the goals they set for the future.

Retrospective evaluation of testimony tool

The testimonies usually began with the individual's personal story within a family, as a human being who actively participated in community and political organizations. They would go on to sketch their political membership, career and social motivation. The denunciation of repressive events was made in that context, placing the focus on the condition of protagonist of a political and social history of this person who had been a victim of the regime's repression. The narrative also captured the effects of torture and sufferings had on concrete persons and their families, as well as certain political groups and social networks.

More than twenty years later, it seems to me that testimony was therapeutic for those who consulted in those times. The recent repressive experience opened the possibility for exploring in greater depth the emotions associated with losses that are life threatening and also threaten living conditions. Many lost work or home, were deprived of the right to live in one's own country, one's good name and dignity, and the right to fight for values and ideals. In addition, in placing the repressive situation in the context of the person's life and political commitment, commonly quite disassociated, strengthen personal resources, leading to a better daily coexistence within the family. A fundamental factor was the therapeutic bond that made it possible to contain such brutal, devastating experiences, until gradually restoring basic trust and the possibility of a trusted, stable and warm human bond.

On another sphere, officials denied that their regime practiced torture and political repression. Furthermore, after 1977 prisoners who were released from secret interrogation places were forced to sign a statement affirming they had been treated well and had not been tortured. Such official denials had very disturbing effects for former prisoners. The avenue to overcoming those effects was via confirmation of the truth of the facts and of what had happened to the person. This was reached through testimony that partially reconstructed the reality. The testimonial document might also serve as a means to publicize what happened without having to tell it again and again. It was a symbolic way of externalizing something that had been experienced internally and that could not be expressed in words during a long time. Some former prisoners wanted to record the experience "exactly as it happened" before it faded from their memory or with the passage of time. They wanted to record what happened "for posterity." Unlike statements given to the truth commissions, these testimonies were processed in cadence with the psychological possibilities of each person, at the pace he or she required.

This therapy procedure had a range of effects, in addition to the ones described previously, not only corresponding to individual differences regarding motivation, life experience, and capacity for working through. A decisive factor was the need to consider the development of the repressive context and social perception of human rights violations. In the late 70s, constructing a personal testimony

about a repressive experience had a much greater psychological impact than for victims after 1983.

At the onset of the national protest movement, magazines opposed to the regime would denounce repression by describing cases in great detail. As more and more people read the denunciations, a broader consensus was created in regards to the veracity of human rights violations and the need to bring an end to the dictatorship. This shifted the role of the denunciation, and the need to carefully manage the testimony as part of the therapeutic process diminished.

The social role of testimony and the value of the manuscript

If reconstruction of the personal history was the initial step towards recovery of the experience for the patient, we might also note that the testimonies compiled in document form could have immense symbolic value as well. For people who could barely read and write, this value was particularly important. The manuscript played a social role because its content could be shared. Emerging from genuine recorded communication, it retained each person's language and manner of expressing themselves. Persons recognized it as a document that told his or her life story in their own words. Once transcribed, the written text enabled the individual to share the memory and experience of pain and fear with others. It could be re-read and its content developed further after therapy, possibly even by other persons than the author. The document registered the full tragedy of the past, exactly as it had been narrated, exactly as it was remembered, and therefore, in the way the narrator had suffered it. Some patients highly valued the fact that their words were "documented" for future generations, and in that way the testimony would become a historical document.

We have noted that persons who experienced a brutal, humiliating and denigrating event had great difficulty in communicating it. They feared overwhelming people close to them by telling the horrors they endured. They were afraid to be viewed as contemptible and pathetic. It was so disturbing to remember that they could not talk about it. The possibility of communicating the experience, preserving it on a tape recording, transforming it into a written text and feel that someone could consider important to listen to the recording, evoked ambivalent feelings. The thought of having to record the experience provoked fear and anxiety. At the same time, "telling" seemed to be a way to free them from the damaging, painful, humiliating memory that surfaced in their mind again and again. All the more so, when it facilitated creation of a written text describing certain extreme and brutal situations that could be employed in the judicial arena.

Some former prisoners told how in prison fellow companions who had endured the same situation would speak spontaneously and profoundly about the horror they suffered and it would bring a sense of relief that others understood and were supportive. From this perspective, the testimony was not merely a text that helped reconstruct their own story or record the past; rather, it could be used to vindicate their political commitment, social struggle, and participation in political parties and unions before dictatorship and to recognize oneself as someone who had been persecuted for that commitment.

Whether because the testimony made it possible to objectify the experience through language and recompose fragments of personal history, or because when used as denunciation it channeled the aggression experienced, the ritual-like return to the document would modify the person's self-perception as well as his or her perception about the specific situation. The person now was able to see himself not only as victim but also as that active, engaged person he had been and perhaps could become again. This change halted the cycle of emotional deterioration in which he was submerged.

In this way, the testimony became a tool that contained a persecuted world that was no longer the product of the patients' subjectivity; rather, that reality indeed existed, despite official denial. Individual suffering could be shared with others without risk of being discredited and without obliging the person to relive the pain each time he described the story. According to the victims themselves, the testimony became "a valuable tool for denunciation" for preventing those crimes from ever being repeated. In short, it transported knowledge of the damage suffered beyond the therapeutic relationship.

Testimony as denunciation and its therapeutic value

Some testimonial texts became tools of denunciation for the victims in criminal complaints against the perpetrators, filed after 1980. The narratives aided them in reconstructing the details when it came time to file legal action in court. Some patients sent their testimony to international human rights agencies (primarily UN-appointed special rapporteurs who monitored the human rights situation in Chile). Others were sent to journalists who investigated specific situations and published some in magazines and books. More than one was read in radio transmissions aimed at Chile, such as Radio Moscow's "Listen Chile." Other victims showed them only to their children and relatives.

That testimonial documents could be used to denounce human rights crimes had great importance for the therapeutic process. The' victim's hostility that originated in subjection to denigration and inhumane treatment could be redirected to "make justice," and "set things straight" along the judicial course. Furthermore, it was through these narratives that people beyond the circle of victims began to learn who had been persecuted and what had happened to them. These were simple, descriptive, first person, even anecdotal, narratives that let the reader or the listener understand the victim through the emotions the testimony conveyed. In some cases certain information revealed the narrator's identify but other documents had changed details and places to protect the victim's identity. With the exception of denunciations sent to the United Nations and the courts, until 1984 most testimonies circulated under pseudonyms. "Accusers" took charge of dissemination of most cases and there is no means to assess distribution and impact.

Testimonies of desappeared persons

The testimonies of relatives of disappeared people represented an entirely different situation. The first denunciations in court on behalf of disappeared persons were filed in 1974, leading to the formation of the association of relatives who carried out numerous actions to search and denounce, with the purpose of finding their disappeared family members.

Few documents were created as testimonies. The first was Ignacio Agüero's filmmaker No olvidar, filmed in 1979 and 1980. Mrs. Elena Munoz and her surviving children narrate the Maureira family testimony shortly after discovery of the remains of their family member in the old limestone ovens of Lonquén. They describe aspects of their family, work histories, union activity, and the arrest of the father Sergio Adrian Maureira Lillo, and four of his oldest sons on October 7, 1973. The mother describes the search; the daughters recount its conclusion with the discovery of the bodies together with the bodies of other farm workers disappeared from the Isla de Maipo area. They tell that after the bodies were identified government officials ordered thrown into a mass grave in the Isla de Maipo cemetery. Their narrative ends as the daughters point out that the court case against the police officers that arrested their father and brothers ascertained how they died but the charges against the defendants were dismissed through the amnesty decree. During many years this documentary film circulated privately in Chile. The filmmakers' names were not known until after 1988.

Other testimonies of relatives of disappeared persons were published in book form under the authorship of eight women, relatives of disappeared persons, who recounted their story. Like the film No olvidar, the book was not published with therapeutic intent. Each woman narrated in first-person, identifying her relative by name, age, and describing the story of the family, the victim's work, union and political involvement. They detailed the circumstances of the arrests and the official response. They tell about searching for years and the nagging uncertainty about their fate up to the time of the testimony (1980). Not until 1987 was it possible to publish these narratives in the book Memorias contra el olvido[15].

Unlike other groups of victims, from the start, family members of disappeared persons intended their testimonies as a mechanism for denunciation. This motivation led them to repeat their story countless times before lawyers and judges, in meetings with solidarity organizations, interviews with the press and other venues. The need to repeat the narrative as denunciation generated certain emotional dissociation that was important for that objective. The disappearance had given rise to a

never-ending search that would not close until the final whereabouts of the disappeared person was discovered. The incessant nature of the repressive situation and the continuous denunciations limited or countered the therapeutic function the testimony might have in other cases. For that reason, in such circumstances, every testimony was necessarily an unfinished narrative incapable, on its own, of producing major changes in the individual's emotional condition.

Group testimonies in the context of protests 1983-1984

Testimony was also used to denounce situations of collective repression that occurred from 1983 to 1984. On July 12, 1983, the day of the third national protest, 29 women from Esperanza Christian Base Community in northeast Santiago were arrested while preparing lunch for families who enjoyed a daily meal thanks to the neighborhood soup kitchen ("olla comfu1") these women ran. The cooks were preparing the food while the kitchen director was with a group of women who had come to pick up the meal to take back to their families. Suddenly, a patrol violently entered the premises and arrested everyone without an arrest warrant.

The soup kitchen had been created as a collective neighborhood endeavor to obtain food and cook for 300 families, assuring them lunch every day, except Sundays. While the 29 women were in custody, the families could not feed themselves. The arrest shook up the community, fearful for what would happen to the women. Some of the women were released after spending a day in police custody. Others were taken to a secret detention center operated by agents of the repressive National Information Central (CNI), with no word about their whereabouts during several days. Nearly all were abused, denigrated and some were tortured. They sought help from human rights agencies after release. The group therapy work began in that context.

Several women who had been arrested, along with their husbands and some children participated in the group sessions. The testimony of the arrested women (as well as their husbands' testimonies) was reconstructed in the course of the group therapy. The sessions were tape-recorded, transcribed and they developed the content together. The first objective was to compose a joint narrative of the experience of the arrests that had occurred three weeks before the sessions. The testimonial document was always viewed as a tool for denouncing what happened both within the immediate community and the population at large. The names of the people and even of the community were changed to protect them from reprisal.

The testimony is quite extensive and was developed as a collective history of the group arrest. Each participant introduced herself and described her experience. Different people, including children, gave voice to their perceptions of the experience. We have chosen to focus on the narrative of the kitchen leader, Maria del Carmen, who was held in custody the longest. Her testimony dates from August 1983.

My name is Maria del Carmen. I am 45. I have five children. My husband is unemployed and works in the Minimum Employment Program (PEM). That is not real work; it is an exploitation of hunger. They took me to CNL' it was nighttime when they took me out [from custody in the police station], blindfolded and handcuffed, and put me into a van, head first, with my feet almost off the ground, rolled, and with my whole body on top of my arms, handcuffed. And then they threw a blanket on top of me and at that moment I thought I was going to suffocate.

I asked them why they took me away in those conditions. "I feel like I've been sentenced to die but I have not done a thing," I said, "Is there a law that punishes me for asking for a plate of food for my children? Two of them are already malnourished."Then they told me, "Lately, we put laws up the ass." That made me think that I would not come out of there alive, because of the way they treated me and they way they kept me there. They subjected men to harsh torture.

When we got to the CNI, a woman helped me undress, and I could hear men's voices. They took my clothes off and mocked me, calling me obese, and said, "And they say they're hungry." Constantly during the interrogations they pointed out how fat I was, and they came to know my body well.

[..] Know what I think? What happened to me is terrible, because the CNI decides whether or not you are guilty. They are like the courts, because they

didn't take me any other place. They made me sign a bunch of papers that I couldn't read even though the blindfold was lifted slightly so I could sign.

[...] They told me that my son was outside and I heard a child wailing. It was not my son, who is retarded. I can recognize the cry of each one of my children. They told me they had him outside and when I heard that cry, I calmed down because I knew it was not my child. Even so, a big shout came out of me and I exclaimed, "No! Not my children!"

I felt like my body was not my body anymore, as if my body did not belong to me. I had the feeling at that moment as if my head were detached from the rest of my body. They stopped interrogating me, and then started up again, more violently, threatening me. A guy came in who hit me hard on the shoulder. It was annoying; it did not hurt exactly, but it was maddening that they could do that to you.

They constantly accused me of being involved in politics and they pressured me hard to name some political person. [...] During the whole time at the CNI they interrogated me hard; the pressure was very great, and the accusation was serious. They accused me of being a political person. Then with all my might I asked God to give me strength to be able to withstand, not to break down and betray myself of something I had never done.

They accused me of being an activist in a cell called Alicia Ramirez. They said I had signed up as a Communist in that cell in 1974. I told them: "I want to see it. You say you have grounds to say that, so I want to see my signature [...] And, I'm not as illiterate as you think."

[...] I would lose hope. There were moments I would break down so much that I thought I was dying. I would say it just couldn't be that I was in those conditions just because I had been waiting for food for my children. They would keep quiet and I got the impression that they talked about it among themselves. I was stretched out with my shoulders on the bed and I begged them to take me out of there. I was sweating all over.
The sweat suit was all wet. They didn't take it off me either. In all my life I have never perspired as I did then; even my hands were wet. When they let me out of the interrogation, they threatened me, and they were torturing other people, many people before they got to me.

[...] I was at the CNI Friday night through Monday when they abandoned me on a street in the Municipality of Quinta Normal, on the way to my house but still far away. Two guys and a woman took me blindfolded out of the van. They held on to me so I wouldn't fall. It was about 8: 20 in the morning and there was a thick fog. They took the blindfold off and said, "Lady, if you move from here before three minutes are up or if it should cross your mind to look at me to find out who I am, consider yourself dead." I remained there, trembling in fear because he told me not to look around. I have no idea how many minutes passed and I was waiting for someone to say, "You can walk now," "You can go." No one said a word until a gentleman passed by and asked me, "Is something wrong, ma 'am?" I didn't dare answer him. Then he came closer, took my hands because I was shaking, with a bag hanging and my hands like this, and my eyes closed. Then I asked him, "Is there a car in street?" He must have taken a look and then he said, "No, I don't see anything." [...] He asked me again, "Is something the matter? Where are you going?" I told him, "They just took me out of a CNI van and threatened to shoot me if I looked around." And he helped me, but I could not walk. It was as if the tension had stuck me, impaled me there and I was very, very frightened. [16]

The reconstruction of the experience of the women of the Esperanza Christian Base Community kitchen aimed at identifying facts, recognizing fears, and recovering the capacity to assess the reality that affected them. Fear had given way to panic. Some of the women were afraid to gather in the building where they prepared the food, fearing another arrested at any moment. Others thought the kitchen had to be suspended to avoid repression. But everyone lacked the minimum economic resources to feed their families and if they closed the kitchen ("la olla", "the pot"), their families' situation would become intolerable.

Incriminations among the women increased each day. Rumors spread about reprisals if their organization persisted and they accused each other. Maria del Carmen's reaction, as one can gather from the testimony, exemplifies the difficulty some women had in recovering the normal flow of life after

the repressive experience. She began denouncing the incident in court, on progressive radio stations and other media, and human rights organization.

She became emotionally upset. She viewed herself in an improbable role: her arrest and fear had converted her into an "important" person. It is certainly true that for a few days she was the center of attention in her neighborhood, her family, the kitchen, and even public opinion. It was she who turned to the human rights organizations and sought psychological care for her and her friends. But public attention on her case was necessarily transitory. Arrests numbered in the hundreds and many people had died the day of the protest. Her incapacity to process what had happened had led her to adopt that position as denouncer and to repeat what had happened to her to anyone who would stop to listen.

Maria's reaction annoyed her family and the group that operated the kitchen. Previous conflicts with her spouse and friends were exacerbated. Maria's fear had been appeased by her continuous denunciations, without working through or understanding her fear or what had happened to her. Creating the testimony as a group effort successfully contained her anxiety that had been out of control. It also gave her the possibility of working through, if only partially, conflicts around her that her anxiety had triggered (We had to continue working with her on an individual basis.).

For Maria and the other women who were arrested, the experience had been one of chaos and anguish, emotionally uncontainable unless they had a structure to lean on to help understanding what had happened. The narrative structure served that purpose. It helped settle themselves, express their fears and to distinguish, at least partially, sources of threat. Each woman told her own personal experience in a chronological progression. Then the re-reading the transcribed tape recording provided a moment for reflection when, on the basis of the individual narratives they drafted a single text. Reviewing the chronicle of events allowed recovery of the experience beyond the personal sphere. As the women indicated, their text documented what had happened as a "lesson for Chile". Their arrest and fear had been the price of fighting for their right to life and nourishment for their children but also for the change they hoped to see in the future.

Methodological and ethical aspects of testimony in therapy

Testimony as therapeutic tool represented a way to integrate aspects of the traumatic effects of political repression. Victims of torture, in particular, communicated what they had endured in a fragmented fashion - part facts and part emotions. But only what was experienced, when recovered in its totality, could have meaning for the person, in other words, allowed them to learn and understand "why this happened to me". Paradoxically, the testimony was also a kind of total confession, like the one the torturer had demanded and the individual had refrained from giving at the price of great pain. As noted, when the political circumstances changed, testimony increasingly lost its usefulness since the therapeutic effectiveness of testimony evaporated.

We wish to underscore the need - both methodological and ethical - for the researcher to differentiate between a testimony created as part of a therapeutic process and an interview used in the context of social science research. Social science researchers tend to find stories like Maria del Carmen's "interesting". She exemplifies what happened in Chile to people like her who were community leaders. In the critical moments of subsequent years, many survived their anxieties, losses, and pain in midst of family conflict, economic deterioration, repeated persecution, and other adversities. Generally such people willingly tell about their lives and repressive experiences when someone asks. We have seen how Maria del Carmen's self-esteem elevated when she talked about her detention to the press and in court, and how for a time that gave certain relief to her emotional situation. Such is also the case with many other leaders. They feel great emotional well-being when others find them "interesting" and take the time to listen to them. In most cases that sense of well-being is momentary, but it gives researchers the impression that talking about a person's past and life is beneficial for the person they have interviewed, or at least harmless. If for some an interview may have a therapeutic effect, for others it can be devastating. Reactivating anguish and vulnerability associated with the memory of personal loss or painful years of their life may be not only painful but also tremendously de-stabilizing.

The testimony of a victim of political repression may be understood as a map of pain. Upon retracing those routes, wounds reopen, and require closure by the protagonist or witness, although, that pain may appear to be nearly invisible or mitigated. They need closure to contain the traumatic events in the process of remembering, highlighting the resources and strengths that have sustained the person. An interview conducted in the context of social science research must take into consideration these elements in order to protect the respondent's psychological integrity.

Experience shows that an attentive and warm researcher can conduct a profound interview without injuring the respondent, as long as that researcher has the capacity to recognize the emotions and feelings of the other as well as one's words limitations. In other words, that interviewer must know when to stop in order to avoid exposing the respondent to greater pain. The researcher must first keep in mind the meaning of the interview and how it fits into the research, as occurs in a therapeutic process, by defining the rules of the relationship and the aspects of the person's life that will remain off-limits.

Another distinction to consider is the issue of the "truth". During the period of extreme denial and silence that characterized the dictatorship, it was very important to be able to "tell" in therapy what happened to the person. In psychological terms, this implied confirmation of the experience and validation of the patient's perceptions, in order to discredit the denial in which government powers had forced the person and still was publicly. For this reason psychotherapy considered especially significant that the person find his or her "own voice" to articulate "his truth".

The victim's experience, restored as truth in a written testimony, constituted a component of the overall denunciation of human rights violations committed by the dictatorship. This enabled the denouncer himself to recognize that his experience enmeshed alongside others who had experienced a similar situation. Comparing one's own history with other episodes, the person might reach the conclusion that his individual persecution was a fragment of "a generalized massacre", in the words of a farm worker leader on reflecting about his prison experience.

Now, the narrative of that repressed individual, which comprises the reconstructed truth that confirms his experience - one that will coincide with many others -, is not the "history of repression". On the therapeutic dimension, the intent was to imbue the experience with meaning, within the circuit of the person's own life, situating what happened not as "that madness that affected us" - a manner of referring to those years that dissipates all sense of responsibility - but in the context of a national political conflict in which they participated.

To summarize, the testimony given in the therapeutic sphere resembles, in many ways, the life stories and other personal narratives of what is known as oral history as well as clinical histories and judicial testimony. However, it has significant methodological differences related to its specific purpose: to alleviate the suffering that afflicts the person who seeks assistance, and enable that person to retake the course of his or life as protagonist, not hemmed in by the condition of victim.

Conclusions

Clinical practice during Chile's military dictatorship was a setting that led to a new understanding of trauma, particularly how it affects memory. Life-threatening experiences that individuals perceived as such (that is, awareness of the threat of death) were observed to alter the function of memory. In some cases, they generated massive oblivion of the experience. The repressive experience and the procedure of forgetting it were inaccessible to conscience. Or, to the contrary, memory became more acute, rendering the experience literally unforgettable down to every detail and meaning. The memory imposed itself and invaded the individual's life, flooding it with recurrent images and unbearable anguish that were unrelenting whether awake or asleep.

Clinical practice also has shown that especially when treating traumatized persons, catharsis can bring relief and can even cause some symptoms to subside, although nearly always transitory, because the psyche had restructured on the basis of that perceived life-threatening element. Dissociation was the most common defense mechanism for dealing with the anxiety. The facts could be narrated point by point as if the narrator were only a bystander

or unemotional witness. Returning to the moment of menace and remembering what happened did not suffice. Reconstructing the route that led to "forgetting" the episode was a therapeutic path that implied working with what the individual had experienced after the traumatic event, remembering how the threat was perceived as "death" and had become implanted in the individual's personal history, affecting bonds, work and dreams.

The testimony interposed the individual experience within the context of a process of the history in which it occurred. It enabled understanding how the collective process linked with the lives of concrete individuals who comprised that global process. This interconnection facilitated comprehension of "what happened to me" as something that happened to many others, and that understanding about "what happened to us" then led to "why this happened to us". Thus, analysis about the individual experience could transit to a dialectic review of the catastrophe as not only individual but also affecting family and the nation, recognizing a broader assessment of the reality of what happened. In this regard, it was important for the patient to be able to perceive the explanatory limitations of versions that either stress solely individual blame or attempt to exclude all personal responsibility, attributing the burden of the events entirely to a political conspiracy.

Lastly, it is important to bear in mind that not all patients experienced a sense of relief upon telling their story. Many told their stories in a disassociated fashion, maintaining structural defenses through the trauma. Not necessarily the mere fact of reconstructing the story would have an effect that the victim perceived as positive. Many patients explicitly stated that they wanted to forget and did not want to talk about what had happened to them anymore, especially denigrating and terrible experience.

Furthermore, our experience with therapy showed us the persistence of the notion that it is possible and advisable to forget. Nevertheless, our ability to forget commonly originates from the process of remembering and working through the past until achieving a state of peace with your own truth and the true facts.

Greek tragedy interpreted as a consequence of "fate" those aspects of life that a human being experiences which cannot be controlled in any way. At the same time, it stressed that human nature in fact represented a struggle to live according to one's capacity; in other words, not resigning oneself to fate[17]. It conveyed to the audience the horror of violence, death, devastating injury, and irreparable abuse of power especially when exercised between relatives and other people close to one. It sought to expose the dilemmas of forgiveness, vengeance, hatred, as well as generosity, loyalty and love. The public emotionally identified with the drama. Expressions of pity, compassion, horror and sadness evoked by characters and events dramatized were all the greater when these resonated in their personal lives beyond mere political references. By inviting the public to feel and think about an event that had affected a community, the tragedy functioned, however, as a powerful tableau of fundamental dilemmas of human coexistence, whose relevance transcends centuries.

I during the years of dictatorship "remembering" and "keeping memory alive" was an issue for victims. "Do not forget" was their permanent response, forged from the visceral loyalties to their loved ones, their aspirations, their hopes, to the regime's call to forget, expressed in its discourse each day. At times, the exercise of telling what happened and searching for the truth had the effect of a ritual that eased the pain, precisely because "my narrative will be preserved like history external to me, independent of my recollection" and only then "maybe i could forget" or at least, "I would not need to pledge to constantly remember".

The victims we assisted fought so that the entire Chilean society would embrace the commitment to memory beyond the family members themselves. Perhaps the dramatization of Greek tragedy fulfilled a need to delegate responsibility not to forget through a multi-voiced testimonial that appealed to contemporary citizens. Perhaps, in dramatizing true or genuine historic events that touched and destroyed the lives of protagonists in political and personal conflicts, Greek tragedy freed them of having to sustain memory as an individual task.

*** Directrice du centre d'éthique de l'université Alberto Hurtado et membre du conseil supérieur de la faculté latino américaine des science sociales au Chili**

NOTES

(1) A Spanish version of this paper appeared in 2007 in www.historizarelpasadovivo.cl,as "El testimonio de experiencias politicas traumáticas: terapia y denuncia en Chile (1973-1985)". I am very grateful to Anne Pérotin -Dumon, the editor of the electronic book "Historizar un pasado vivo" permitting the publication of this English version. Translation Maxine Lowy.

(2) Ministry of Interior. National Commission on Political Imprisonment and Torture. Informe de la Cómision Nacional sobre Prision Politica y Tortura. Santiago: 2005, pp. 203-221. The figures cited correspond to respondents who testified before the Commission. The total number is probably higher.

(3) See: Eugenia Weinstein, Elizabeth Lira y Eugenia Rojas. Editoras. Trauma, Duelo y Reparacion. Santiago: FASIC e Interamericana, 1987.

(4) Decree Law 504 of April 1975 allowed prisoners convicted by war councils to commute prison sentence for exile.

(5) Patricio Orellana y Elizabeth Q. Hutchison. El Movimiento de Derechos Humanos en Chile 1973-1990. Santiago: Centro de Estudios Politicos Latinoamericanos Simón Bolivar (CEPALSB), 1991.

(6) Ana Julia Cienfuegos y Cristina Monelli. "El testimonio de experiencias politicas traumáticas como instrumento terapeutico". In Crisis politica y dano psicológico. Lecturas de psicologia y politica. Tomo 2, pp. 78-88. Colectivo Chileno de Trabajo Psicosocial, 1982 A more complete analysis was published under the title "The testimony of political repression as a therapeutic instrument," American Journal of Orthopsychiatry. New York: January 1983, pp. 43-51. Another version can be found in Elizabeth Lira and Eugenia Weinstein (editors). Psicoterapia y represion politica. Mexico: Siglo XXI, 1984, in the chapter "El testimonio de experiencias politicas traumaticas como instrumento terapéutico", pp. 17-34.

(7) The military regime pressured churches to stop making these denunciations. The pressure led to the closure in 1975 of the Committee for Cooperation for Peace, which prompted Cardinal Silva Henriquez to found the Vicariate of Solidarity (Vicaria de la Solidaridad) to continue that work.

(8) Ana Catalina Rodrlguez de Ruiz Tagle "Detenidos Politicos, Sufrimiento y Esperanza". Mensaje. V 01. 26, núm. 275, diciembre 1978, pp. 777- 783.

(9) Judith Herman. Trauma and Recovery, Basic Books, 1992. In Chapter 1, "A forgotten history", the author extensively describes the history of clinical research on trauma dating from the 19th century to the present day.

(10) See Jean Paul Sartre. Freud Madrid: Alianza Editorial, 1985, p. 159 Y ss. This book comprised Sartre's screenplay for a film about Freud, but the script was not used because of differences with the director of the film. It was published posthumously, entitled, "Le Scenario Freud". Paris: Gallimard, 1984.

(11) A testimony, recorded between 1975 and 1976, of a farm worker leader who had been tortured showed me the importance for a person denigrated and destroyed to situate the repressive experience in the context of his life history and moral and religious values that inspired his political choices. Elizabeth Lira. La psicologia del compromiso cristiano. Santiago: Instituto Latino Americano de Doctrina y Estudios Sociales. Tesis, 1976. Manuscript.

(12) Elizabeth Lira y Eugenia Weinstein. "El testimonio de experiencias politicas tramdliticas como instrumento tèrapeutico". Elizabeth Lira y Eugenia Weinstein (editors). Psicoterapia y Represion politica. Mexico: Siglo XXI Editorial, 1984, pp. 17-34.

(13) The testimonies were produced in 1978. They are compiled in an unpublished manuscript about cases assisted between 1978 and 1980.

(14) These cases are analyzed in the chapter by Elizabeth Lira. "Sobrevivir. Los limites de la psicoterapia". E. Lira y E. Weinstein (editoras). Psicoterapia y represion politica. Mexico: Siglo XXI (Editorial), 1984. IS Rosario Rojas de Astudillo et al. Memorias contra elolvido. Santiago: Editorial Amerinda, 1987.

(16) "Una triste lección para Chile: Comunidad Esperanza. Protesta 12 de julio 1983". 1983, manuscrito.

(17) Aristóteles. Poética. Caracas: Monte Ávila, 1991.

Truth, justice and reconciliation: lessons for the international community

José Zalaquett *

Over the last fourteen years, the issue of how to deal with past human rights violations during transitional periods towards democracy has become a distinctive field of political practice and human rights protection, but also in the academic and theoretical realms of political theory, ethics, and human rights.

The international body of theory has gradually been developed through accretion of new experiences of political transition and retrospective studies of old political regimes.

Ideas expressed in this article are faithful to the same line drawn by previous publications of the author. They reflect the author's full involvement as a practitioner in this field. Developed "by accretion", these ideas helped draw a comprehensive vision on the subject, enriched by field experience, reflections and questions.

In previous publications, the author suggested essential elements to analyze policies on truth, justice and reconciliation adopted in different transitional processes. In this article he presents new aspects of his previous ideas. He then discusses transitions adopted by different countries, mainly in Latin America, which obvious consequences on the process of truth-seeking and the search for justice.

Vérité, Justice et Réconciliation: leçons pour la communauté internationale, par José Zalquet

En quatorze ans, la question du règlement du passé des violations graves des droits de l'Homme au cours de périodes transitionnelles vers la démocratie s'est développée pour devenir une discipline à part entière de la pratique politique et de la défense des droits de l'Homme, mais aussi des disciplines académiques de théorie politique, d'éthique et des droits de l'Homme.

Le corpus de la théorie internationale s'est formé par l'apport progressif de nouvelles expériences de transition politique ainsi que par l'étude rétrospective des anciens systèmes politiques.

Cet article s'inscrit dans la lignée d'idées que l'auteur a pu présenter au cours de mes publications antérieures, concernant des analyses et des propositions et résultant de son engagement dans ce domaine. Ses idées se sont donc développées par cumulation. Ainsi, on trouvera dans ce texte des idées déjà publiées au préalable, même réduite au minimum.

Dans des publications précédentes, l'auteur a présenté des éléments nécessaires à l'analyse de politiques sur la vérité, la justice et la réconciliation adoptées dans différents processus de transition.

Dans cet article, il va, tout d'abord, apporter de nouveaux éléments à ses réflexions antérieures avant d'examiner les transitions mises en place dans différents pays, et plus particulièrement en Amérique du Sud, et qui ont eu des conséquences évidentes sur le processus de révélation de la vérité et de recherche de la justice.

Verdad, Justicia y Reconciliación: Lecciones para la comunidad internacional, por el Sr. José Zalaquet

En catorce años, la cuestión de cómo resolver el pasado de las graves violaciones de los derechos humanos durante el período de transición democrática se ha convertido en una disciplina independiente en la práctica política y la defensa de los derechos humanos, así como las disciplinas académicas de la teoría política, ética y de derechos humanos.

El corpus de la teoría internacional se ha formulado tras la introducción progresiva de nuevas experiencias de transición política, además del estudio retrospectivo de los antiguos sistemas políticos.

Este artículo se inscribe en el mismo marco de las ideas que presenté en mis publicaciones anteriores relativas al análisis y las propuestas resultantes de mi experiencia en este campo. Mis ideas se han desarrollado entonces de una manera acumulativa por eso el lector puede que encuentre en este texto algunas ideas publicadas antes.

En publicaciones anteriores, he presentado los elementos necesarios para el análisis de la política relativa a la verdad, la justicia y la reconciliación, adoptada en los diferentes procesos de transición. En este artículo, voy a aportar, primero, nuevos elementos a mis reflexiones anteriores sobre un marco de análisis para tratar el tema.
En este sentido, voy a tratar las experiencias de transición en diferentes países, especialmente, América del Sur que tuvo un efecto evidente sobre el proceso del esclarecimiento de la verdad y el establecimiento de la justicia.

In search for a framework to try to understand, compare and judge different transitional processes.

The return to civilian government in Argentina, in 1983, marked the beginning of a stream of closely watched political transitions. The Argentinean case attracted considerable international attention for a number of reasons. First, it occurred at a time of heightened international awareness and sensitivity about human rights issues. Second, the downfall of the Argentinean military government represented the first demise of a regime notorious for resorting to "disappearances", a practice that the international community came to label a crime against humanity. Third, the initial measures of new government showed a willingness to disclose the truth about the past and bring to trial the culprits.

At the time of the Argentinean transition the paramount precedent on how to deal with a legacy of egregious crimes was still that of the Nüremberg and Tokyo trials. They were a key component in the Allied's efforts to build a new order in Germany and Japan, and indeed a new international order, after World War II. The traumatic experience of World War II was also the chief reason for the proliferation of treaties on human rights and on humanitarian law in the late 1940s and in following years.

Such focus on justice and the need for humanitarian standards subsequently subsided as the Cold War set on in earnest. In the spirit of the Cold War various ideologies tended to monopolize the discourse about political values. The ideologies on the radical left implied a political ethics of ultimate ends, rather than of means. Their mirror image were ideologies on the far right, which emphasized the ultimate end of eradicating the leftist threat at any cost.

It was in that climate that in the early 1960s a vocal international human rights movement emerged and then spread to most parts of the world. Its development was in good measure a response to the need for a political ethics of means that could be universally agreed upon. Rather than attempting to provide value-related answers to a wide range of political, economic or social questions, the human rights movement focused on certain minimum standards of humane behavior to hold every government accountable, independent of their nature or ideology. These standards stemmed from norms established in the postwar human rights treaties, but now they were acted upon by an international movement.

As the period of the Cold War came to an end, human rights and democracy gained unprecedented legitimacy as political values. So when the first major transition to democracy of this period took place, in Argentina, the human rights ethical model developed by practitioners during the Cold War years was, understandably, a preeminent ethical reference.

However, the experience of the human rights movement had been to emphasize an ethics of means, demanding respect for certain rights. The duty to respect implies that States must, at core, fulfill the negative obligation to refrain from killing, torturing, arbitrarily arresting people and the like. By and large, it is in the power of governments to comply with these duties.

Yet, when what is expected from governments is truth and justice, the problem becomes as much one of political feasibility as one of political will. It is also a question of positive rather than negative duties. Moreover, the positive duty of seeking truth and justice is part of a larger endeavor - to pursue the ultimate objective of building or re-building a stable, fair political system (and the intermediary objective of securing governability during the process of doing so). Often these duties and objectives are at least partially in conflict with each other.

The Argentinean case was the leading precedent in the stream of recent transitions. It was also, to some extent, a confusing precedent. The downfall of the military regime in Argentina was largely precipitated by a defeat in the hands of a foreign power, outside the country's continental territory. Following the fiasco of the Falklands war, the Argentinean military was in disarray. This facilitated the efforts of the new civilian government to bring to trial the leaders of previous military juntas. However, these initial developments obscured the fact that the military still retained the monopoly of armed force within the country, which they turned into great political pressure once they managed to regain a measure of cohesiveness and unity.

After the Argentinean case, many countries have set about addressing, in one way or another, the legacy of repression of the recent past. Several of these transitions, including the ones in Uruguay and Chile, which underwent a process of democratic breakdown and human rights violations comparable to that of Argentina, further, stressed the difficulties faced by new governments. It became, then, evident that dealing with a legacy of past repression is as much a question of political feasibility as it is one of moral desirability.

What considerations must then be taken into account when fashioning a conceptual framework to study and judge the search for truth, justice and reconciliation during a transitional process? I propose the following:
-The search for truth, justice and reconciliation during a transition to democracy must be recognized and treated as a dilemma of political ethics.

- As to the ethical component of the problem, we have learned from Hume's axiom that there is a logical abyss between normative and factual statements. The fact that principles are not observed in practice does not deny their ethical value; the fact that they are endowed with such value does not mean that they will be necessarily observed in practice. It is in that tension between duty and reality that societies search for ultimate meaning. Such tension is found at the core of all political discourse.

- We also know that it cannot be predicated of the ethical propositions that they are true or false, but only that they are right or wrong, fair or unfair, convenient or inconvenient, etc. One may, however, argue that a particular normative system should guide us in transitional processes – for instance, the normative system of international human rights law and of international humanitarian law. In such cases, while none of the specific mandates contained in human rights law can be pronounced in themselves true or false, one may say that it is true that a particular mandate (say, the mandate always to punish grave human rights violations) is part of existing international human rights law. These last points are by no means purely academic. Differences concerning which ethical rules or systems to apply to transitional processes and what is the specific content of such systems have sharply divided participants and commentators of the said transitions.

The political character of the transitions to democracy has been the subject of abundant literature from the standpoint of political theory. Seen from the angle of political ethics, some of the most critical political components of transitions are: the nature and intensity of the political crisis and moral breakdown that is being left behind; whether or not the country has a previous history of rule of law and democratic institutions; the particular mode of the transition and the correlation of force and/or legitimacy among key actors, particularly the present ruling groups and the sectors representing the previous regime[2]; the stature, prestige and ability of the new leadership.

- Needless to say, political transitions are evolving processes during which the above factors shift in relevance and new ones emerge. This is why a framework of political ethics must paid attention, when analyzing transitions, to the importance of the sequence of different policies, because the implementation of some (say, revealing the truth) may increase the possibilities of others (say, accomplishing justice). It is also crucial to bear in mind that transitions are often fragile and the new leaders must therefore pay due attention to the sustainability of the process, including their very ability to complete their term of office, and to carry to fruition their key policies on matters of truth, justice and reconciliation.

- We have also learned[3] that the easy assumption that ethics and politics have nothing to do with each other must be rejected. But the belief that the same set of ethical rules should be applicable to all human realms, including family relationships, commercial transactions or the exercise of political power, is equally untenable.

- From an ethical perspective, what makes the political realm distinct is a number of factors:
(a) political power ideally rests on legitimacy but it is ultimately underwritten by the legitimate or illegitimate control of force; (b) the factors that secure the success or failure of given policies are, as a rule, beyond the sole power of the policy-makers; (c) the effects of the most critical political decisions fall on the whole nation; (d) democratic governments are elected and sustained by the vote of confidence not of heroes but of the average citizen.

- Not only are politics a distinct ethical realm. There are also different political times to which different ethical rules apply. After a deep crisis or moral breakdown countries often face what may be termed a foundational time. This is a period when societies (or, as it happened after World War II, the international community) set about addressing the most essential questions concerning the very basis of the political system they are about to build, rebuild or transform. At such times the framers of the new order feel compelled to visit again or reformulate basic notions of political and moral philosophy. These include questions such as the ultimate purpose of organized societies and their basic institutions; the meaning of justice and fairness; which paramount values lie at the roots of the process of political change that is being promoted; and how, in light of such values, can political measure of popular forgiveness compromises be justified; (e) following the fall of a dictatorship, a new civilian government must face continued armed struggle against its former allies and must rely, in order to fight them, on the strength of the military which supported the military dictatorship; (f) ethnic, national or religious divisions stand in the way of pacification and the new government may find it difficult to investigate past human rights violations without exacerbating divisions that may threaten national unity.

The developments of recent years have added new examples. Among them: (a) the downfall of the communist regimes made patent a whole set of new problems. Where to draw the line in the pursuit of justice for past abuses, when they were committed by agents of an omnipotent State involving, at different levels, countless perpetrators? (moreover, the military and civil servants of the past regimes may have to be counted on for the continued operation of basic state functions); (b) peace accords are reached after protracted internal armed conflict without a victor (El Salvador and Guatemala); (c) the case of South Africa which, on account of the regime of apartheid imposed on it for decades, is in a category of its own and does not fit well in the situation described above in (f).

- The ultimate purpose of this "foundational time" is to construct or reconstruct a moral order, that is to say a just political system. The way a nation deals with questions of values during a foundational time has a seminal importance because it may mark the particular nation's culture and its institutions for years to come. The new government and indeed the whole nation must face the past because it impinges on the present and on the future. Governments must also be concerned about the present. Transitions can be fragile and the possibility of major backlashes is often very real. Finally, they must aim at securing a future of peace and national unity where there was conflict and political polarization. Many of the specific measures and policies adopted during a transition, such as reports from truth commissions or trials, have a bearing simultaneously on the legacy of the past, on the present and on the future.

- The above ultimate purpose of building a just political system comprises a series of principles. Some of them are absolute. Others admit exceptions and relativizations. But even principles that are stated in absolute terms are subject to the condition of feasibility. Political leaders may be absolved morally for not having been able to comply with absolute duties, due to unsurmountable factual restrictions, but the State can still be responsible under international law for such failings.

- As to the specific principles:
a. Concerning past human rights violations, it is important to repair as much as possible the damage caused and to erect a system that helps prevent them from recurring. This calls for measures of truth and justice. Prevention also calls for policies that promote national unity and reconciliation. The two are not necessarily in contradiction but, more often than not, it is not possible to harmonize them fully.

b. The policies designed to address the past must be based on as full and public as possible a disclosure of the truth about repressive practices and about specific instances of the gravest forms of victimization[4]. The truth must be established in an official, impartial manner, so it may be generally accepted and incorporated as part of the nation's historical memory. When human rights violations have been committed on a massive scale, the truth must reveal both the overall working of the repressive machinery and the fate of individual victims of the worst crimes. Different methods may be called for to account for these distinct but related aspects of the truth.

c. It is important for the truth not only to be known but also acknowledged by all institutions and individuals concerned, and by society at large. Acknowledging the truth implies admitting the truth of the facts accounted for and recognizing that they were wrong. This contributes to affirming the value of the norms that were violated which, as stated above, is particularly important during a foundational period.

Justice with regard to the crimes of the past has several dimensions. One of them is the vindication of the memory and good names of the victims. A second dimension is the need to compensate the families of the victims. Thirdly, there is the prosecution and punishment of the perpetrators or other sanctions such as disqualification from public office.

e. The truth, particularly about concealed crimes must be deemed an absolute value, but criminal justice ought to be balanced against the possibility of forgiveness and the necessity of reconciliations. Amnesties or pardons may be legitimate, but only if they are adopted in knowledge of the truth, through legitimate means, and they do not include crimes that must always be prosecuted according to international law.

f. For forgiveness really to serve the function of promoting reconciliation and contributing to advance values that will be part of the political order that it is meant to be built, it must ideally meet several conditions. The truth must not only be known but acknowledged, as stated above in c. This reaffirms the validity of the principles transgressed and expresses a resolve not to let that happen again.

In practice such acknowledgement seldom occurs when the main protagonists of the recent past still wield a measure of power. But this fact does not deny the validity of this criterion as part of the guidelines for the process of transition.

g. The goals of truth seeking and justice may to some extent be quantified. The goal of achieving national unity or reconciliation is much more elusive. Indeed, it cannot be properly be considered a goal, but "a general direction, a kind of guiding star"[6]

Certainly different frameworks for the analysis of transitions may be proposed, but whichever is adopted it must be clear that the study of such political processes can hardly aim at scientific conclusions. In effect, while on the one hand, ethical statements cannot be said to be true or false, on the other hand, hypotheses about political processes can rarely be fully tested. This is so not only because of the inherent limitations of social sciences. It is also because many of the most interesting hypotheses in this field are about supposed different outcomes had alternatives courses of action been followed; regarding them only educated guesses are possible.

How did the transition in four latin american countries affected the nature of the truth-telling process and the search for justice.

In this section the "elements for a framework" laid out above are applied to analyze and compare some key aspects of the main Latin American transitions of recent years – Argentina, Uruguay, Chile and El Salvador. In these countries most of the relevant policies applied to the legacy of past human rights violations have largely run their course (although certainly many problems still remain). Three of them established truth commissions whose work and reports have been the subject of much study.

The case of South Africa will be brought in for comparison, with all due caveats. The South African case is illustrative because the government studied with great deliberation the Latin American examples of truth commissions, before setting up its own Truth and Reconciliation Commission. This commission, although still at work, has already greatly added to the pool of international experiences on this matter.

For reasons of space I will assume a familiarity with the main traits of all the above political transitions in all that is not explicitly referred to.

The crisis that preceded the transition and the type of transition.

The political developments of the last decades in Argentina, Chile and Uruguay present some relevant similarities: (a) A political effervescence and polarization took place in all three countries, starting in the late sixties. It was largely ideologically inspired, the main reference being Castro's Cuba. As a response

to the growing ascendancy of revolutionary politics, political strategies and counterinsurgency methods of "dirty war" were developed by the respective military establishment and ideologues on the right. (b) In all three countries (although more markedly in Uruguay and Chile) there was a political system which, it could be argued, allowed for the interplay of a wide range of political options, rather than a tyrannical oppression that might justify rebellion and insurgency. (c) In all three countries the military leaders that took power in the 1970s and the political sectors that actively supported them saw the previous polarizations as a local and regional expression of the East-West political struggle. This vision was certainly shared and encouraged by the U.S. government and military establishment. (d) The military governments in Argentina, Chile and Uruguay felt therefore that theirs was a supreme mission: the life of their nations was in danger and their duty was to step in, stamp out the communist thread and build a system that would prevent such danger from recurring. Thus, they saw their taking over power as a foundational time in politics. Political repression was their perverse version of retributive justice and preventive measures. (e) In all three countries the military government was institutional in character, representing all branches of the armed forces (in Chile the police participated too), rather than the personal rule of a dictator or a small group supported by armed forces that play the role of a praetorian guard, as had been often the case in Latin America.

The above considerations greatly contributed to harden the resolve of the military in Uruguay and Chile during the transitional process and allowed the Argentina military eventually to put pressure against President Alfonsin's policies.

It is important to stress that at the present time it is widely shared by the public opinion in all these countries that the above considerations may or may not have justified the respective military takeover (a point on which there is still much disagreement) but could never justify crimes such as political assassinations, "disappearances" or torture. Yet the military establishment in Uruguay and Chile have refused to acknowledge such distinction and admit to the wrongness of their human rights abuses. In Argentina such admission was made in 1995 by general Balza, the head of the Argentinean Army.

Despite the similarities just mentioned, there were some critical differences in the political processes of all three countries. The leftist" enemy" to be fought had reached political power in Chile. In Uruguay it did not, but it represented a significant sector of the population even not counting the Tupamaros guerrilla. In Argentina the military considered as its main enemy a number of thousand of mostly urban young militants of movements or fractions of parties which advocated armed revolution.

Chile and Argentina resorted to disappearances on a massive scale. Uruguay avoided this repressive method, at least within its territory, concentrating on prolonged imprisonment and severe torture. In Argentina and Uruguay there had been acts of terrorism or other humanitarian abuses by the respective guerrilla movements, particularly in the period prior to the military takeover. In Chile some guerrilla resistance developed starting in 1979-1980. All military governments meted out extensive punishment, including also military trials and convictions for these acts of armed resistance. During the subsequent transitions, the need to solve the situation of remaining political prisoners who had opposed the previous governments became a major consideration, particularly in Uruguay and Chile. Further, in Chile, the Commission For Truth and Reconciliation included in its report an account of the humanitarian abuses committed by armed opposition groups.

In both Uruguay and Chile the transition was initiated after the de ftcto regimes were defeated at the ballot box. However, the military was able in both countries to keep united and to rationalize their defeat as part of their own itinerary to restore the country to democratic rule. In Argentina, as already stated, the 1982 defeat of the military in the war of the Falklands precipitated their downfall.

In Argentina, Chile and Uruguay, the new civilian governments were confronted with the task to reconstruct and perfect the political system. They had, particularly Chile and Uruguay, a political culture and past democratic institutions to build on.

The political transition in El Salvador was much different. There country did not have a history of functioning democratic institutions and practices. The political system had failed to incorporate vast

sectors of the population. Indeed, control of the land, of economic and political power and of military force had traditionally been in the hands of an oligarchy. It could reasonably be argued that it was hardly possible to attempt major political change in El Salvador working within the political system.

During the internal armed conflict which started in 1980 it is generally estimated that tens of thousands were killed, the vast majority of them by forces of the government.

Eventually, the parties to the internal conflict came to agree to peace in 1991, with the mediation of United Nations representatives. The political process initiated in El Salvador around the peace process and in the time after the peace accords, in the early 1990s, is foundational in the more strict sense, namely, that it is about attempting to build genuine democratic institutions in a country where they have not taken root before.

Concerning all the above transitions, the importance of the worldwide changes of the 1980s, which brought about the end of the Cold War, and led to a revaluation of the idea of democracy and rule of law, cannot be underestimated. However, these changes had a more tangible impact in the Chilean and Salvadorean transitions both of which date from the early 1990s than in the Argentinean and Uruguayan ones, initiated respectively in 1983 and 1984. Most of the "enemies" on the left, fought by the military regimes in all four countries, evolved during the years of their political or armed struggle against dictatorship. But by the second half of the 1980s those still living under a dictatorship or continuing to engage in armed struggle were even readier to accept a peaceful transition to democracy, and resigned to the necessary compromises to achieving so.

South Africa was certainly not immune to these world changes either. For decades the Apartheid regime had resisted strong international pressure. One of the factors that helped it to harden its resolve was the fact that the opposition African National Congress (ANC) not only embraced the strategy of armed struggle but was seen as including in it political fractions aligned with the Soviet Union.

During the height of the human rights crisis in some of the countries mentioned, there were local human rights organizations gathering evidence, providing legal and moral assistance to the victims or their families and denouncing the violations committed. They were particularly strong in Chile, under the umbrella of the Catholic Church and the active support of a number of other religious denominations. By the time of the transition to democracy these organizations had amassed substantial evidence on all but a small percentage of the gravest violations committed under military rule. Such support from the Church's hierarchy was lacking in Argentina and Uruguay. In Argentina humanitarian activism was largely conducted by the relatives of the victims. While much information was gathered by them they did not have the resources or support to conduct the kind of thorough documenting carried out by the Chilean organizations. In Uruguay there was even less scope of action to systematically document human rights violations during the years of dictatorship. El Salvador also counted with well organized church-sponsored human rights organizations. The enormity of the human rights violations, the fact that most were committed in the country side and the very difficulties imposed by the internal armed conflict imposed serious obstacles in the process of documenting human rights violations.

In South Africa there was a broad range of church-sponsored, social and political organizations that gathered information on the crimes committed by the Apartheid regime.

The four Latin American countries being discussed and South Africa represent four of the types of correlation of forces during a transition that are mentioned above in Footnote.

Chile and Uruguay may be said to fall roughly within the same category in that, as stated above, the transition was marked by the defeat of the military regime at the ballot box without the respective governments having lost a sense of unity and control of the process. But they differ in at least four important respects, other than the already stated fact that the sectors considered by the military as the "enemy" had attained political power in Chile and not in Uruguay:

(a) Grave human rights violations were committed in Uruguay – prolonged imprisonment without trial and severe torture – which affected probably a higher percentage of their population than in most other countries. Yet, the fact that they didn't resort to a systematic practice of "disappearances" made for a relevant difference. Some 164 Uruguayans were victims of political assassinations or disappearances during the military regime, about 80% of them while in exile in Argentina; the rest is widely assumed to have been deaths caused by severe torture. Needless to say, such atrocities cannot possibly be belittled. However, the systematic and massive practice of "disappearances" leaves a trail of unrelenting anguish, unburied dead, and the stigma upon the State of having set up a concealed machinery for the premeditated extermination of certain categories of people. The clamor for truth, acknowledgment and justice concerning such grievous crimes cannot be overstated.

(b) As already stated, in Chile there were well endowed programs for the defense of human rights. Nothing of the sort happened in Uruguay.

(c) The Chilean transition followed an itinerary fixed by the military in 1980 and designed to secure their rule until 1997, had they won the yes-no vote that took place in 1988. After loosing the 1988 plebiscite they contemplated a sure defeat in the competitive election due to take place the following year. In the interval, many constitutional amendments were agreed between the military regime and the opposition. However, no other compromises were made that are known of or may be reasonably suspected. In Uruguay it is widely assumed that the Colorado Party led by Julio Sanguinetti agreed with the military to a policy of impunity, prior to the 1984 elections that put him in power.

(d) The military in Uruguay did not attempt to pass for itself an amnesty law before the transition, on the grounds that they had nothing to be forgiven for[7]. An amnesty was indeed passed for the opposition guerrillas. In Chile the military government had passed an amnesty law in 1978, forgiving all the political crimes committed since the coup d'état of 1973[8]. There were no subsequent amnesties. There was simply no agreement among the different branches of the armed forces for a second amnesty before leaving power. The Chilean Navy and Air Force, which had withdrawn from active participation in repressive forces by the time of the 1978 amnesty, felt that the slate had been wiped clean once and there was no justification for a second amnesty. These facts allowed for the successful prosecution of the 1976 Letelier case and some of the most salient cases of human rights violations committed by the military regime after 1978.

The type of transition Argentina went through is, with the sole exception of cases of complete military defeat of the previous regime, the one that in principle gives the incoming government the broadest powers to deal with the past. After their defeat at the Falklands war the Argentinean military did not have the time or muscle to compromise with the opposition and their hastily arranged dispositions for leaving power and securing impunity soon crumbled down. A self amnesty passed by them was declared null by the incoming elected parliament. The critical question in Argentina was the sustainability of the process of dealing with the past, as it is discussed below.

In El Salvador, agreement about a pacification and political and institutional reforms was achieved by negotiation between the warring parties. Both sides had a record of violations of basic principles of humane behavior, albeit they were far more numerous on the side of the governmental forces. Peace was possible because of an actual military stalemate and because the forces representing both sides had evolved to the point where they could acquiesce to political arrangement that neither of them would have agreed upon ten years earlier. The main restriction on the possibility of seeking truth and justice concerning abuses by both sides was precisely the fact that both had an interest in impunity for their ranks.

The basis for the South African transition were also agreed upon by compromise. During the period leading to the political transition in South Africa, the National Party government passed successive amnesties. Further, the deal between the ANC and the National Party included an agreed interim Constitution which contained a Final Clause[9] that provided for a future amnesty for political crimes of the past.

Analysis of the actual content and outcome of main policies concerning truth, justice and reconciliation.

In all the countries discussed there was no question of attempting to mete out justice for all political crimes. Even if in theory any of the new governments had had the power to do so, the sheer magnitude of the problem would have made the task of fair prosecution and trial of every case impossible. But in all those countries there were certainly expectations for the revelation of the truth and for trial and punishment regarding the gravest crimes. This expectation was greater were such crimes involved the loss of life and all the more intense in the case of "disappearances".

It became evident, starting with the Argentinean case, that although trials could shed light on the details of individual crimes and the whereabouts of the victims, the case by case judicial approach was not suited to achieve an overall account of the repressive machinery, its methods, the enormity of the damage caused and of the nation's moral breakdown. Thus the Argentinean solution of a truth commission, later emulated by Chile, El Salvador and South Africa, among several other countries. Uruguay did not institute a proper truth commission, if one does not count the rather unsatisfactory work, in 1985, of a parliamentary commission that reported on 164 disappearances, mostly of Uruguayans living in Argentina, during the years of military rule.

Truth Commissions in this model are meant to function as moral panels, not legal courts. A relative exception is that of the South African Truth and Reconciliation Commission, as seen below.

The Argentinean commission produced an impressive report about the repressive system, its methods, its victims. It could not, however, investigate and come to a considered conclusion about the nearly 9,000 cases of disappeared brought to its attention. It merely listed them in a second volume. This was largely due to the great numbers involved and to the fact that there was no strong human rights institution centralizing and systematizing information during the time of the dictatorship.
The report of the Argentinean commission and its dissemination certainly facilitated the 1985 trial and conviction of former members of three successive ruling juntas, after a military investigation ended clearing the military leaders. Subsequent judicial investigations and trials encountered great difficulties. Eventually, under military pressure, the government had a law passed, in December of 1986, establishing a deadline for prosecution ("Punto Final") and later, in June of 1987, a second one establishing by law the excuse of superior orders ("Obediencia debida") for all but the higher military ranks.

President Alfonsin enjoyed undoubted prestige as an honest person and a convinced democrat when he was inaugurated as president of Argentina. But it is evident that he failed to meet the criterion of being able to sustain the policies he adopted and ended up by signing impunity bills. The effects of such backlash are more damaging for the transition than the fact that a President resigns himself to not being able to change an inherited self-amnesty, but refuses to accept its legitimacy and to convalidate it, as President Aylwin did in Chile. In Argentina, the laws that secured impunity created great frustration and a sense of betrayal in broad sections of the population and embittere the human rights debate for years to come. President Menem subsequent pardon to the convicted military leaders, after theiy served a few years in prison, further fueled such sentiments. That frustration has been a main factor for the refusal of the relatives of the disappeared to accept any compensation. A major positive step, however, took place in 1995 when the head of the Argentinean army acknowledged the institution's past wrongdoing.

Where did President Alfonsin went wrong? Was it mainly a lack of realism or a lack of consistency and resolve? It has been argued that the latter is more the case as there was demonstrated capacity in Argentina to resist military pressure[10]. I would not dispute that assertion, but I have argued[11] that the annulment of the self-amnesty passed by the military, while a legitimate measure, left a very great number of military liable to prosecution. The military then closed ranks and refused to provide the information to obtain the truth about individual cases of disappearances. Securing collaboration of some of them, through some sort of plea bargaining or partial amnesty for lesser crimes in exchange for

information, would likely have broken their implicit pact of silence. The experience of South Africa, where at the time of writing this paper it is reported that more than 5,000 petitions for amnesty in exchange for information have been filed, suggests that the culprit's cost benefit calculus may in some cases be the only effective means of loosening the bonds created by shared liability and peer pressure.

In Chile, the quality of President Aylwin's leadership is acknowledged by most Chileans, supporters and former opponents alike. He made it clear that he took personal direction of the policy concerning the past from the very aftermath of his inauguration.

The Chilean Commission on Truth and Reconciliation could produce a report detailing every one of the nearly 3,000 cases of killings and disappearances it examined, reaching a £inn conclusion in over 70% of them.

It was left to a successor commission (Corporación de Reparación y Reconciliación) to complete investigation of the rest, as well as of cases not submitted to the truth commission in time. This second commission finalized its work in 1996.

The report of the Chilean commission, solemnly announced by the President to the nation and widely disseminated, produced a salutary shock in the country. Yet, public debate of the report abruptly subsided when, less than a month after its publication, Senator Jaime Guzman, the leading political figure on the right, was assassinated by order of an extreme left group.

In the years that followed, reparations were instituted by law and accepted by the relatives of fatal victims. Prosecution of some salient cases non covered by the 1978 amnesty law resulted in a score of convictions. Judicial investigations of cases covered by the amnesty continued, at the behest of President Alywin and facilitated by the findings of the truth commission's. little progress was made due to lack of cooperation from the military who enjoyed the immunity granted by the 1978 amnesty.

Different political sectors have acknowledged the truth contained in the commission's report, but the Army has failed to admit to any wrongdoing.

In my view there has been some fair criticism of the policies of the Aylwin administration -that dissemination of the commission's report could have been encouraged to a far greater extent. Criticism of the apparent willingness of the successor government of President Frei to downplay human rights issues is also well grounded. However, I disagree with the view that President Aylwin bears responsibility for not having attempted to repeal the 1978 amnesty law. While I consider this amnesty law utterly illegitimate, I believe President Aylwin stood no chance of passing a repeal law through Parliament. He could not have mustered a majority vote, due to the fact that the Constitution he inherited included nine appointed senators who tipped the balance to the right. To start his government with a sure political defeat would have weakened his ability to institute the truth commission and to increase, as it happened, the probabilities for successful prosecutions of the crimes that could legally be prosecuted.

This was, in my view, an example of a policy (by no means perfect) adopted with a view of enlarging future scope for action while being able to sustain the course followed.

In the case of Uruguay it seems clear that President Sanguinetti privately assured the military that there would be no trials. I believe he honestly but wrongly concluded that this was the best possible course of action.

The main point of criticism is that the impunity measures were adopted without a process of revelation of the truth and without acknowledgement of wrongdoing on the part of the military. Such failings elicited a strong reaction on the part of Uruguayan citizens. Acting according to a constitutional right to initiative, a number in excess of 25% of all registered voters signed a petition for a plebiscite on the repeal of the impunity law passed by Congress. After the plebiscite was lost, the matter was pretty much settled. Yet the country exhausted itself in such battles in the very first years of the transition and the whole experience badly scarred the nation.

In El Salvador, as in any process of sharp internal conflict, an agreed upon solution depended on the leadership on both sides. In this case the facilitating role of the United nations was instrumental.

The establishment of a United Nations Commission for the Truth on El Salvador, composed of three distinguished non Salvadoreans, signified a new precedent. Probably it would not have been feasible to set up a Commission of Salvadoreans acceptable to both parties. Yet, in the event, although the Commission's report is no doubt a powerful document that produced considerable impact in el Salvador, it could also be criticized on some accounts.Working within a tight deadline to investigate crimes that by most accounts amounted to tens of thousands, the Commission ended up by providing detailed information on a limited number of significant cases, indicating in the process the names of those it found responsible of wrongdoing.

Days after the publication of the report, President Cristiani rushed an amnesty law through parliament. While this precipitous move has been rightly criticized, few have commented on the extent to which the commission's report contributed to prompt it.

There are two separate questions that deserve analysis. The first one is whether or not it is appropriate for a truth commission to attribute individual guilt for the crimes committed. My opinion is that although the conclusions of truth commissions do not have the effect of applying legal sanctions, the naming of individual culprits by an official, highly visible report, without them having been heard, is the moral equivalent of conviction without due process. It violates, if not the letter, at least, the spirit of the rule of law, and it establishes a dangerous precedent. Neither the Argentinean nor the Chilean truth commission passed judgement on individual culprits, but on the responsibility of the State and its organs. The information they gathered on individual involvement in the crimes ended up in the courts and could thus be made public.

The case of the South African commission is different. The power to give amnesty in exchange for full disclosure was given to it by law. Those who are investigated by the commission have the right to a judicial-like hearing.

The second question has to do with the decision to reveal the truth about some cases, however significant, which meant that people ended up being named and some not, on both sides. This created obvious political problems. President Cristiani may have had spurious motives to pass the amnesty law. But the flawed report handed him the seemingly plausible political argument that otherwise the peace process could have been gravely upset.

In South Africa the decision to dismantle Apartheid and agree on a peaceful transition was due both to the leadership of then leader of the National Party and President F.W de Klerk and the leader of the ANC, Nelson Mandela. The subsequent policies to deal with the past met, however, with the objections of the National Party, which joined the new Mandela administration in a national coalition for an initial period. As to President Mandela there can be little doubt about his singular moral and political stature in contemporary politics. He is widely regarded in South Africa and abroad as the driving force and guarantor of a successful transition.

However, precisely because in South Africa true popular participation in major public policies decisions has been absent for so long, process is as important as content. The procedure to set up the Truth and Reconciliation Commission now acting in South Africa involved widespread national participation. The commission itself has a broader mandate, greater powers and by far more human and financial resources than any of the Latin American ones had. Its work is still very much in progress, but whatever its outcome there can be little doubt that the lessons from this exercise will greatly influence future political transitions.

*** Professeur à la faculté de droit du Chili où il enseigne les droits de l'Homme, les valeurs morales et la politique**

(Article published in Comparative Peace Processes in Latin America. Edited by Cynthia J. Arnson. Woodrow Wilson Center Press, Washington, DC. (1999).

NOTES

(1) - The more relevant of these publications, for the purposes of this paper are:

- "Confronting Human Rights Violations Committed by Former Governments: Principles Applicable and Political Constraints", in State Crimes. Punishment or Pardon, The Aspen Institute, 1989.
- Introduction to the English edition to the Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation. Notre Dame University Press, Notre Dame and London, 2 Volumes, 1993.
- A chapter in The Healing of a Nation? Edited by Alex Boraine and Janet Levy, Justice in Transition, Cape Town, 1995.
- "Balancing Ethical Imperatives and Political Constraints: The Dilemma of New Democracies Confronting Past Human Rights Violations", in Hastings Law Journal, Volume 43, August 1992, N° 6, university of California, Hastings College of the Law.
- An interview in Human Rights and Political Transitions: From Gettysburg to Bosnia. Eds. Hesse, Car la and Post, Robert. Zone Books, N.Y. (Forthcoming).
- Opinions published in Truth Commissions: A Comparative Assessment. An interdisciplinary Discussion Held at Harvard Law School in May 1996. The Harvard Law School Human Rights Program, 1997.

(2) - As to political realities, I have drawn an initial typology (1989: 45 47) of situations (taken from the contemporary examples known at that time) based on the character and degree of the restrictions faced by the new governments in their efforts to deal with past abuses: (a) absence of significant political constraints due to the fact that the dictatorial regime suffered a complete military defeat; (b) the forces representing the previous government have lost legitimacy and cohesiveness but retain control of armed power; (c) military rulers allow for a civilian government to come to power, following a negotiation or under terms imposed by them; (d) after a gradual process of political opening, the worst violations become part of the relatively distant past

(3) - Max Weber, Politics as a Vocation, in FROM MAX WEBER: ESSAYS IN SOCIOLOGY (H.H. Gerth & C. Wright Mills eds. & trans., 1946)

(4) - I have argued that the truth is an absolute value (Introduction to the Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, 1993: xxxi). National unity cannot be built on a divided memory about basic facts of the common history. Without knowledge of the truth, any policy would be blind. If it leans towards severity, it may be tantamount to sheer revenge. If it favors clemency, it may amount to mere impunity. The truth is particularly essential with regard to secret crimes which continue to be denied.

(5) We refer here to formal societal forgiveness, like amnesties or pardons; the forgiveness from the victims or their relatives is an intimate, personal matter which can hardly be the subject of State policies, although such policies may indeed impinge on the probability of forgiveness taking place.

(6) These words from Professor Agustin Squella were pronounced in a round table in Santiago de Chile, in 1996. To my knowledge they have not been published.

(7) The Uruguayan military are said to have privately justified their systematic to torture on the grounds that it allowed them to avoid the disappearances and killings as they were committed in Chile and Argentina.

(8) The 1978 amnesty covered the worst crimes, committed during a period when the secret police DINA engaged in systematic "disappearances". One grievous crime was exempted: the assassination of Orlando Letelier and an American colleague in Washington D. C.committed in1976. The practice of disappearances was discontinued after 1978, although many other crimes continued to be perpetrated.

(9) The relevant paragraph of the final clause of the interim Constitution of 1983 reads: "In order to advance such reconciliation and reconstruction, amnesty shall be granted in respect of acts, omissions and offenses associated with political objectives and committed in the course of the conflicts of the past. To this end, Parliament under this Constitution shall adopt a law determining a firm cut-off date, which shall be a date after 8 October 1990 and before

6 December 1993, and providing for the mechanisms, criteria and procedures, including tribunals, if any, through which such amnesty shall be dealt with at any time after the law has been passed". As indicated above in Footnote (1), South Africa is in a category of its own. Certainly the transition is meant as the beginning of a process to build a just political system for all where none has existed before. Under apartheid South Africa had a functioning democracy but only for the ruling white minority. The long term objective of building a united country above racial or ethnic distinctions imposes a need for national unity and for peaceful overcoming of the past, while acknowledging it fully.

In South Africa there were two distinct sets of major grievances concerning the crimes of the past regime. One was the systemic daily abuses committed under the regime of Apartheid by the very enforcement of a regime of segregation and denial of basic rights to all but a white minority. The second was the secret or denied crimes committed by agents of the Apartheid regime against its opponents and that were illegal even under the laws of Apartheid. These secret crimes included acts of State terrorism abroad, killings in custody and political assassinations and torture. On the other hand, and notwithstanding the justice of its cause, the ANC was also known to have committed abuses against some of its members or against alleged collaborators of the regime in the townships.

(10) Juan E. Mendez, Accountability for Past Abuses, Working Paper # 223- September 1996. The Hellen Kellog Institute for International Studies. University of Notre Dame.

(11) In "End of the Era of the Generals", The New Republic, December 16, 1995.